٤١٥
ح ١٠ أ

حاشية وجيه الدين على الفوائد الضيائية للجامي ، تأليف
عمر بن عبد المحسن الارزنجاني ، الحنفي ، وجيه الدين
(كان حيا ١٨٧ هـ) . بخط عثمان بن شيخي محمد بن

٣٨٩٤ حسن الخطيب الآماسي سنة ١٠٥٩ هـ .

٨ ١٤ ق ٢١ س ٥ر١٩×٥ر٣٠

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن ، بهامشها شروح .

معجم المؤلفين ٧ : ٢٩٥ ، هدية العارفين ١ : ٧٩٤
١ ـ النحو ، لغة عربية أ ـ الارزنجاني ، عمر بن عبد
المحسن ـ كان حيا ٨٧١ هـ ب ـ الناسخ ج ـ
تاريخ النسخ د . حاشية الارزنجاني على الجامي .

وجيه الدين
على الجامي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

٢١٨٠٨ ف

الرقم: ٣٨٩٤

العنوان: حاشية وجيه الدين على الفوائد الضيائية للجامي

المؤلف: عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني

٦٠٥٩ هـ

الناسخ: عثمان بن شيخ محمد بن حسن الخطيب الزراكي

تاريخ النسخ: ١٠٥٨هـ

عدد الأوراق: ١٤٨ق ١٩س

٤١٥

٢٠.٢

وجيه الدين
على الجامي على
الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله وصحبه
اجمعين قوله الحمد لوليه والصلوة على نبيه اختلفت عباراتهم
في تعريف الحمد فقال بعضهم هو الثناء بالجميل وقال بعضهم هو
الثناء على الجميل وعلم من جميع ذلك ان الحمد مصدر معروف
هو فعل الحامد وكذا لفظ الحمد مشعر بذلك وهو كل امر
ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع واما كون الحمد مصدرا مجهولا
فلا يكون بمعنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال
حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلايم ابدا وجه آخر لا يقال المراد
كون المصدر مجهولا لكونه محمودا الا انا نقول يابا لفظ الحديث
لانه لا يلايم الابتداء به وكذا حاصل المصدر ليس بمعنى مغايرا للمصدر
المعروف لان المراد به المحمود به من حيث يحمد به فيؤل الى المصدر
المعروف فلا يصلح ايضا لا بدا وجه آخر فتأمل واللام للجنس
او للاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد سواء كان حامده ذات
الله تعالى او غيره وسواء كان بازاء فعل الله او فعل غيره ثابت له

وراجع

في رفعة فوائد وانما وضع اسم الاشارة موضع الضمير تنبيها على ان تلك الفوائد بمنزلة المبصرات في الظهور وجلاء التي لا يخفى
على احد ففي ذلك زيادة حث لكل طالب على طلبها وتحصيلها واشارة الى ظهورها ورد لكل ما اورده على المتن وسائر
الشراح واما ما قيل من ان ذلك للاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالمبصرات وفي ذلك
مبالغة حث للطالب على تحصيل المعاني فغير حق

وراجع الله باعتباري التخليق والاقدار على اختلاف مذهبي اهل
السنة والجماعة والمعتزلة وانما قال لوليه ولم يقل لله للاشعار
بانه ينبغي ان يحمد لمن يحب ان يحمد لا لمن يلتفت الى الحمد حتى يكون وجود
الحمد وعدمه عنده سواء ليراعي حق خدمته ورضاه او للاشعار بانه
امر يحمد لا يحتاج في جميع ما يتوقف هو عليه من الحامد والمحمود عليه
الى الغير ويتصرف فيه الى انحاء شتى وكيفيات مختلفة بعضها
الكل في بعض يحمد الله تعالى ذاته وحمد اولياءه واصفيائه وحمد عوام
الناس الولي المحب وكل من ولي امر احد فهو وليه كذا في الصحاح
وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز واتماما
حق الاستمار قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه قوله الضيائية انما نسب الى المضاف
دون المضاف اليه كما في ابن الزبير اذ لم يتعرف الاول
بالثاني قال في التسهيل وشرحه التعليق ويحذف لاجل النسبة
صدر المضاف ان تعرف الاول بالثاني تحقيقا كابن الزبير وابن عمر
فتقول زبيري وعمري او تقديرا كابي بكر وابي حفص اذ لا بكر
ولا حفص فتقول بكري وحفصي وان لا تعرف بالثاني لا تحقيقا
ولا تقديرا فيحذف عجزه وينسب الى صدره مثل امرء القيس
فتقول امرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة
قبل استعمالها علما قوله لانه لهذا الجمع قيل الاولى ترك الجمع لانه
لا فائدة فيه الا اخراج النفع عن المساواة ويمكن ان يقال
انما كان الاولى تركه لو يحصل المساواة بتركه ولا يشترط المساواة بينهما

فى الفقرتين ولم يذكروا اولويتها **قوله** كالعلة الغائية الشئ كما
ينسب الى العلة الفاعلية كالرسالة الشمسية تنسب الى شمس
الدين ينسب الى العلة الغائية بل الى كل ما بينه وبين المنسوب
نوع تعلق والولد ليس علة غائية حقيقة تعلقه فلذلك قال كالعلة
الغائية وذلك ان العلة الغائية يجب ان تكون متاخرًا فى الوجود
والولد ليس كذلك وانما تأخر فى الوجود تعلقه **قوله** وما توفيقى
الا بالله انما قال ذلك اقتداء بالكتاب العزيز واتباعا للشعيب عم
وما ذكروا ان الباء للاستعانة وان الآلات والوسائل
غير مقصودة فمدفوع بان الوسائل قد تكون مقصودة كالانبياء
فانهم وسائل الى الله تعالى مع انها مقصودة ايضا ولهذا يتم الايمان
بهم فايهام كونه غير مقصودة مدفوع بقرينة ذكر ما هو المقصد الاقصى
والمطلب الاعلى **قوله** لم يصدر رسالته هذه بالحمد لله سبحانه تعالى هضمًا
لنفسه جواب سؤال وهو ان يقال كان ينبغى ان يصدر
بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله عم كل امر ذى
بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع فاجاب بانه لم يصدر به هضما
لنفسه تخييل ان كتابته من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يلزم ترك العمل بالحديث لجواز ان يبتدأ بالحمد من غير جزء
من الكتاب ثم شرع فى مقصده ويمكن ان يجاب بوجه آخر
وهو ان يقال لم يصدر به هضما لنفسه تخييل ان كتابه
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف وان كان فى نفسه

عظم

عظيم الشان امرًا ذا بال لاشتماله على مباحث نفيسة
لم يشتمل بها كتب السلف كبعض مباحث الحال وبعض مباحث
الصفة وغيرهما فراعى الجهتين فابتدأ بالبسملة المشتملة على الحمد
ولم يبدأ بالحمد استقلالا كما بدأ السلف به فان قيل التحميد
من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف
يهضم به النفس قيل ان النفس ربما تشتهى الى العبادات
ويكون حظها فى مباشرة العبادات اكثر من تركها لما فيه من الاشتهار
فيما بين الخلق وقبول الخلق ويمكن ان يقال ان التحميد وان كان
عبادة فى نفسه الا انه من حيث يبتدأ به امر غير ذى بال ليس
بعبادة لان الابتداء به تحقير له كالصلوة فى ارض الغير فانه
من حيث انه صلوة عبادة الا انه من حيث انه غصب حرام
وكالتسمية على اكل الحرام فانه كفر وههنا توجيه غريب وهو
ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت
وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلق اعم من ان جعله جزءًا
او لا لان النبى صلعم قرأ كما نزلت ولم يبدأ بالحمد لله ولا باسم
الله على ما رواه البخارى فى صحيحه فليتامل **قوله** وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام يعنى بدأ بتعريفهما اولا اما لطرد او بالرسم ليتميز اعند
الطالب فيبحث عن احوالهما ويتميز العلم عنده **قوله** لكون
افرادها جزءًا من افراد الكلام اما كون افراد الكلمة جزءًا من افراد
الكلام فظ لان زيدا مثلا جزء من زيد قائم واما ... جزءًا
فلان الفرد اذا كان حقيقة ايضا جزءًا اذ الفرد عبارة عن الحقيقة

جزءًا كان م

فى غاية الوضوح م

ان الكلام م

ان يجعل م

مع التشخص والخصوصية والا فمفهوم الكلمة ليس جزءا من مفهوم الكلام
لان المراد بالكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام اعني ما تضمن
كلمتين بالاسناد ماصدقتا اذ لا يصدق على مثل زيد قائم انه
تضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد قوله هي والكلام مشتقان
من الكلم وهو الجرح يعني ان الكلمة بمعنى المتكلم به وكذا الكلام بمعنى
المعنى مشتقان من الكلم لتاثير معانيهما في النفس وتاثر
النفس بهما كما ان الجرح يؤثر في النفس بالايلام وتتاثر به النفس
الجرح بالفتح خسته كردن وبالضم خستكى كذا في المهذب
فالاول مصدر والثاني اسم فالتشبيه في مطلق التاثير
كالمشبه به قوله وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما
بالجرح اذ يعلم منه ان لبعض تاثيراتهما باحداث الالم لا لجميع تاثيراتهما
قوله ما جرح اللسان اي ما يصدر عن اللسان
من الكلام قال الرضي الكلام لم يوضع في الاصل مصدرا
على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها
على المصدر بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على
حرف او على اكثر كلمة واحدة وسواء كان مهملا او لا
لكنه قد استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما قيل اعطيته
عطاء مع انه في الاصل لما يعطى قوله والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وركب الا انه لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بخلاف تمر وركب بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وايضا لو كان جمعا لوجب رده في التصغير الى الواحد

فيقال

فيقال كليمة لانه جمع كثرة وجمع الكثرة عند التصغير يرد الى الواحد
بخلاف جمع القلة وايضا لو كان جمعا لما وقع تمييزا لنحو خمسة عشر
وقيل جمع لانه لا يقع الا على الثلث فصاعدا والاية
محمولة على حذف المضاف اي اليه يصعد بعض الكلم الطيب
اذ الصاعد الى الحضرة الالهية انما هي المقبولة لا كل كلمة
والقول بوقوعه تمييزا لنحو خمسة عشر ممنوع عند من ذهب
الى انه جمع بل يقال عنده في التمييز كلمة وفي التصغير كليمة
قوله ولا منافاة بينهما جواب سؤال مقدر تقرير
السؤال ان الجنس يشعر بالحقيقة من حيث هي مع قطع
النظر عن الفرد والافراد والوحدة تشعر بالفرد وبينهما
منافاة وتقرير الجواب ان الجنس اي الحقيقة قد تتصف
بالوحدة اي الوحدة النوعي ولا منافاة بين الحقيقة من حيث
هي وبين الواحد النوعي اي كونها احدا نوعيا لان الحقيقة
قد يكون جنسا كالحيوان وقد يكون نوعا كالانسان
قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي والمعهود هو نوع الكلمة المذكورة
على السنة النحاة اذ لا يشترط في العهد الخارجي ان يسبق ذكر
المعهود بل اعم منه ومن ان يعلم بحسب المقام والكلمة المذكورة
على السنة النحاة معلومة بقرينة مقام ذكر مسائل النحو وان
المتكلم نحوي ولم يتعرض للاستغراق والعهد الذهني لوجوب
قوله جهالة المحدود ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ يعني يصح النقل على كلا الوجهين لان المناسبة

[illegible] فيهما اما على الاول فلان اللفظ المصطلح يشتمل على الرمي
كالصلوة على الدعاء واما على الثاني فلكون المصطلح جزئيا له
قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت يعني ان المنوي
في زيد ضرب واضرب ليس من جزئيات الحرف والصوت
ولا يصدق عليه اصلا اذ لم يوضع له لفظ حتى يكون لفظا
حقيقة وانما عبروا عنه بلفظ هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ وكان لفظا حكما بمعنى انهم حكموا بهلاجراء
احكام الالفاظ عليه مثل الاسناد اليه والابدال منه وتاكيده
قوله ولم يوضع له لفظ عطف تفسير لقوله ليس من مقولة
الحرف والصوت فالمنوي في حد ذاته امر اعتبروه وهو
الذي عبروا عنه بهو وانت ليس بلفظ بل كيفية للفظ
الذي نوى هو فيه فيكون من مقولة الكيف فلا يتجه ما قيل
لا ادري من اي مقولة هو من قال ان المنوي قد يكون من مقولة
الواجب وقد يكون من مقولة الجسم وقد يكون من مقولة
العرض فقد اشتبه عليه الدال بالمدلول فان من مقولتهما
انما هو مرجعه لا نفسه الذي هو من الكيفيات قوله
انما قال لفظ ولم يقل لفظة يعني عدل عن قول صاحب المفصل
لفظة مع انه اخصر منه لانه لم يقصد الوحدة لانه وضع جنسا
يشمل المحدود وغيره من المركبات الكلامية وغيرها فان قيل
المطابقة بين المبتداء والخبر واجب فلا وجه للعدول عنه
قلنا المطابقة غير لازمة لان المطابقة انما تشترط فيما

كان الخبر مشتقا مع ان اللفظ اخصر من اللفظة فرجح على اختيار
اللفظة ولم يجز اختيار ايهما شاء على السوية قوله الوضع
تخصيص شيء بشيء قيل الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق
بقوله وضع يعني على تقدير التجريد عن بعض المعنى ولئلا يتجه
انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج
وضع اللفظ المترادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا
بالمعنى يخرج وضع المشترك ويمكن ان يقال ان تعديته التخصيص
وان كان في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين باللام
حيث قالوا التخصيص شيء للشيء والمخصص له ولم يقولوا
المخصص به فيظهر التعلق بقوله وضع على التفسير بقوله تخصيص
شيء بشيء ايضا وانا نختار الثاني ولا يخرج المشترك لان كلا
من الواضعين جعل المشترك مخصوصا بالمعنى الذي وضع
بازائه وانما جاء الاشتراك من جهة تعدد الاوضاع
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم لانه المعتبر في الاطلاق والمتبادر
وهو ان لا يكون بدون ضم ضميمة قوله فان قلت
قد وضع بعض الكلمات هذا السؤال متعلق بالجواب
عن السؤال الاول وتقريره انه اذا كان المعنى قد يكون
لفظا يتوجه الاشكال بان بعض الكلمات المفردة قد وضع
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة الموضوعة بازاء زيد قائم
فلا يكون موضوعا للمعنى المفرد فلا يصدق عليه حد الكلمة وتوضيح

ان هذه الالفاظ مركبة وان كانت بالقياس الى معانيها
التي يقصد منها وهو معنى زيد قائم مثلا مركبة الا انها بالنسبة
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة اذ لم يقصد
بجزء من تلك الالفاظ دلالة على جزء من تلك الالفاظ مركبة
قوله فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة فان
الموضوع له الغير هناك هو خصوصية اللفظ ومعنى كون
الوضع عاما والموضوع له خاصا ان يلاحظ الواضع مفهوما
كليا وبتلك الملاحظة يضع نوعا شاملا لكل واحد من افراد
المتكلم بخصوصياتها فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما يجيء بعد الوضع لان المقصود ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
بالوضع فيكون مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما في اراني اعصر
خمرا قوله حيث اتى بصيغة الماضي صيغة الماضي وان كان
موضوعا لسبق الحدث على زمان التكلم لكنه لا يخلو عن اشعار
بتقدم احد الوصفين على الآخر لان احد المتقدمين يشعر
بالتقدم الآخر استشعارا تاما وقيل هذا كاف للتنبيه
وهذا الاشعار كالاشعار للنفس اليقظى بالغرق في قوله تعالى
ولا تخاطبني في الذين ظلموا حتى يكاد يتردد في انهم هل
صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وكما في اشارة
النص المذكورة في اصول الفقه مثل للفقراء المهاجرين
فانه سيق لبيان كون المهاجرين مصرف الغنيمة
وقد اشير به الى زوال املاكهم الكائنة في ديارهم بمكة

الكفار

الكفار حيث عبر عنهم بالفقراء قوله ووجه صحته ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بالذات يعني ان الافراد
يتوقف على الوضع ويحتاج اليه بحيث لا يحصل بدون
الوضع وهذا معنى التقدم بالذات الا انه مقارن له بالزمان
يحصل في حين الوضع لانه اذا وضع لمعنى مفرد يحصل الافراد
بحيث لا يتاخر عنه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة قيل هذا في نحو بصري وقائمة وحبلى وحمراء لان الاعراب
في اخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا فاما المنون فالتنوين فيه
بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثنى والمجموع ان
جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب
لمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل والضرب
انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا لمجموع المركب منه ومن الجزء
الاول قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من النحو
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وهو ان يجعل نحو
عبد الله خارجا عن تعريف الكلمة ونحو الرجل داخلا فيه
وذلك ان الغرض من النحو معرفة احوال اللفظ الوضعي
من الاعراب والبناء اي لفظ مبني واي معرب ما اعراب
واي معرب باعرابين فلبيان ذلك قسموا اللفظ الى الكلمة
والكلام مركب فالانسب بهذا الغرض ان يجعل خارجا
عن حد الكلمة وداخلا في حد غيره قوله بتركه اي بترك قيد
الافراد قوله متى تحقق الوضع تحقق الدلالة لاقتران الوضع

تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى الدلالة قوله فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة قيل انه بعد جعل الوضع بمعنى
التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة
لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس
ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ويمكن
ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء كذلك يتناول
الدلالة على ما فسر بها حروف الهجاء ايضا لان الشيء الآخر
يتناول المعنى والوضع معا قوله لا مكان ان يكون بالعقل
الدلالة العقلية ما يكون بالعقل والطبيعية ما يكون باقتضاء الطبع
كدلالة اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به
عند عروض الاذى قوله فهي اما من صفتها وانما قدر قوله
من صفتها لان قوله ان تدل في تاويل المصدر خبر عن كلمة ما
الراجعة الى الكلمة ولا يصح حمل عليها قوله في الفهم عنها انما قيد به
لئلا يرد اسم الفاعل في مثل زيد ضارب عمرا الآن وامثاله
لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة لكن لا
في الفهم عنها قوله حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه
يعني ان الاشرف في كلام العرب هو الكلام والجملة والاسم
يستقل بتقويته فيكون اشرف قوله لتضمنه الفعل اللغوي
وهو تسمية للشيء باسم جزء مدلوله بعلاقة المجاورة قوله
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيره

لاستعاره

لاستعاره ما بالكلمة التي هي الجنس الشامل للمحدود وغيره وما يتميز به
كل قسم عن اخويه اعم من ان يكون فصلا او خاصة وليس المراد
بالحد ههنا الا معرف جامع كما هو متعارف الاصوليين فان
الحد عندهم ما يميز الشيء عن غيره سواء كان حقيقيا او رسميا
او لفظيا قوله لكنه مقترن انما اورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله
الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسه توهم منه انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام
يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن بخلاف
الاسم فانه لا يجيء فيه هذا التوهم فلا يحتاج الى دفعه فلم يورد
فيه كلمة لكن والكلمة مشتركة هذا بناء على راي متاخري المنطقيين
فانهم يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما فلا يرد
ما قيل انه لا دخل له فيما هو بصدده قوله وبه درمه كلمة مدح
يمدح بها المصنف حيث راعى الذكي والغبي والمتوسط وذلك
انه ضمن وليس تحت حد كل واحد منها فالذكي يعلم من نفس الحد
الدليل والمتوسط يحتاج الى الاشعار فاشعر بقوله وقد علم
به والغبي لا يعلم بالاشعار ان الدليل ضمن حد كل واحد منها
ما لم يصرح بالجنس والفصل على صورة القول الشارح فصرح
بحد كل واحد منها على صورة فقال الاسم ما دل الفعل ما دل
الحرف ما دل به قوله بناء على تفاوت مراتب الطبائع
الذكاء والغباوة والتوسط لئلا يخلو طبيعة من الطبائع
عن الاستفادة قوله فالمتضمن اسم فاعل اه اشارة

ئع

قوله ولا نأتي اي لا يحصل اذ الاتيان من صفات العقلاء فلا بد من التأويل واخر المسند اليه اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر اذا كان السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوية فان قلت اذا كان السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوية لا يستقيم الحصر بالا اذ الحصر ايضا لا يكون الا للمتردد او منكر او شك قلت ذلك في الحصر الاضافي اما الحقيقي فلا يحتاج الى كون السامع موصوفا باحد الامور المذكورة وتحقيقه قوله لا يتأتى ذلك الا في اسمين حقيقي كما في قوله تعالى اياك نعبد الا نخصك بالعبادة ولا

الى دفع ما يتوهم من اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل زيد قائم
لان زيد قائم عين الكلمتين وذلك لان المتضمن كلمتان
بهيئة الاجتماعية والمتضمن اسم متناول كلمتان بهيئة الا فتراقية
والمجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما **قوله** فانه
في حكم هذا اللفظ فيكون كلمة حكما وبالتأويل فيدخل في
تعريف الكلام **قوله** واعلم ان كلام المص هذا بيان
لما فهم من عبارة المص وصاحب المفصل وصاحب اللباب
من الاختلاف **قوله** الى ترادف الكلام والجملة
يعني ان الكلام مرادف للجملة ليس اخص منها كما هو المشهور
قوله على الجمل الجزئية انما قيد به لان التحقيق كما ذكره السيد
الشريف في حواشي المطول ان الانشاء لا يقع خبر المبتدأ
بدون التأويل فرجع الملالي بمفرد او الى الجملة **قوله** فح
يكون الكلام عندهم ايضا اخص من الجملة الا انه ح يكون
مخالفا لما ذكره في مختصره الاصولي وهو الترادف **قوله**
في ضمن اسمين اي لا يحصل ولا يتحقق الكلام الذي هو اعم
من حيث المفهوم الا في ضمن هذين الجزئين دون سائر
الجزئيات لان الاسناد بحسب الاستقرار لا يتحقق الا فيهما
وان كان العقل يجوز في غيرهما ايضا **قوله** او في ضمن
اسم وفعل وانما قدم الاسم لشرفه والا فالانسب
تقديم لانه يستفاد منه الجملة الفعلية **قوله** ونحو يا زيد جواب
سؤال تقدير السؤال انكم قلتم ان الكلام لا يحصل فيما سوى

القسمين

القسمين المذكورين مع ان يا زيد داخل فيما سواهما ايضا
فلا يصح الحصر وتقرير الجواب ان يا زيد في تقدير ادعوا
زيدا فالاسناد في التحقيق انما هو في الفعل والاسم
الذي هو الضمير المنوي فيه فعلى هذا يلزم ان يتم بمجرد كلمة
يا بدون زيد **قوله** كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته
كالجواهر والاخر موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض
كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه
في تبع ادراك آخر والاخر مدرك يكون ادراكه في تبع
ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره وذلك بان
يتوجه العقل الى الغير في نفسه فالابتداء مثلا اذا
لاحظه العقل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا بالذات لا يحتاج في مفهومه
الى متعلق ولزمه تعقل المتعلق اجمالا حتى يكون حالة اجمالية
في الذهن وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء واذا
لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذلك بان
يتوجه الى السير والبصرة بالذات بانهما واقعان في الخارج
ولاحظ الابتداء بانه متعلق بهما بان يكون الابتداء
ابتداء السير من البصرة وبيان لتوقف حالهما بان يكون
السير متصفا بالابتداء والبصرة متصفا بالمبدائية كان
غير مستقل ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلق مخصوص

ولا يمكن ان يحكم عليه او به

لانه حالة لمتعلق مخصوص فلا يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع لمعنى كلي
مستقل لا يحكم بتعلقه على متعلق مخصوص قوله لانها الوضع
اى لان المتعلقات المخصوصة الوضع من وضع تلك الاسماء
اللازمة للاضافة وذلك ان الوضع من وضع ذو
الوصف باسماء الاجناس مثل ذو مال ووضع فوق
بيان الفوقية على الخصوصيات وعلى هذا فقس غيره
فلاجل هذا لزم ذكرها لا لاجل فهم اصل المعنى الكلي يعرف
ذلك من موارد الاستعمالات قوله واين الدلالة من الارادة
يعنى ان بينهما فرقا فان الدلالة فهم المعنى من اللفظ
سواء كان مرادا او لا بخلاف الارادة فانها كون
المعنى مرادا او مقصودا من اللفظ كلفظ العين المشتركة
اذا اريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان
المراد واحد معين منها قوله ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا الخفض بالاسم والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر
قوله لان الفعل وضع لان يكون مسندا ابدا فيل هذا لا ينتقض صح
ولبيانه على اختصاص الاسناد اليه بالاسم لانه لا يدل على انتفاء
الاسناد اليه عن الحرف قوله اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به اما اختصاص التعريف
بالاسم فقد اطال الرضي الكلام في اثباته الا انه لم يتم واما
التخصيص فقد يقال انه جار في الفعل ايضا كالتقييد بالحال

علامات الاسم خمسة ثلثة في اوله واثنان في اوسطه وثلثة في آخره [illegible]

[illegible]

واما

بالحال واما التخفيف بحذف التنوين والنون فمسلم انه من خواص
الاسم قوله في غلام زيد بسكون الميم وجر زيد فان الاول
لم يتحقق معه عامله بخلاف الثاني قوله وليس النزاع في المعرب
يعنى ليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من اعربت
الكلمة لانه معرب اجرى الاعراب عليه بالفعل كالمضروب
اسم مفعول من ضربت زيدا مضروب بالفعل وظاهر لا يمكن
انكاره ان الاشياء المعدودة ليست كذلك فيكون محل
النزاع في وجود الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب يعنى انه لو ركب
يستحق الاعراب هل يكفى في كون الاسم معربا او مع امر زائد
فاعتبر العلامة ذلك وجعل تلك الاسماء معربة لصلاحيتها لاستحقاقها
للاعراب واعتبر غيره مع ذلك حصول الاستحقاق بالفعل بان
يتحقق موجب الاعراب وهو التركيب فلم يجعل تلك الاسماء
معربة واما وجود الاعراب بالفعل وذلك بان يلفظ الاعراب
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لان كثيرا من الاسماء المعربة لم يوجد
فيه الاعراب حيث لم يلفظ به مثل عصا والقاضي وغيرهما ولاجل
ان وجود الاعراب لم يعتبر ولم يشترط في كون الاسم معربا يقال
لم يعرب الكلمة ولم يوجد الاعراب فيها مع انها معربة لوجود الصلاحية
والاستحقاق للاعراب فان قيل قد ذكروا ان الاعراب
في مثلها مقدر فاستحقت الاعراب التقديري قلنا الاعراب
في الحقيقة هو الاعراب اللفظي واما الاعراب التقديري فانما
قدروه لحفظ قاعدتهم وذلك انهم تقرر ان ما سوى المبني

من الاسماء معرب ولم يوجد الاعراب فيه نحو عصًا فمقدرة وبهذا
قدروا العدل فيه نحو عمر وجمع في نحو رايت اول قوله فالمقصود من معرفة
المعرب يعني اذا كان الغرض من تدوين النحو معرفة اواخر الكلم
بالنسبة الى من لم يتتبع لغة العرب فالمقصود من معرفة هذا النوع
من الكلمة وهو المعرب ان يعرف انه من جملة ما يختلف آخره
في كلامهم فمعرفة المعرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره
لان معرفة الشيء سابق على معرفة مقصوده وغايته فلو عرف
المعرب بالنسبة الى من لم يتتبع لغة العرب باختلاف الآخر
يلزم تقدم اختلاف الآخر وهو تقدم الشيء على نفسه الذي
هو مآل الدور المشهور بطلانه قوله بان يتبدل حرف بحرف
حقيقة الخ فالاول وهو ان يتبدل حرف بحرف حقيقة سواء
كان ملفوظا او مقدرا فيما اذا كان بحرف ملفوظ او مقدر الا
نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك ونحو جاءني
ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن مما حذف
فيه حرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب بالحرف فيه مقدر
وقد اختلف آخره تقديرا حقيقة والثاني وهو ان يتبدل حرف
بحرف حكما سواء كان ملفوظا او مقدرا الا نحو رايت مسلمين
ومررت بمسلمين ونحو رايت مسلمي البلد ومررت بمسلمي البلد
فقد اختلف آخر المعرب في الاول لفظا حكما لان الياء في حالة
الجر غير الياء في حالة النصب لكونه نائبا عن الكسرة وفي الثاني
اختلف تقديرا حكما والثالث وهو ان يتبدل صفة اي سكون

اوحركة

اوحركة الى صفة اي حركة فيما اذا كان الاعراب بالحركات
لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وفيما اذا
كان الاعراب بالحركات تقديرا نحو هذا عصًا واخذت عصًا
واخذت بعصًا والرابع وهو ان يتبدل صفة الى صفة اخرى
حكما سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو رايت احمد ومررت
باحمد فانه اختلف المعرب فيه لفظا حكما لان الفتحة في حالة الجر
غير الفتحة في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة ونحو رايت
حبلى ومررت بحبلى فانه اختلف آخر المعرب فيه تقديرا حكما
لما مر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف حاصل السؤال
ان اختلاف العامل لا يتحقق الا اذا تحقق عامل عقيب عامل وكذا
اختلاف آخر المعرب لا يتحقق الا اذا تحقق معرب عقيب
معرب آخر واذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشـ بهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء كما يقال جاءني زيد ابتداء لا يختلف
عامل بل وجد العامل ابتداء ولا آخر المعرب بل اختلف آخر
الاسم مطلق وحاصل الجواب ان للمعرب حكمين احدهما
اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العوامل والثاني حدوث
الاعراب بدخول العامل وقد تبين احد الحكمين ولم يدخل فيه
الآخر ولا فساد فيه اذ لا يلزم ذكر جميع احكامه غاية الامر انه
على هذا يلزم ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه
فان الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره سواء وجد في جميع
افراده او بعضها كالضاحك بالفعل والضاحك بالقوة

قوله والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة للاختلاف فان العامل
يوجب المعنى المقتضى وهو يوجب الاعراب وذا يوجب الاختلاف
بلا واسطة فيكون سببًا قريبا بخلافهما قوله لكن اختلاف
هذه الحركة على آخر معرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل اليا يعني كان غلام في نحو جاءني غلامي مثلا في الاصل
غلام ثم اضيف الى يا المتكلم فصار غلامي فاختلاف هذه
الحركة وان كان اختلاف آخر المعرب لان غلامي عندهم
معرب تقديرا لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل
اليا ومناسب لها وقال الجرجاني انه مبني وقال ابن مالك
انه معرب لفظا في حالة الجر قوله وكانه اراد بهذا المعنى يعني
اراد انه من متعلقات الحد وان اللام متعلق باختلف وبيان
لفائدة الاختلاف الحاصل لاجل وضع الاعراب اي الاعراب
ما وقع بسببه اختلاف في آخر معرب لاجل اختلاف تلك المعاني
وذلك ان الحد قد تم جمعا ومنعا لانه كان جامعا وبالعناية وقيد
الحيثية صار مانعًا ايضا ولم يرد انه خارج ولا يتعلق به اصلا
وان اللام متعلق بامر خارج عنه لا بما هو داخل فيه كما اختاره
الرضي والتقدير وضع الاعراب اي الرفع والنصب والجر
ليدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه بعيد غاية البعد
لا يتبادر من العبارة قوله فوضع اصل الاعراب الخ يعني
ان وضع نفس الاعراب للدلالة على نفس تلك المعاني اعم من
ان يكون مختلفة اولا ووضعه بحيث يختلف آخر المعرب به

لاجل

لاجل اختلاف تلك المعاني قوله على ان يكون الهمزة للسلب
اي لسلب اصل العقل فيكون معناه المعنى المقتضي لسلب الفساد
لانه يزيله قوله او حكما ليشمل الملحقات ايضا فان الملحق بالشي
في حكم ذلك الشي وفي عداده قوله واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية وانما لم يقل ههنا حقيقة
او حكما كما قال في الفاعلية والمفعولية لان المضاف اليه لا يكون
الا حقيقة لان المجرور في نحو مررت بزيد وما انا بزيد مضاف اليه
عندهم واما المجرور في بحسبك درهم فلما كان جره بواسطة
الحرف الزائدة الغير المعتد به لم يعد ملحقا بالمضاف اليه قوله
فاعطي الثقيل للقليل تقليلا للثقل او معادلة لان الثقل يستلزم
القلة لان لسانهم على الخفة فكانه اعطى الثقيل القليل قوله فاعطي
الخفيف للكثير تكثيرا للخفة او معادلة لان الخفة تستلزم الكثرة
لما ذكرنا فكانه اعطى الكثير الكثير قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعًا فالمراد بالمفرد ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المضاف
فيشمل المضاف ايضا فان قيل فعلى هذا يكون الاسماء الستة
المضافة الى غير يا المتكلم وكلا من الاسماء المفردة مع انها ليست
معربة بالضمة والفتحة والكسرة اجيب بان المراد بالمفرد المفرد
من كل وجه فيخرج المثنى والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة
ملحقات بالمثنى لمشابهتها المثنى في الدلالة على وجود اثنين قوله
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية اي مرفوعا ويرفع رفعا والجملة
حال ايضا قوله واحترز عن المكسر فانه قد علم اي احترز به

لان نسخ كعوب

عن جمع المكسر فان حكمه ليس كذلك لما قد علم انه معرب بالحركات
الثلث فلا يرد ما قيل الاحتراز ليس لانه علم بل لانه لا يشاركه في
هذا الحكم قوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل تحقيقا للتبعية ولئلا
يلزم للفرع مزية على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل
معرب بالحرف والفرع معرب بالحركة قيل المزية بكون اعراب
الفرع بالحركة تحتمل ضرورة لعدم حرف الصالح للاعراب في آخره
بخلاف الاصل حيث يوجد في آخره حرف العلة الصالحة
للاعراب لا قامتها مقام الحركات قوله منقوصات واوية اي
معتلات لامية بالواو قوله اجوف واوي اي معتل عين بالواو
قوله لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه موضوع لان
يتوسل به الى الوصف باسماء الاجناس مثل رجل ذو مال
يوصف الرجل بالمال بوسيلة ذو ولا يتاتي الوصف الا به قوله
وانما اختاروا اسماء ستة اي انما اختاروا اسماء على هذا العدد
المعين لان الاصل في الاعراب بالحرف المثنى وجمع المذكر
السالم وقد اعرب كل منهما بالاعراب الثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما يعرب بالحرف تحقيقا للمناسبة واما اختيارهم
هذه الاسماء بخصوصها دون غيرها من الاسماء المحذوفة الاواخر
لامرين احدهما انها مشابهة للمثنى والجمع في كون معانيها منبئة
عن التعدد فان الاب يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ
والحم يستلزم الزوج لان الحم ابو زوج المراة او اخوها او ابنها
والهن يستلزم المكره بكسر الراء فان الشيء المستكره بفتح الراء

يستلزم

قد [illegible] اعراب الفرع [illegible] الاصل
والاصل بالحرف [illegible] الفرع فلزم مزية الفرع على
الاصل [illegible] بعض المحققين [illegible] ودلم
اصادف [illegible] نقلت [illegible] عن [illegible] ذلك
[illegible] النقصان [illegible] الحروف
لا [illegible] فان [illegible]
وا [illegible] النقصان [illegible]
كمال

يستلزم المكره والفم يستلزم ذا الفم وذو يستلزم المصاحبين
وثانيهما وجود حرف من سنخ الكلمة يصلح للاعراب في اواخرها
حين اضيف الى غير ياء المتكلم واعرب بحسب السماع فجعل
اعرابها للتخفيف بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاواخر كيد
ودم فانه لم يوجد فيها حرف يصلح للاعراب حين اعرب قوله
وانما قيد بذلك المفهوم من هذا الكلام فائدة التقييد بكونه مضافا
الى مضمر وادرج فيه فائدة انه لم ينعكس بان جعل الاصل للاصل
والفرع للفرع فرتب على ذلك بقوله ولذلك قيد كون اعرابه
بالحرف بكونه مضافا الى مضمر فلا استدراك كما قيل وانما
يلزم الاستدراك لو لم يدرج فيه فائدة عدم الانعكاس قوله
والافصح اطلاق عشرين على ثلثين وايضا يلزم ان يقال
عشرين بفتح العين قوله ولما كان التقديري اقل يعني اراد
ان الاولى ان يقدم اللفظي لظهور دلالته على المعاني المقتضية
للاعراب الا انه قدم التقديري لانه اقل والاقل يقدم لتفرغ
الذهن للاكثر ثم بين اللفظي فاجمل في بيانه لكثرته وتعذر احاطته
حيث قال واللفظي فيما عداه قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال
يعني اراد ان يفهم من ايراد مثل مسلمي بعد ايراد مثال قاضي بيان
ان تقدير الاعراب للاستثقال كما يكون في الاعراب بالحركة
يكون في الاعراب بالحرف قوله فلم يبق علامة الرفع يعني
ان القلب يخرج الواو عن حقيقته فلا يكون الواو واوا
فلم يبق علامة الرفع الذي هو الواو بخصوصه بخلاف الادغام

فانه لا يخرج اليا عن حقيقته فان اليا المدغم فيها ايضا فبقي علامة
النصب ويحا الذي هو اليا **قوله** والعدد لانه عطف ما بين
العلتين من الواو دليله ثم يجد المحافظة على الوزن اذ لا ترتيب
ولا تراخي بينهما في الزمان ولا في الرتبة **قوله** ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والمعنى والنون حال كونه متصفا بزيادة الالف
قبل اتصافه بالزيادة بان تكلم الالف ثم النون نحو زيدان
قوله قول تقريبي لا تحقيقي القول التحقيقي ما هو تحقيق في نفس
الامر والقول التقريبي القول بما هو قريب من ذلك **قوله**
فقال بعضهم انها تسعة وهي المذكورة في المتن وقال بعضهم اثنان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع
الصرف فيها بطريق حكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر
والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل
عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث
بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب
التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم
وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع
قصد التسمية بعامر فعدل عنه في عمر خوف التبس بالصفة الى عمر وفي
نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة
جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهي

اما

اما تكثرها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة
والزائد شبه الف التانيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم
انها احد عشر والزائد مراعاة الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية
وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزائدتان لزوم التانيث ولزوم م
الجمع لكن القول بان العلل تسع تقريب لها الى ما هو الصواب
في العدد لان القول الثاني مثلا يرد عليه اما على الحكاية فلان
ما ذكره في الحكاية لا يتناول نحو احمر وافضل واما على التركيب
فلان ما ذكره معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر
في منع الصرف هو تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك
وما ذكره في نحو بعلبك وان كان صحيحا الا انه ليس بصحيح
من جهة جعل مجرد التركيب سببا لمنع الصرف والا لكان
غير منصرف في حال التنكير والقول الثالث والرابع والخامس
قد رد عليه بان شبه الشيء منجذب اليه وداخل في عداده ومر عاة
الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل
في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشيء ملحق بأصله
وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع **قوله** وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
يعني في ايراد زينب الذي هو تانيث معنوي مثالا للمعرفة بعد
طلحة دون غيره من المعارف اشارة الى قسمي التانيث **قوله**
والاثر المترتب عليه اشارة الى تغير الحكم لان حكم الشيء هو الاثر
الثابت به المترتب عليه **قوله** افتقاره الى الفاعل والمفعول به
اصل **قوله** هو علامة التمكن اي الانصراف **قوله** لان العدل

فرع المعدول عنه كذا في الشروح قيل فيه بحث لان المراد على هذا
من العدل الاسم المعدول لا المصدر فيكون الشيء عاملا ومؤثرا في
نفسه ويمكن ان يجاب بان المراد المعدول من حيث انه
معدول فهو من حيث انه معدول مؤثر ومن حيث الذات
مؤثر فيه قوله والوصف فرع الموصوف لان المراد كون
اللفظ دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو فرع على كونه
دالا على مجرد الذات قوله لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
هذا في المعرف باللام العهدية بل في المعرف باللام العهدية التي
سبق معهودها ظ بخلاف بقية المعارف كالمضمر والموصول
ونحوهما اذ لا تنكير هناك اصلا اللهم ان يقال المراد ان الاصل
ان يعرف الشيء اولا على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لان
الخصوص امر زائد قوله والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
لتاخرهما عن الواحد والمفرد قوله اي لا يمتنع اطلاق الملزوم
وارادة اللازم وهو عام يتناول الوجوب كما في صرف ما الشعر
والجواز كما في التناسب قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
والمعنى ويجوز صرف حكم غير المنصرف وتغييره بان يجر وينون
فلا يرد ما قيل انه خالف المتقدمين في حد غير المنصرف وافقهم
هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء
العلتين قوله صبت على مصائب قال فيما نقل عنه هذا
البيت مما قالته فاطمة رضه واوله • ماذا على من شم تربة احمد •
ان لا يشم مدى الزمان غواليا • والمعنى اي شيء يقع اي لا يقع

شيئا

شيئا وجرح على من شم تربة احمد في ان لا يشم غاية الزمان غالية تنقل
عنه لبشم تربة صلعم صبت على مصائب بفقدي تشمل ذلك الاب
المشفق المعين على الدين وعلى سوقة الله لو ان تلك المصائب
صبت على الايام المضيئة لتغيرت وصرن لياليا قوله ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة اعني الكف وهو اسقاط
السابع الساكن مثل مفاعيل في مفاعيلن قوله مثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
للتناسب والظاهر انه مثال لغير المنصرف الذي صرف للتناسب
فانه الحقه بالتمثيل وان اغلالا وسعيرا انما ذكرا لان الصرف
للتناسب لا يتحقق بدون ذكر ما يناسبه قوله فيجعل لزومها
الكلمة بمنزلة تانيث آخر لقوتها باللزوم سيما الوضعي قوله مصدر
مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اشارة الى دفع ما يقال ان
العدل مصدر مبني للمفعول وان المراد به حاصل المصدر وهو من مقولة
الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من مقولة الفعل اي التاثير وكذا
المراد من الخروج حاصل المصدر فيصح الحمل بان يقال كيفية العدل هي
كيفية الخروج عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى بخلاف ما اذا
اريد نفس المصدر فانه لا يصح الحمل حينئذ اذ لا يصح ان يقال عدل كرده
شدن برون شدن است فقوله اي كونه تحرجا بيان
للحاصل وتنبيه على ان الخروج والاخراج مؤداهما واحد الا انه يرد
عليه انه اذا كان المراد بهما حاصل المصدر فلا حاجة الى جعل العدل
مصدرا للمجهول اذ يصح ان يقال كيفية العدل هي كيفية الخروج

قوله اي من صورة اراد بيان معنى النسبة يعني ان صيغة اي
صورة منسوبة الى الاصل والقاعدة بان تقتضيها كثلاثة ثلثة
مثلا فان القاعدة وهي ان ما يكون في معنى التكرار يكون مكررا
تقتضي ان يكون ثلثة ثلثة كذلك اي على هذه الهيئة والصورة
قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات منه فضرورة
ان صيغة ضربا مثلا ليست صيغة ضارب في الاصل لتغاير
معناهما بخلاف ثلثة ثلثة فان صيغة صيغة ثلث في الاصل
لاتحادهما معنى قوله وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية
ان يكون المادة باقية لان تخرج انما اعتبر في الصيغة فقط فالظ
ان المادة على ما هي عليه قوله اي مغايرة كما دلي اذ لو لم يكن مغايرة
لم يتحقق تخرج عن الصيغة قوله ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما تح
كذلك فانها ليست بداخلة تحت القاعدة كما مر فخرجت عنه المغيرات
القياسية نحو قال وقول فان كلا منهما داخل تحت القاعدة
اما الاول فظ واما الثاني فلان ماضي يفعل بضم العين يجيء على فعل
بفتحها قوله واما المغيرات الخ جواب سؤال وهو ان
المغيرات الشاذة كاقوس وانيب مغيرة عما هو القياس
فيهما كاقواس وانياب على ما عرف ان الاجوف واويا
كان او يائيا لا يجمع على افعل وتقرير الجواب انا لا نم ان الصيغة
الاصلية انياب واقواس وانهما خارجتان عنهما بل انما
جمعا على اقوس وانيب ابتداء من غير ان يعتبر جمعهما اولا
على اقواس وانياب ثم عدل عنهما الى اقوس وانيب

بخلاف

بخلاف نحو ثلث فانه اعتبر اولا ثلثة ثلثة ثم عدل عنه الى ثلث
قوله قال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه قدماء المنطقيين جوزوا التعريف الشيء بما هو اعم
منه فجوزوا التعريف الانسان بالحيوان فقط اذ قد يكون الغرض
تمييز الشيء عن بعض ما عداه ولا باس من قول ما ليس بالجيد في
التعريف قوله ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه هذا اعتراض على القوم وحاصله
ان الدلائل التي ذكرنا على العدل المحقق انما تدل على وجود الاصل
لا على تخرج وذلك ان الدليل في مثل ثلث وثلاث مثلا ان
المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ مكررا وهو يدل على ان اصله
ثلثة ثلثة لان معناه مكرر ولا يدل على اخراجه عنه كما ان الدليل
في المغيرات الشاذة يدل على ان اصلها الجموع القياسية
ولا يدل على اخراجها عن الجموع القياسية وقس عليه غيره
من الدلائل ويمكن ان تعالى يجاب عنه بان معنى كلام القوم
ان المعنى ان كان مكررا فلا بد ان يكون نفس لفظ ذلك
المعنى مكررا حتى يكون التكرار معتبرا في نفس ذلك اللفظ وذلك
لا يتحقق بدون اخراجه وتغييره عن اصله فالدليل يدل على اخراجه
ايضا كما ذكره القوم ولو اعتبر التكرار في مجرد اصله لا يكون لفظ
المعنى المكرر مكررا بل اصله وكذا الدليل في المغيرات الشاذة
يدل ايضا على اخراج الجموع القياسية عن اصلها الا انه لم يعد
من المعدول لان اوزان العدل مشهورة محصورة استقراء

وليست هي من اوزان العدل المشهور فيحمل على الشذوذ دون
العدل كذا قال بعض شارحي الحواشي الهندية فصح كلام القوم
ولا يتوجه عليه ما ذكره من الاشكال **قوله** وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع يعني ان هذه الالفاظ
الثمانية المعدولة متفق على سماعها وظاهر كلام المص في الشرح
اصح القولين فيما وراءها انه لم يثبت وقال ابن مالك
في شرح الكافية وروي فيها عن بعض العرب مخمس وعشار
ومعشر وظاهر كلامه في التسهيل انه قد سمع خماس ايضا
وقال الشيخ ابو حيان الصحيح ان الثنائيين مسموعان
من واحد الى عشرة حكى الثنائيين ابو عمرو والشيباني وحكى
ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار وحفظ حجة
على من لم يحفظ فلذلك قال الشارح نعم والصواب
مجيئها كذا في شرح الالفية لابن قاسم وغيره فقوله الى
رباع ومربع الظاهر ان يقال ورباع ومربع لانهم انما اكتفوا
بالغاية في مقام تعداد الاشياء ولا تعداد ههنا اذ لم يبق
الا رباع ومربع لان مثلث ومثلث قد سبق بيان حاله
قوله لاعتبار ما فيها وضعا له لان المعنى الموضوع له هو
الذات المتصفة بالثلثية لا مجرد العدد **قوله** فقال
بعضهم هو معدول عما فيه اللام اعترض على الاول بانه
لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون معرفة واجيب
بانه معدول لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير

وعلى

وعلى الثاني بانه لو كان معدولا عن آخر من يلزم ان لا يكون مطابقا
لمن هو له لان اسم التفضيل اذا استعمل بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز
مطابقته لمن هو له واجيب بان الآخر لم يستعمل بمن لان استعماله
بمن باعتبار معنى التفضيل وقد انمحى وصار بمعنى المغاير **قوله**
وانما لم يذهبا فيه هذا الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير
الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل وبينهما بون بعيد
والوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر
لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور
التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فزوال المناسبة بين الحال
والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين ويمكن
ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في الاصل وذلك
انهم قالوا ان في قبل اذا لم ينو المضاف اليه يكون معربا
كقول الشاعر « فساغ لي الشراب وكنت قبلا « اكاد
اغص بالماء الفرات « مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام
في الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل
مبني على ان الاستعمال في الاصل هكذا وهو في حيز المنع اذ يجوز
ان يتغير الاستعمال الذي كان في حين التفضيل لان معنى
التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ بمعنى غير فيجوز ان لا يكون
التركيب جاء رجل ورجل آخر بل جاء رجل آخر الناس اي
اشد تاخرا ويكون من جملتهم **قوله** وقياس فعلاء افعل اتفقوا
على ان جمعاء مؤنث اجمع لكنهم اختلفوا في انه اسم

اوصفة فقيل اسم كصحرا، وقياس جمعه في التكسير فعالى كصحارى و
في التصحيح فعلاوات فاصلها جماعى او جمعاوات وقيل صفة وقياس
جمعه فعل كحمرا، وحمر فاصلها فعل واعترض على الاول بان جمعا،
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ
اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف على ما سيجي في باب
الجمع وعلى الثاني بانه لو كان صفة من باب احمر حمرا، لما صح جمعه
بالواو والنون لان افعل فعلا، لا يجمع بهما بل يجمع على فعل كحمر **قوله**
والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وذلك لان معناه في الاصل اتم جمعا ثم الحق عنه ذلك المعنى
فصار بمعنى بجميع **قوله** وعلى ما ذكرنا لا يرد بجموع الشاذة اي على
ما ذكرنا من اعتبار الاخراج في العدل لا يرد بجموع الشاذة اذ لم
يعتبر فيها كما في ذكانيب واقوس اذ لم يعتبر اخراجها عما هو القياس
فيهما كالانياب والاقواس كيف يعتبر اخراجها والحال انه
لو اعتبر جمعهما اولا ثم يعتبر اخراجهما الى انيب واقوس فلا شذوذ
في هذه الجهة اذ لا شذوذ في المعدولات وليس للمعدولات
قاعدة بان يقال كل ما كان كذا يكون هذا المعدول اعني اينا،
واقواسا على خلاف تلك القاعدة فيكون شاذا واعلم انه رح
حقق ان الاخراج عن الاصل محقق والمقدر في المعدول ثم فرع عليه
عدم ورود بجموع الشاذة فهذا ابتنا، على التحقيق وما سبق بمجرد منع
ودفع للايراد فلا يلزم التكرار كما قيل **قوله** ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اما انتفاء الوصف والتانيث فلكونهما علمين للمذكر

عصام ور[illegible]

وتضاد

١٧

وتضاد الوصف والعلمية والتذكير والتانيث واما انتفاء العجمة
وغيره فلكونهما عربيتين وكون كل منهما موحدة ومفردة وليس فيهما
الف ونون مزيدتان وليسا على وزن الفعل اذ لم يجي الفعل
على هذا الوزن **قوله** من غير ذوات الراء انما قيد به لان ذوات
الراء مبنية بالاتفاق ومنع الصرف فرع الاعراب فلا يكون
امثلة لغير المنصرف وانما كان ذوات الراء مبنية لان للراء
نصيبا في الامالة التي هي المطلوب عندهم وشرط الامالة ان يكون قبل
الالف او بعده كسرة وليس ههنا قبل الالف كسرة فلا بد ان يبنى
ليتحقق الكسرة بعده **قوله** ليحصل سبب البناء الا انه يكون
مشابها لنزال في الوزن والعدل **قوله** ولهذا لم يقل ذكر
باب قطام الخ قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخ هذا
الكتاب مفردة على الخ ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قاريها
عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم حاجة
المقصد **قوله** وهو كون الاسم انما فسر به لان الوصف
يطلق على معنيين احدهما تابع يدل على معنى في متبوعه والثاني
كون الاسم الخ المعتبر في باب منع الصرف هو الثاني **قوله** التي
هي الحمرة قيل والذكورة ايضا ويمكن ان يقال المعتبر في مفهوم
الصفات من حيث هي ماخذ الاشتقاق لا الذكورة والانوثة
فانهما خارجتان عن مفهوم الصفة من حيث هي **قوله** موصوفة
بالاربعية قيل الصواب مصحفه ويمكن ان يقال قد اشتهر
اطلاق الموصوف على من قام به المعنى بمعنى ما من شانه ان يوصف

او اربع باب قطام ما هو على وزن فعال في اعلام الاعيان المونثة وذلك
وذلك ان فعال [illegible] اربعة اقسام اسم فعل كنزال و[illegible] المصدر
[illegible] اسم علم [illegible] وصفة كفساق [illegible] كلها مبنية باتفاق
وا[illegible] باب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] لان [illegible] [illegible] [illegible]
يبنى على [illegible]

العلامة مولانا عصام الدين رح

قال مولانا سعد الدين في حاشية الوافية
العدد المعدول لا يتجاوز عن الاربع الا في الشاذ
كموحد ومثنى ومثلث ومربع اي معدودة
التانيث المعنوية

سوآء وصف احد اولا فحال كونه موصوفا ومتصفا واحد فيصح اطلاق
كل منهما وايضا السبب هو الوصف وقد ثبت ههنا الوصف
العارضي ولهذا قال وهذا معنى وصفي عرضي فناسب ان يقول
موصوفة لا متصفة **قوله** سواء بقيت على الوصفية او زالت
فالاول كاحمر والثاني كاسود **قوله** ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده يعني معنى الغلبة ان يكون عاما في اشياء
ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشتهر به واختص به بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا
عليه كابن عباس **قوله** اسود قيل اي صرف اسود او امتنع
من الصرف اراد ان قوله وامتنع اسود يحتمل معنيين احدهما
امتنع صرفه وهو الذي ذكره وثانيهما امتنع عن الصرف اسود
وهو الذي ذكره الشارح فلا يرد ما قيل العجب من فحش من قال
قوله وامتنع اسود من الصرف اي صرف اسود او امتنع
اسود من الصرف لم يخفه ان الشارح افاد الثاني **قوله**
فانها لم يقصد بها المعاني الاصلية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
فافعى وان كان في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة
واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا
فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما يقال
رأيت عقابا بلا انقصد فيه معنى الوصف بالشدة وان كان
في نفسه اقوى من الصقر كذا في الرضي **قوله** التانيث
اللفظي ليس قيد باللفظي ليقابل المعنوي لانفراده بشرط آخر

سق

في حق التحتم ولم يقابل بالتاء لاشتراكهما في كونهما بالتاء فلا يحصل التقابل
بالتقييد بقوله بالتاء وذلك ان المعنوي ما يكون التاء فيه
مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كمصر
وحلب والمراد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام فلو سميت به كان
حكمه حكم المؤنث المعنوي والاظهر ان يقال ان المراد
بالتاء ما كان لفظا وان الشارح اظهر المراد بقوله اللفظي
بقرينة مقابلته بالمعنوي **قوله** فانه لا شرط له يعني انه متحتم
التاثير بلا شرط بلزوم الالف وضعا ولذا اقام به مقام السببين
قوله ليصير التانيث لازما للكلمة اي بالعلمية اذ لو لم يكن
علما لكان في معرض الزوال فيكون معدوما من وجه ولا بد لمنع
الاسم عن اصله الذي هو الصرف من دليل اقوى وهو التانيث
من كل وجه فيشترط العلمية التي يوجب لزوم التانيث ليتحقق
التانيث من كل وجه **قوله** بقدر الامكان انما قيد به لان
الاعلام قد تغير كما في الترخيم وكما في ادخال اللام ليلمح معنى الصفة
كالفضل والحارث **قوله** ولان العلمية وضع ثان لكل
حروف وضعت الكلمة عليها لا ينفك عن الكلمة فالتاء
بهذا الوضع لا ينفك عن الكلمة فتكون لازمة فقولك
عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به
فقد وضعته وضعا ثانيا فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع

فان قيل تانيث الاصالة يمنع كثير بالفصاحة كيف
اورده كلمة في قوله شرط التحتم تارة فيبدو لما يختص
ذلك بالفصاحة اذا كان لغتها وصفا بنتغير فيما خص
كما في قوله شرو ادا سقوم فتح
عاشر التحقق .

قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اشار بذلك الى ان
العلمية في المعنوي شرط الجواز وان الوجوب امر زائد على
الجواز فلا بد من اشتراط امر آخر على شرط الجواز وهو العلمية **قوله**
ليترجح الكلمة بثقل احد الامور الثلثة في القوم اعتبروا ثقل السببين
في غير المنصرف بل على ذلك تصفح كتب النحو منعوا منه الجر
والتنوين لئلا يلزم زيادة الثقل ولعل وجه تنزيل الثقل
المعنوي منزلة اللفظي فلا يرد ما قيل لا يظهر اعتبار حدوث
ثقل من كل سبب اذ لا يعقل من الوصف والعلمية ولا من العدل
بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام
في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام **قوله** وثقل الاولين
ظاهر اما الزيادة على الثلثة فلان الثلاثي خفيف على السنتهم
دون الرباعي واما تحرك الاوسط فلان حركة الاوسط
في حكم حرف الرابع في افادة الثقل فان قيل لم جعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي في المؤنث المعنوي
ولم يجعل شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ودعد
كما تعارض ثقل التأنيث تعارض ثقل العلمية ايضا قيل
ان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض
المحل وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف
عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التأنيث
المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقله فاشترط
لتحتم تأثيره احد الامور الثلثة وانما اختص لتحتم تأثيره بهذا

الشرط

الشرط دون العقل لقوته بظهور علامته في اللفظ **قوله**
علمين للبلدتين اي لفارس اشار بذلك الى وجه تأنيثهما لان
البقاع يذكر ويؤنث باعتبار البناء وبلفظ البقعة او البلدة
وتأويل المكان كاسماء القبيلة بتأويل القبيلة والحي **قوله**
لان حرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فكان
تاء التأنيث لفظا يؤثر وجوبا في علم المذكر كطلحة فكذا ما في حكمها
ولم يعتبر هنا تحرك الاوسط لانه نائب عن حرف الرابع واعتبار
نائب النائب بعيد وكذا العجمة لانها تقوي التأنيث ولا تؤثر
في الثلاثي الساكن الوسط وقد زال التأنيث بعلميته للمذكر
قوله اي التعريف يعني ذكر المعرفة واراد به التعريف على
طريق ذكر المحل وارادة الحال لان المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وظاهر ان
الذي فيه التعريف ليس بسبب كما ان الاسم الذي فيه التأنيث
والعجمة ليس بسبب بل السبب هو التأنيث والعجمة وانما ذكر المعرفة
ليوافق ما ذكره في تعداد العلل وذكره في التعداد لاستقامة
الوزن **قوله** اي تكون هذا النوع من جنس التعريف يعني يشترط
في التعريف ان يكون التعريف هذا النوع من جنس التعريف وهو
كون الاسم علما لا غيره كالاضمار ونحوه كما ان المعنى في قوله التأنيث
بالتاء شرطه العلمية كون الاسم علما لا كون التأنيث علما
وهذا معنى مستقيم فان قلت اورد في بحث التأنيث لفظ
العلمية باللام فيمكن ان يجعل عوضا عن المضاف اليه يعني علمية

١٢٦

مطلب البقاع يذكر ويؤنث

التصغير رد الاشياء الى اصولها ولذلك
تظهر التاء في المؤنث الثلاثي منها اذا صغرتها كقولك
في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي شمس شميسة
جامي شاه

معرفة

المؤنث بخلافه ههنا فانه اورده منكرا فلا يمكن تقدير المضاف
اليه لعدم الدليل قلت الدليل ههنا قائم لان معنى التعريف
كون الاسم معرفة فكذلك معنى العلمية كون الاسم علما هذا
على تقدير ان يكون اليآء مصدرية واما على تقدير ان يكون
اليآء للنسبة فيكون المعنى يشترط في التعريف كونه منسوبا الى العلم
بان يكون حاصلا في ضمن العلم الذي هو المعرفة اعلم ان الاشكال
بلزوم تكرار الكون انما يندفع على تقدير كون اليآء للنسبة واما
على تقدير كون اليآء للمصدرية فوارد غير مندفع اذ يستقيم ان
يكون المعنى التعريف شرطه كون الاسم معرفة ولا حاجة الى
ان يقال التعريف شرطه كون كون الاسم معرفة قوله لان
تعريف المضمرات يعني ان كلا من الاضمار والابهام يستلزم
البناء ومنع الصرف يستلزم الاعراب وتنافي اللازم
يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف
فضلا عن ان يؤثر فيه قوله وانما جعل معرفة سببا والعلمية
شرطا يعني لم يجعل العلمية سببا كما فعل جار الله لانهم جعلوا كلا
من العلل فرعا عن غيره وكون التعريف فرعا عن التنكير
من فرعية العلمية لمقابلة التعريف التنكير دون العلمية فان قيل
لما لم يكن العلمية سببا عنده فلم قال فيما سيأتي وما فيه علمية مؤثرة
بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل جرى فيه على
اصطلاح غيره او محمول على التجوز بان يراد بالعلمية التعريف العلمي
قوله سمي به احد رواة القرآء سمي به نافع لجودة قراءته والقالون

بلغة

بلغة الروم لجيد قوله فكان كانه علما في العجمية لعدم التصرف فيه
كالعلم فيها لا يتصرف فيه قوله وانما جعلت شرطا يعني لو لم
يجعل كونها علما في اللغة العجمية شرطا لتصرفوا فيه تصرف كلامهم
من ادخال اللام والتنوين وغيرهما فصار من جنس كلامهم كما
لجام والفرند فيضعف امر العجمة فلا يصلح سببا بخلاف
ما لو جعل علما اذ العلم لا يغير ولا يتصرف فيه قوله وهذا اختياره
اختلف في نحو نوح ولوط فسيبويه واكثر النحاة على انه متحتم الصرف
فالزمخشري اجاز صرفه وتركه مع ترجيح الصرف فجزم بالصرف
وكذا الرضي جزم به فجوز تاثير العجمة مع سكون الوسط وانما
اختار رحمه مذهب الاكثر لان العجمة سبب ضعيف لانه امر
معنوي مع كونه عدميا وهو كون الكلمة ليست من اوضاع
العرب ولا علامة لها مقدرة بخلاف التانيث فانه امر
وجودي وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فالتانيث
اقوى منها فاعتبر سببا في الثلاثي الساكن الوسط
دونه فينصرف نحو نوح متحتما بخلاف نحو هند فيجوز صرفه وتركه
ولم يسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح فظهر
ان مذهب الاكثر هو الحق وانه الحق عنده ايضا لا مذهب
صاحب المفصل ولذا اختار مذهب الاكثر وترك مذهبه
ولم يتبعه مع انه بصدد اختصار كتابه وللتنبيه على ذلك قدم
انصراف نحو نوح مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والا
تقديم ما هو متفرع على وجوده لان الشيء انما يشترط لتفرع وترتب

ولى

عليه المشروط لا ينتفي بانتفائه هذا وقد يقال التفريع على انتفاء
الشرط ترجيح ايضا وهو ان انتفاء الشرط وحده يستلزم انتفاء
المشروط بخلاف وجود الشرط فانه ما لم يتحقق السبب وعدم
المانع لا يتحقق المشروط فله قوة ورجحان من هذا الوجه فان قلت
عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو
لك منصرف عندهم متحتما واختار المصنف مذهب غيرهم فظهر ان
الحق عنده مذهب الغير فما اختصاص التفريع بالشرط الثاني ليس بجرد
التنبيه على انصراف نحو نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا
فلم يكن لتقديم نحو نوح فائدة قلت المراد انه خالف صاحب
المفصل لان الحق عنده خلاف مذهبه وشتر عند صاحب
المفصل ايضا ممتنع **قوله** لانه امر معنوي لكونه عبارة عن
كون الكلمة من غير اوضاع العرب بخلاف التانيث
فانه امر لفظي اما حقيقة او حكما **قوله** بدبار بكر ودبار بكر موضع
قوله لكونهما عربية فلا يوجد فيهما العجمة فلا يكون فيهما الا
العلمية ونوح ولوط وان وجد فيهما العلمية الا ان خفتهما
تعارض احد السببين **قوله** ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع اي لاجل ان هذه الصيغة لا تجمع جمع التكسير سميت صيغة منتهى
الجموع اي انتهاء الجموع لان هذا المعنى يتحقق في بعض الصور وان
كان لا يتحقق في جميعها وذلك ان الاسم قد يجمع جمع التكسير
كانعم جمع انعام جمع نعم بخلاف مساجد جمع مسجد فانه ليس فيه
انتهاء الجموع اذ جمع مرة واحدة فيكون هذا الوزن غاية جموع

التكسير

الجموع

لان تاء التانيث اذا كتبت على صورة التاء تسمى تاء التانيث
واذا كتبت على صورة الهاء تسمى هاء التانيث كذا
في اول شرح الجاربردي

قوله بغير تاء واقول لا حاجة الى هذا القيد لاخراج نحو فرازنة
لعدم دخوله في تعريف صيغة منتهى الجموع فافهم حسن

التكسير المغيرة للصيغة بخلاف جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فكانه لا جمع فيكون بهذه الصيغة صيغة انتهاء الجموع على الاطلاق
فالمنتهى بمعنى اسم المفعول والمراد بالجموع ما فوق الواحد **قوله** بغير هاء
منقلبة عن تاء التانيث اي لا يكون فيه هاء منقلبة عن تاء
التانيث في حال الوقف نفي فرازنة هاء منقلبة عن تاء
التانيث في حال الوقف لان هذه هاء في حالة فالمراد
نفس الهاء او المراد التاء اي تاء يؤول الى الهاء حال الوقف
بعلاقة الاول كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا
يؤول الى خمر **قوله** فلا يرد نحو فوارزة لان هذه الهاء ليست
بتاء التانيث بل هي من نفس الكلمة **قوله** ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني جواب سؤال تقريره انه لو قال بغير تاء وياء
النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائني فانه منصرف مع انه
على صيغة منتهى الجموع بغير تاء وتقرير الجواب انه لا حاجة الى
اخراجه لانه ليس بجمع وانما هو مع ياء النسبة اسم بلدة بعينه
مفرد محض وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر ولو كان جمعا لرد
في النسبة الى الواحد كما هو شان الجموع **قوله** حال كونه
علما للضبع فهو حال اما عن المبتدأ كما هو راي ابن مالك
واما عن مفعول اعنيه المقدر واما عن الضمير المستتر في غير منصرف
على ما اختاره الرضي **قوله** كان كل فرد منها اي كان كل
فرد من الضبع جماعة من عظيم البطن **قوله** فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد

كما ذكره المص في الوصف والعلمية فلا يعتبران في حكم واحد والجواب
انهما ليسا بمتضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما
يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه
الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا
كما سمي بابانين جبلان فروعي معنى العلمية مع التثنية فهما
وان جعلا كشيء واحد مسمى بالمثنى لكنه يفهم من ابانين
معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي
بين العلمية والجمعية والتثنية كذا قرره الرضي **قوله**
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا كما تقرر في اللغة
لا لانثى الضبعان كما قيل **قوله** وهو الاكثر اختلف في توجيهه
فقيل المراد وهو مذهب الاكثر وقيل الاكثر استعمالا واختار
الشارح الاخير لما انه الظ في العبارة ولمقابلة قوله واذا
صرف لانه ظ بل صريح في الاستعمال لا في بيان المذهب **قوله**
فبناء هذا الجواب الخ دفع لما في بعض الشروح انه على هذا
يزيد الاسباب على التسعة فاجاب بانه داخل في
الجمع قد يقال معنى حمل الشيء على الشيء المحمول عليه حتى يكون
ذلك الشيء المحمول عليه حقيقة او حكما وهذا كما حملوا
عند ولدى وشبههما وما بعد وخلت من الامكنة المعينة
على المكان المبهم وكما حملوا الاغر وليس غيره حسب على الاداة
المقطوعة عن الاضافة حكما ويدل على ذلك انهم
عللوا عدم انصراف نحو سراويل بانه اسم اعجمي عرب

كما

كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كجميع
نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع ولم يمنع الآجر **قوله** واذا
صرف قيل لو قال ان صرف لكان اصوب لان اذا
للقطع وصرفه ليس بمقطوع به وقد يجاب بان صرفه ايضا
مقطوع به قال الرضي قال ابو الحسن ان من العرب من
يصرف سراويل لكونه مفردا **قوله** فلا اشكال بالنقض الخ
فالمنفي هو هذا الاشكال لا نفي جنس الاشكال فلا يرد الا
بمنع صرف نحو مصابيح وقناديل وذلك انه كان
ينبغي ان ينصرف لموازنتهما مفردا وهو سراويل **قوله** لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم حاصله انه يحصل بعد التركيب
امور ثلثة يتعلق كل منها بنفس الكلمة الا ان الاعلال يتعلق
بجوهر الكلمة يتغير جوهر الكلمة به بخلاف الانصراف وعدم
الانصراف فانهما يتعلقان بالكلمة بعد تمامها يتغير بها
وصف الكلمة وما يتعلق بجوهر الكلمة سابق في الاعتبار
على ما يتعلق بالكلمة بعد تمامها وان كان موقوفا عليه
ومتأخرا عنه لان النقل نشأ منه والاصل في الاعراب
هو الانصراف فبنى الاعلال على الاصل فاسقطت
الضمة للنقل فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار جوار
كسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف فلا يرد ما قيل انه لا اعلال في جوار نظرا الى الكلمة
نفسها بل بعد التركيب فهو متأخر عما يوجبه في التركيب

اوزانه ليس ممنوعا من الصرف بجميع

اشكال

[illegible]

[illegible]

عوض عن الياء المحذوف او حركتها هذا مبنى على اختلاف
المذهبين **قوله** تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
على اختلاف المذهبين فى غير المنصرف فلا تحتمل المنصرف
غير منصرف لان الشئ الواحد لا يصلح ان يكون سببا
لحكمين متنافيين **قوله** فى المضاف اليه لان
المضاف يعرب على انفراده فلا جرم يظهر تاثير التركيب
فى المضاف اليه فقط **قوله** لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات وبهذا يشعر كلام الشيخ
فى اماليه وهذا مبنى على قول البعض وهو ان الحكى مبنى
والحق انه من المعربات التقديرية لا من المبنيات لانه
اذا جعل علما صار اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب
على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الآخر منه تابطشرا
مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القصة امتنع ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا **قوله**
من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
وهى فى الشام **قوله** لانهما من حروف الزوائد
اى من حروف التى يكون حروف الزوائد منها غالبا
وهى حروف اليوم تنساه **قوله** لمضارعتهما لالفى التانيث
فى منع دخول التاء وانما اكتفى به اذ بفوات هذا الشرط
يسقط الالف والنون عن التاثير بخلاف غيره
من وجوه أخر فانها لا يفوتها نحو تساوى الصدرين

وزنا

وزنا فسكر من سكران لحمر من حمراء وكون الزائدين فى سكران
مختصين بالمذكر كما ان الزائدين من حمراء مختصان بالمؤنث
وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر
كما ان المذكر فى نحو حمراء كذلك فهذه الاوجه الثلثة موجودة
فى فعلان فعلى غير حاصلة فى عثمان وعمران وكذا تشابههما
من جهة زيادتهما معا كزيادتى زائدى حمراء معا وكون الزائد
الاول فى الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان فى ندمان
وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو امتناع التاء
كذا قرره الرضى **قوله** وللنحاة خلاف اختلف النحاة
فى سببيتهما لمنع الصرف فقال البصريون المانع الزيادة
المشبهة لالفى التانيث لا نفس الزيادة والا لزم ان
يمنع نحو سلمان علما وقال الكوفيون المانع من الصرف
نفس الزيادة وان لها تاثيرا لان المزيد فرع المزيد عليه
ويلزمهم ان يمنعوا من الصرف نحو عفريت ولذا رجح
القول الاول **قوله** يعنى به ما يقابل الصفة الاسم
قد يطلق ويراد به ما يقابل الفعل والحرف وقد يطلق
ويراد به ما يقابل الكنية واللقب وقد يطلق ويراد به
ما يقابل الصفة وهو المراد ههنا **قوله** لا الاسم الشامل
للاسم والصفة وهو ما يقابل الفعل والحرف **قوله**
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد يعنى انهما
وان كانا من حيث ذاتهما اثنين لكن من حيث المعنى

[illegible]

المعتبر هنا وهو السببية واحد فاعتبر الذات اولا فثنى الضمير واعتبر المعنى
ثانيا فافرد الضمير وما قيل ان الافراد يناسب عند اضافة الشرط
اليه واما عند اسناد الكون اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما
كائنتان فانما يتجه لو كان المراد وجودهما من حيث ذاتهما وليس
كذلك بل المراد وجودهما من حيث انهما سبب بدليل ان هذا
تفصيل للاسباب المانعة من الصرف فالمعنى الالف والنون
اللذان من الاسباب المانعة ان وجدا في اسم بهذه الصفة
فشرطه كذا وان كانا في صفة بهذه الصفة فشرطه كذا فبنى
الكلام على الاحتمالين على السوية فالوجهان فيه كالوجهين في اسماء
البلدان والبقاع يذكر ويؤنث باعتبارين **قوله** او شرط
ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في منعه
من الصرف فهذا توجيه آخر للكلام ثمه وان كان غير ظاهر
ولذا اخره عن التوجيه الاول لان الكلام في شروط الاسباب
لا في شروط ما هي الا ان ثمه ذكره في اماليه ولهذا ذهب
اليه كثير من الشارحين بلا ثم قوله فانتفاء فعلانة **قوله**
تحقيق للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء بناء على الاختلاف
السابق في ان سببيتهما لكونهما مزيدتين او مشابهتهما
لالفي التأنيث **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة يعني كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى
فعلانة ايضا كغضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان

فعلى

فعلى واعترض عليه بانه اذا كان المقصود منه وجود فعلى انتفاء فعلانة
وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة رحمى بل لانهم خصصوا
هذا الاسم بالباري تعالى فيجب ان يكون غير منصرف عند من
يشترط وجود فعلى **قوله** واختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف يعني اختلف في اخذ هذين الامرين فان اخذ
محل النزاع انصرافه فقد اختلف فيه فبعضهم يقول به وبعضهم يقول
بخلافه وان اخذ عدم انصرافه فكذلك اختلف فيه **قوله**
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم اي الشريب من المنادمة في
الشراب اما اذا كان بمعنى النادم من ندم ندامة فهو غير منصرف
لوجود الشرطين **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل يعني ان
المراد بوزن الفعل كون الاسم على وزن عد من اوزان
الفعل لا المختص به كما هو الظاهر من العبارة حتى يتجه اشتراط
الاختصاص به فالاضافة في قوله وزن الفعل لمجرد النسبة
لا للاختصاص **قوله** وبذر ربما آء اي بذر كثيرا من التبذير
وهو الاسراف وعثر من العثرة وهو الذلة وخضم اسم عنبوس
بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا
بذلك لكثرة تخضم وهو المضغ **قوله** فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل لمجيئه في الاسم ايضا كغوس **قوله** الا بعض النحاة
وهو يونس وعيسى بن عمر اذ لا اشتراط الاختصاص به فيونس
يمنعه مطلقا نحو جمل وعيسى بن عمر يشترط ان يكون منقولا
من الفعل فلا يصلح مثالا لمذهب جمهور الذي بني المتون عليه

قوله اي اول وزن الفعل او اولها كان علي وزن الفعل يعني
ان الضمير في اوله يحتمل ان يكون راجعا الى وزن الفعل المستعمل
في الاسم لانه ذكر سابقا اولى الاسم الذي فيه وزن الفعل
والمآل واحد **قوله** اي زيادة حرف او حرف زائد فالاول
بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود لان في اول
الوزن حرف بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال
اذا كان الزيادة في اوله يكون حرف ايضا في اوله اذ الحرف
لا ينفك عنه **قوله** قياسا بالاعتبار الذي منع الصرف باجله
يعني لو قيد قوله غير قابل للتاء بقيدين احدهما ان ذلك
الوزن لا يقبل التاء ولا يلحقه قياسا والثاني انه لا يقبلها باعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به لان
لحوق التاء للتذكير على غير القياس لان القياس ان يكون
لحوقه للتانيث ولا اسود لان لحوق التاء في اسودة للحية
الانثى ليس باعتبار الوصفية الاصلية التي امتنع لاجله بل باعتبار
الاسمية الغالبة العارضة **قوله** ومن ثم امتنع احمر اي من
اجل شرطية عدم قبول التاء وتوقف تاثير وزن الفعل
عليه امتنع احمر الذي فيه وزن الفعل وانصرف يعمل الذي
فيه ايضا وزن الفعل لوجود ما يتوقف عليه وهو الشرط
في الاول وعدم وجوده في الثاني مع تحقق العلة للامتناع
فيهما فلا يرد ما قيل ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط
ولا يكون علة له واجيب بانه لم يجعل وجود الشرط علة

لوجود المشروط على معنى ولاجل وجود الشرط امتنع من الصرف
احمر بل جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر
وانصراف يعمل اي لاجل اشتراط هذا الشرط حكم بامتناع
احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
بالامتناع انتهى وانت خبير بان الشروط المذكورة في باب
منع الصرف شروط لنفس الامتناع لا للحكم بالامتناع يعني
لو وجد الشرط مع تحقق العلة يتحقق الامتناع في نفسه سواء
حكما بالامتناع او لا **قوله** بالسببية المحضة اي لكونها سببا
محضا كما في العجمة وغيرها مما اشترطت فيه **قوله** ولا تاثير فيه
لا بالسببية المحضة ولا بالسببية مع الشرطية **قوله** بان يأول
بواحد من الجماعة المسماة طريق تنكير العلم ان يأول بواحد
من جماعة اذا وقع شركة اتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا
او يفرض الشركة فيه او يأول باسم جنس يدل على تلك
الصفة نحو لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق او لكل ظالم
عادل او لكل مدعي الوهية باطلة من يد **قوله** استثناء مما في
من الاستثناء الاول يعني استثني من الاستثناء الاول مستثنى منه
المقدر ما هي شرط فما بقي منه بعد الاستثناء المستثنى منه العدل
ووزن الفعل والمعنى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في
عمر واحمد حيث امتنع عمر للعلمية والعدل واحمد فانه امتنع
للعلمية ووزن الفعل مع انها ليست شرطا فيهما اي

ووزن الفعل كما في ثلث واحد حيث امتنع كل منهما بدون
العلمية فانها تجامعهما مع انهما ليست بشرط فيهما **قوله**
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان هذه مقدمة
ثانية للدليل والضدان هما الوصفان الوجوديان المتوفيان ن
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض والمراد
بالتضاد ههنا ان لا يجتمعا في كلمة واحدة بالاستقراء
لا بالتضاد الحقيقي فان وزن العدل اما فُعال كثُلاث
او مَفعل كمثلث او فُعل كأُخر او فَعل كسحَر او فَعال كحذامِ
عند بعض التميميين او فعال كقطام عندهم وليس شيء من
هذه بوزن فعل بالاستقراء والا فمن الممكن ان يقع عدل
فيما هو من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف **قوله** اي
لا يوجد معهما شيء من الامر الدائر اي لا يوجد مع العلمية شيء من الامر
الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط اي
الامر الاعم الذي يدور بينهما بان يصدق على كل منهما وهو
ما يتصف بالتضاد او ذو تضاد فهذا المفهوم يدور
بين مجموع الضدين واحدهما فقط ويتصفان به يعني
ان العدل ووزن الفعل متضادان فيمتنع ان يكون هناك
مجموع الضدين واحدهما فقط فلا يكون شيء من الامر الدائر
بينهما الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا لم يبق سبب واحد
وهو احدهما فقط وفي هذا اشارة الى دفع اعتراض يرد
على الاستثناء وهو انه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب

الا

الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في نحو سبب
غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما
هو الظاهر كان الاستثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد
به احد معين وهو ايضا يعني احدهما واجيب عنه بان
يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما
فيستقيم المعنى فان قيل ان الاستثناء الكل من الكل باق من حيث
المعنى لان ما صدق عليه قوله غير ما هي شرط فيه من حيث المفهوم
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد به
ههنا العدل ووزن الفعل **قوله** لم يبق سبب من حيث
هو سبب اي لم يبق فيه احد من السببين من جهة السببية
سواء انتفى ذاته كما في العلمية او وصف السببية كما في البواقي
المشروطة فيها **قوله** المشهور وهو ابو الحسن تلميذ الاخفش
ثلثة احدها استاد سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني
تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة والثالث قرينه وهو
الحسن بن علي بن سليمان والمشهور هو الثاني ولذا اطلق
وهو المراد ههنا كما صرح به في شرح المفصل فلما كان قول
التلميذ اظهر حيث لم يوجد مثل احمر علما عند التنكير سببا
ظاهرا مع انه موافق للقاعدة وهو ان ما فيه العلمية اذا
نكر صرف اسند المخالفة الى الاستاد وان كان
غير مستحسن تنبيها على كونه اظهر **قوله** لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية بل المحي لغلبة الاسمية لانه كان يعني كل **قوله**

لضعف معنى الوصفية فيه يعني افعل التفضيل ضعيف في معنى الوصفية
ولذا لم يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد عن من التبس بافعل
الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه
معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت علامة في الظاهر قبل
العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف
يكفي في كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن افكل وظهر
فيه معنى التفضيل الذي هو وصف بسبب علامة الوصف
وهو من ولذا وافق الاخفش سيبويه في منع صرف افعل
التفضيل مع من دون باب احمر لعريه عن العلامة الدالة
على الوصف قوله لاجل اعتبار الوصف الاصلي ومعنى
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير انها كالثابت مع
زوالها لكونها اصلية وزوال ما يضادها وهو العلمية فصار
اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصفية الاصلية
جاز بالنظر الى زوال المانع وليس معناه انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى احمر رب شخص ذي حمرة بل معناه
رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر
قال الرضي ويحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف
الاصل اذ الزائل من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا قبل الزوال
بخلاف نحو اسود لحية السوداء فان فيه شمة من الوصفية
وقال ايضا قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه
في نحو احمر على مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف

هذا الكلام كلام الرضي

قوله

قوله ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي يعني اعتبر سيبويه
الوصف الاصلي مع كونه زائلا لاصالته يلزمه ان يعتبر في حال
العلمية لوجود الاصالة فيه وحاصل الجواب انه لم يعتبر لاجل
المانع وان كانت علة الاعتبار موجودا قوله فان العلم المخصوص
دليل التضاد يعني ان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات
مع اعتبار خصوصه وتعينه والوصفية كون اللفظ موضوعا
لذات ما باعتبار المعنى كاحمر قوله اي بدخول لام التعريف
الباء للسببية ومتعلق بقوله ينجر قوله اي بصورة الكسر
اما على حذف المضاف او على التجوز وانما اول بذلك
لان الكسر من القاب البناء فيستحيل الانجرار به بل بصورته
اما لفظا كما في الاحمر او تقديرا كما في كحبلى قوله وانما لم يكتف
بقوله ينجر جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لا فائدة
للتقييد بقوله بالكسر ولم يكتف بقوله ينجر او بقوله ينكسر
وتقرير الجواب ان هذا القيد مناط الفائدة لان غير المنصرف
بغير اللام والاضافة ينجر بالفتحة فنبه على انه بالاضافة واللام
لا ينجر بالفتحة كما كان ينجر بها قبل دخولهما وان الكسر
من القاب البناء فكيف ينكسر غير المنصرف به قوله فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية اعترض عليه بان الاسناد اليه والاضافة اليه
ايضا من خواص الاسم مع ان غير المنصرف لا ينجر بهما اجيب
بان اللام والاضافة تؤثران في اللفظ والمعنى من حيث

انما تجعلان النكرة معرفة وسائر الخواص ليست كذلك
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وذلك ان المنافي
بغير المنصرف هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف
الكسر تبعًا له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر
لتوهم جواز دخول التنوين ايضًا فحذف الكسر تحقيقًا لحذف
التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر
لان موصوفه الاسم لانه بصدد اقسام المعرب
الذي هو من اقسام الاسم كالصافنات الصافن من الخيل
القائم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر السجل
كقمط الضخم من القتب والبعير والايام الخاليات اي الماضيات
قال الله تعالى وان من امة الا خلا فيها نذير يريد مضى وارسل
كذا في الصحاح الدال عليه مرفوعات لان الجمع يدل
على الواحد كاعدلوا على العدل لانه جزء مدلوله لان
التعريف للماهية لا للافراد لان التعريف بالجنس والفصل
والخاصة وكل منها كليات والافراد من حيث هي افراد
لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة وانما يكون لها تشخصات
بها يتميز شخص عن شخص ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب
لكان مرفوعًا ولا يخفى ان هذه الحيثية صفة له وفيه رد على الحواشي
الهندية وذلك انه قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون نحو هؤلاء مرفوعًا ويمكن ان يقال التحقيق ما في الحواشي

لان لم ... الرفع لا على الاعراب ... لان الحمل فيقال هو ... بالتجوز ... الدلالة ... على ان ... وبالفعل ... على ان ...

الهندية

٢٨

الهندية لان محصل الاعراب المحلي ان الاعراب في اسم معرب
يقع الاسم المبني موقع الاسم المبني في محله فيكون الاعراب
صفة للاسم المعرب لا للاسم المعرب لا للاسم المبني اللهم الا ان
يقال انه وصف للاسم المبني مثل كون الوصف بحال المتعلق
وصفًا للموصوف من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
والاول اولى لان التقسيم انما يكون للمحدود لا للحد لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان وضع الكلام للاخبار
والقياس ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واما الصفات
نحو زيد قائم ابوه فانما ترفع لكونها مشابهة للفعل فمرفوعاتها
في حكم جزء الجملة الفعلية ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي لانه باق على ما هو
الاصل وقد يرجح القول الاول بان البواقي محمول عليه لقول
علي كرم الله وجهه الفاعل مرفوع وما اشبهه وبان الرفع اثر العامل رفع له
والاثر معتبر بالمؤثر قوة وضعفا والمؤثر في رفع الفاعل اقوى
كما مر فيقوى الاثر فان قيل المعنى المقتضي للرفع كونه مسندا
اليه وهو في المبتدأ اقوى من حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق وباحكام متعددة فيكون اقوى اثرا عورض بان هذه
الصفة في الفعل اقوى من حيث انه صار مسندا اليه باسناد
شيء هو موضوع للاسناد وهو الفعل ليدخل فيه نحو اعجبني
ان ضربت زيدا لان ان ضربت زيدا اسم حكما لانه في
تاويل ضربك زيدا في المحل وانما قال ذلك ليتناول

ذلك اذ لو قال في الاشتقاق يخرج المصدر ولو قال في الدلالة
على الحدث يخرج الظرف لكن الاولى ان يعتبر وجه الشبه
غير العمل وهو كونها في معنى الفعل لان عملها بسبب المشابهة
فلا جرم يكون غيرها وقيل ان الظرف والجار والمجرور
في تقدير الفعل او اسم الفاعل بمقدر فيكون في قوة الفعل
او اسم الفاعل واعلم انه لو ذكر اسم المفعول ايضا لكان
اوسع ليتحقق الاحتراز عنه على جهة قيامه به لان الاسناد
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لاتحادهما معنى وقيل المسند
اليه ايضا فتكرر الاسناد لانه اذا ذكر المبتدا وذكر بعده
ما يصلح للاسناد اليه ينعقد بينهما اسناد فاذا ذكر بعده خبر
ذلك الاسم ينعقد بينهما اسناد آخر فتكرر الاسناد وقال
المصنف في اماليه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام
في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر
والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه
فاعل والظاهر ما قاله لهم اذ لا احتراز ههنا حقيقة اذ الاسناد
الى ضميره ليس اسنادا اليه في الحقيقة اذ لو كان اسنادا
اليه في الحقيقة لكان مثل زيد قام جملة فعلية حقيقة وان كانت
اسمية ظاهرا وايضا يتوجه على تكرر الاسناد فيخرج
عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان المبتدا
وهو كلمة من اسند كريم وقدم عليه لكنه لم يقدم عليه وجوبا
فيخرج عنه وهذا مبني على ما ذكره من ان الاسناد الى ضمير شيء

الاسناد

اسناد اليه في الحقيقة او على ان المشتق وحده مسند الى المبتدا لا
على القول بان المشتق مسند الى ضمير المبتدا والمجموع الى المبتدا
قال الرضي كل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى
المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى
المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا
وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت
زيد اي اسنادا واقعا يعني ان قوله على جهة قيامه به
صفة مصدر محذوف ويجوز ان يكون متعلقا بالمسند
او ما في حكمها اي صيغة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة
فان صيغتهما في حكم صيغة المعلوم فان صيغة المعلوم والمجهول
انما يكونان في الفعل ولهذا اوردوا طريق بناء المعروف
والمجهول في الفعل دون اسم الفاعل والمفعول بل يجب
ان لا يعتد به حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه اتفاقا اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الاصل في اللغة ما يبتني عليه من حيث
يبتني عليه الشيء ثم نقل في العرف الى معان اخر مثل الراجح والقا
عدة
الكلية والدليل كذا في التلويح شرح التوضيح والشارح رحمه
اراد بمعنى الراجح ويجوز بمعنى القاعدة كما قيل لان هذه اللفظة قاعدة
في الفاعل وبانه لا نم هذا تاويل وحمل للكلام على غير الظا
ويجاب الاول هو الظاهر الموافق للعرف الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع يعني ان الاعراب
موضوع لفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول حتى يدل عليهما

قوله وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدل ... بل الى المصدر ...
جعل الضمير الى العدل ... ان الرجل ...
لانه المراد في ... فاد التعبير ...
هو الملتجي الرجل
اقول جعل الضمير الى العدل
وان كان ...
ان ...
والمقصود اهانته

والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة في نحو ضرب غلامه زيد وضرب
غلامه زيداً اذ لم يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة
له اذ لا يقال ان ضرب مثلا قرينة على الزمان الماضي او على
الحدث في جميع هذه الصور انما قال ذلك وان كان
يغني عنه ليفرع عليه التفصيل بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما فلما فاته الاتصال الانفصال يعني لو اُخر يلزم
الفصل عن الفعل مع كونه متصلا به وكالتتمة له
لو توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير اي بشرط ان يتوسط
كلمة الا بين الفاعل والمفعول في صورة تقديم الفاعل نحو ما ضرب
زيد الا عمرا وكذا في صورة تاخير الفاعل كما سيجيء فانه يجب
تقديم الفاعل في صورة تقديم الفاعل بخلاف ما اذا لم يتوسط
كلمة بينهما كما لو قدم المفعول مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد اذ
الحصر باق على حاله غير منقلب عنه كما هو الظ لان ما بعد الا يجب
ان يكون مقصورا عليه فيكون ضاربية زيد مقصورة على عمرو ويجب
ان لا يكون زيد ضاربا الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال كما كان
قبل تقديم المفعول فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
اذ يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان المقصور هو ضاربية زيد لا مطلق
الضاربية واما على الاحتمال الآخر الغير الظ وهو ان عمرا وزيدا
مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا فيجب التقديم
ايضا لاختلاف المعنى المقصود ايضا وهو انحصار صفة كل
منهما في الآخر هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة

بلا عطف

بلا عطف غير جائز عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضرب زيد عمرا لانه الاصل ولا موجب
للعدول الرافع للفاعل وانما قيد بذلك لانه بصدد
بيان احكام الفاعل لا الفعل واللام للعهد وانما قدر الفعل
دون الجزء جواب سؤال وهو ان يقال لم لم يجعل من باب تقدير
الجزء بتقدير زيد قام ليكون جملة اسمية فيطابق الجواب السؤال
وهو من قام لانه جملة اسمية ايضا وتقرير الجواب انه لم يجعل منه
لاجل المانع وهو كثرة الحذف وتقليل الحذف اولى وان كان
الحذف خلاف الاصل واجيب عنه ايضا بان من قام جملة اسمية
صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد
الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام
انقلب الجملة اسمية ففي الجواب روعي التنبيه على اصل السؤال
وقد حققه المجيب هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح تلخيص المفتاح
وقيل لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى
لان من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد وزيد قام يفيد تقوي
الحكم وتكرر الاسناد لخصومة متعلق بضارع مع كونه
غير معتمد على شيء لان الجار يكفيه رائحة الفعل لانه كان ظهيرا
الظهير المعين والعجزة بالفتح جمع عاجز والاذلاء جمع ذليل
ومما يتعلق بالمختبط قال فيما نقل عنه وتعلقه بيبكي المقدر
مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة ناسب
ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى وايضا قد تبين حب

سبب البكاء في كل من الضارع والمختبط فلا حاجة الى ايراد سبب آخر
له وايضا البكاء ليس لاجل الخصومة نفسها بل لاجل انها مفضي
الى عجز وذل وهذا اعتراض على الرضي وغيره حيث جوزوا
تعلقه بيبكي المقدر ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من حذف انما قال ذلك دفعا لما يرد على من فسر بقوله
اي في كل ما فسر فيه المحذوف فيجب حذفه فيه لئلا يكون
جمع بين المفسر والمفسر وهو انه يلزم ذلك في المفسر باي وان
وعطف البيان مع انه صحيح لان مفسره قائم مقامه
متعين عنه مع وجود القرينة وهو حرف الشرط لانه لا يدخل
الا على الفعل لفظا او تقديرا والظاهر من كلامه وصرح به غيره ايضا
انه يشترط في الاسناد مسند محذوف ان يغني غناءه ويؤدي
مؤداه ويدل عليه ايضا كلامه فيما بعد وليس كذلك فانهم
جعلوا في نحو ما انت الا سيرا كلمة الا قائما مقام الفعل المحذوف
مع انه لا يؤدي مؤداه ومغنيا عنه وايضا الاولى ان يجعل
القرينة هو استجارك لانه يدل على تعيين المحذوف ايضا
كما جعلوا القرينة في نحو زيدا اضربته هو ضربته بل العاملان
اراد ان التنازع لا يختص بالفعلين بل يعم الفعلين وشبههما
على ما هو المعروف من كلام النحويين ويعم الحرف ايضا على
ما نقل عنه في النسخ الآن انه اقتصر على الفعلين لاصالة
الفعل في العمل والتبع داخل في جملته فيكون مراده واذا تنازع
الفعلان او شبههما اذ هو يستحقه قبل وجود الثاني

قوله بعدهما صفة ظاهرا الا واقعا بعدهما اذا المتقدم والمتوسط يحقه بالاول فيستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون
فيه مجال تنازع نعم يكون من هذا الباب كذا في الحاشية وفيه نظر لما مر في الحاشية المتقدمة ان التنازع في القلب
التركيب فلا تنازع ولا يخفى ان المتقدم والمتوسط قبل التكلم في التركيب لا ينافي التنازع في القلب بمعنى ان يقصد
توجه الفعلين الى اسم واحد

لانه اذا وجد وجد بلا معارض فلا يكون فيه مجال تنازع بخلاف
ما اذا كان متوسطا بينهما لان كلا منهما طالب له لان الاول
وجد مع معارضته السابق وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى اذ لو كان معمولا
للاول لجاز ان يتصل به كما يتصل بالثاني والمتصل يجب اتصاله
بعامله ولا يتصل بعامل آخر لانه كالجزء من العامل الثاني وتتمة له
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فقد اختلف في ان
نحو ما ضرب واكرم الا انا هل هو من باب التنازع ام لا فقيل انه
ليس منه لفساد المعنى لو اجري على قاعدته فقطعت التنازع
ولكن الضرورة الجأت هنا الى الحذف وامتنع الاضمار لما
ينشأ من الفساد والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع
هذا ما قيل ويظهر منه ان نفس التنازع ممتنع في نحو ما ذكر لعدم
اجرائه على قاعدة قطع التنازع والشارح لو قال ان الممتنع
فيه هو التنازع الجاري على قطعه لا نفس التنازع فانه جائز
وهو الموافق للرضي فتبين هذا منقوض بمثل اقائم ام قاعد انت
فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع
بالاضمار على مذهبي البصرية والكوفية ما يكون طريق قطعه
اي قطع التنازع وليس هذا قسما ثالثا من التنازع دفع
لما يتوهم ان هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المصنف وذلك
ان التنازع على ثلاثة اقسام احدها ان يتفقا في اقتضاء الفاعلية
والثاني ان يتفقا في اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا

فيهما بان يقتضي احدهما الفاعلية والثاني المفعولية وهذا القسم
اجتماع القسمين لا قسم آخر اذ لم يشترط في اقتضاء الفاعلية
غير فقط يعني قد يكون تنازع الفعلين في اشار بذلك
الى ان قوله مختلفين حال من الفعلين من معنى الكلام وكذا العامل
مفهوم من الكلام لان المعنى واذا تنازع الفعلان فقد تنازعان
في الفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين في العمل وليس العامل
غير الصدر وكذا صاحبها المفهوم منه لانه يلزم ح كون غير الصدر
عاملا في الحال وذا ممتنع لان عمله مختص بالظرف
وذلك يتصور على وجوه كثيرة بان تاخذ الفعلين من اول المثال نحو ضربني واكرمني ضربت زيدا او تاخذهما من ثانيهما مثل اكرمني
واكرمت زيدا او تاخذ الاول من اولهما والثاني من ثانيهما
مثل ضربني واكرمت زيدا او بالعكس مثل اكرمني وضربت زيدا
هذا اذا كان الاسم الظاهر منصوبا واما اذا كان الاسم الظاهر
مرفوعا فكذلك وذلك بعكس الترتيب في الاخذ مثل ضربت وضربني
زيد واكرمت واكرمني زيد وضربت واكرمني زيد واكرمت
وضربني زيد لقربه اي الى العامل الطالب فلا ولى
ان يستبد به دون الابعد لسبقه لانه اول الطالبين
واحتياجه الى الظاهر اقدم من احتياج الثاني اليه الاكثر
المستعمل اشار بذلك الى وجه كونه مختارا لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجي بعده ما يفسره
نحو هو زيد قائم وههنا كذلك وان لم يكن لمحض التفسير واما نحو

ربه

ربه رجلا فشاذ كذا في حواشي الهندية بخلاف الفضلة نحو ضربته
وضربني زيد فانه لا يجوز ولو ذكر يلزم التكرار نحو ضربني زيد وضربت
زيدا وحذف لم يثبت في كلامهم الا اذا اسند الى
مسنده كما في ما قام الا زيد وما ضرب الا زيد بصيغة المجهول
فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون مسند الى مسنده نحو قوله
اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو
اضربن حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو ما قام وما قعد
الا انا حيث حذف الا انا قيل انما ذكر من الامثلة من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف
في باب التنازع نسيا منسيا ورواية المتن
غير مشهورة وهي انه يجب عنده اعمال الفعل الاول عند اقتضاء
الفعل الثاني الفاعل فانه لا يجوز حذف مفعولي باب
حسبت لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم
في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كلا منهما
مفعول به براسه ولا يخفى انه لا يتصور التنازع تحقيق
لتصور التنازع في مثل هذه الصورة وهو كون العاملين متوجها
الى المفعول الثاني من الجهة العامة وكون احدهما مثنى والآخر
مفردا لا يضر ورد عليه بانا لا نم انهما توجها اليه من الجهة العامة
لكونهما من نواسخ الابتداء فيقتضيان مفعولا يكون محمولا
على المفعول الاول ومطابقا له لاتحاد الذات المتصفة بالا

نطلاق

اذ لا قائل بتساوي الفعلين يعني ان الاختلاف بينهم انما
هو في الاولوية ولا قائل بتساوي الفعلين في العمل فالشاعر
الفصيح اذا اعمل الاول علم ان الاولى اعمال الاول لانه
اختار احد المتساويين اذ لا قائل بتساوي الفعلين هذا
ما قرره الشارح وغيره بان امرئ القيس شاعر فصيح
وقد اعمل الفعل الاول مع لزوم شيء غير مختار بالاتفاق وهو
حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان الاعمال
الاول اولى اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم محذور
في احدهما دون الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في
حسن على الآخر المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي
فظ لانه نقيضه واما منافاته لانتفاء الكفاية لان طلب القليل
ملزوم للكفاية والكفاية لازم له ونقيض اللازم مناف
للملزوم ولا يجاز اجتماعه معه فيجتمع النقيضان مع الملزوم
اللازم ونقيضه وانما لم يفصل عن الفاعل اراد انه
بصدد تفصيل المرفوعات فقال ومنه الفاعل الا انه اكتفى بذكره
ههنا عن ذكره في بقية الاقسام كما في المنصوبات ولم يفصل مفعول
ما لم يسم فاعله لشدة اتصاله بالفاعل لنيابته منابه حتى كانه
منه ولم يكتف بذكره ههنا عن ذكره في المبتدأ لئلا يتوهم انهما
من قبيل الفاعل ايضا كمفعول ما لم يسم فاعله فعلم ان دأبه في هذا
الكتاب الفصل بين الاقسام بكلمة منه الا انه اكتفى بذكره
في احدها عن ذكره في بقية الاقسام ولهذا فصله في المنصوبات

واكتفى

٢٢

واكتفى ايضا واما المجرورات فلما لم يكن لها اقسام لم يفصله فلا
يرد ما قيل ان دأب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين
اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ
والخبر خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه
الفصل وانما اضيف الى المفعول يعني ان الاصل
ان يضاف الفاعل الى الفعل لانه يفعله الا انه اضيف الى
المفعول لاجل الملابسة كما ذكره اي الماضي المجهول وقوله
اي المضارع المجهول يعني انه اراد بقوله فعل وبقوله يفعل مطلق
الماضي المجهول ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص
وارادة العام لا المجهول لمجردهما لخصوصهما بقرينة قوله صيغة
الفعل حيث اطلق الفعل وقال الرضي اراد بها فعل ويفعل
ونظائرهما الا انه اقتصر على الثلاثي لانه اصل الرباعي وذي الزيادة
وقيل هذا من باب ذكر العلم وارادة الصفة المشتهرة كما لكل فرعون
موسى وهذا مبني على ان فعل ويفعل علمان للماضي المجهول والمضارع
المجهول مطلقا اي كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا
فمشكل جدا لانه مسند الى المفعول الاول باسناد تام كذا
في الحواشي الهندية اشار بذلك الى دفع اعتراض الرضي
على دليل القوم وهو ان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه الى
شيء آخر لا يخفى كما في قولنا المجنب ضرب زيد عمرا فالمجنب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند
ذلك الشيء الى اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا

قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك اي مثل المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في امتناع اقامتهما مقام الفاعل فان قلت كما ان الاولى ان يشبه المفعول الثاني والثالث بهذين المفعولين اذ لابد وان يكون المشبه به اقوى واشهر في وجه الشبه والاشهر فيه هنا المفعول له ومعه ~~لانه قد يتوهم اقامتهما~~ لاتفاقهم على منع اقامتهما بخلاف الثاني والثالث

ومضاف اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولنا فرس غلام زيد

وذلك ان ضرب وان كان مسند اليه باسناد تام الا

انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد على هذا الدليل بان كون

الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع يؤيده عدم قيام المفعول

الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد

التام والمفعول له بلا لام بخلاف ما اذا كان مع

باللام صرح في انه اذا كان باللام يقام مقام الفاعل مع ان

الرضي صرح بانه اذا كان مع اللام لا يقام مقام الفاعل فلا يقال

جي للسمن لان النصب مشعر بالعلية رد عليه بانه يلزم

فيه جواز قيامه مقام الفاعل لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس

كذلك بل يمنع مطلقا فاصل وايضا النصب في الظرف مشعر

بالظرفية مع انه يجوز الاسناد اليه نحو سير يوم الجمعة في توقف

تعقل الفعل عليهما يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك

لا يعقل بدون المفعول به اذ لا يتصور بحال بدون المحل كما

لا يتصور بدون من صدر عنه بخلاف الظرف الزمان والمكان

فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاحتياج اليهما ليس

كالاحتياج اليه من حيث انه عاطل اي آخذ فشبه

بها الفاعل فرجح قيامه بها مقامه للتلازم الواقع

بينهما على ما هو الاصل فيهما اذ الاصل فيهما انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر واما حذف احدهما فخلاف الاصل اذ لا تلازم

بينهما في الحقيقة اذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا خبر له على الصحيح

قوله فالمبتدأ هو قيل صرح الحصر هنا وقد صرح في حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله رد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه ان من الفصل ضمير يخبر على المبتدأ وانما يكون له لو كان يقتضي حصر المبتدأ على الخبر وليس كذلك وفيه ان ضمير الفصل انما يكون للحصر اذا لم يكن الحصر مستفادا من طريق آخر اما اذا استفيد فهو لمجرد التاكيد لمحض المستفاد من ذلك الطريق وههنا مستفاد من تعريف المسند اليه بلام الجنس وتوسطه يوجب حصره على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة فعلى هذا فقيد قوله المبتدأ هو الاسم يجود ان المبتدأ لا يكون الا الاسم

اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل الشارح هو فسر بمطلق العوامل

اللفظية وان كان ثمه وكذا الزمخشري فسره بنواسخ المبتدأ وهي

كان وان وظننت واخواتها وما ولا لكنه الاولى على ما قال

الرضي صونا للحد عن الخلل واجاب عن الاشكال بنحو بحسبك درهم

بان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى في حكم العدم فيتعين

المراد بالعامل اللفظي والباء في بحسبك زائدة لا تاثير له في المعنى

فكانه لم يدخل فحسبك تجرد عن العوامل اللفظية فلا يرد ما قيل ان

هذا التقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد وثاني قسمي المبتدأ

اطلاق القسم عليه مسامحة لانه من باب اطلاق اللفظ المشترك

على احد معنييه وليس من القسمة في شيء لانه ليس من قسمة الكلي الى

الجزئي اذ ليس لهما حقيقة مشتركة لامتناع ان يجتمع امور متخالفة

غاية تخالف في حقيقة واحدة كالباصرة والذهب والركبة الموضوع

لها لفظ العين ولا من قسمة الكل الى اجزائه وهو ظ

او جارية مجراها لكونها في تاويل المشتق كقرشي بمعنى منسوب الى قريش

ونحوه كهل نص ابن مالك على وقوع الصفة مبتدأ

بعد الاستفهام وان لم يكن بحرف نحو متى راجع اخواك واين جالس

صاحباك وكم مقيم ابناك وكم ماكث صديقاك وايان قادم

رفيقاك والا وسائل تميم حرف النفي ايضا بقوله ونحوه لان ان

النافية بمثابة ما في ذلك تقول ان ذاهب الزيدان ولان

النفي المستفاد من غير حرف معتبر هنا ايضا كما في قوله غير لاه

عداك فاطرح اللهو ولا تغتر بعارض سلم فغير مبتدأ لا خبر له

قوله رافعة لظاهر اى حال كون الصفة رافعة لظاهر اى غير مستندة بالجر على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوى منه فلا يرد ... عليه اقائم ابوه زيد واجيب بان هذا اذا لم يكن خبرا لا ابتدائية ... ان الكلام فى الصفة الرافعة لظاهر والصفة فى نحو اقام زيد ان ... لم يكن خبرا حال الابتدائية فتقدير لذلك وذلك لان الشئ ... [illegible]

بل اضيف مرفوع بيد مسند نحو ويغنى عماده لانه فى معنى النفى والوصف بعده مخفوض لفظا وهو فى قوة مرفوع بالابتداء فكانه قيل ما لاه عداك والاخفش يرى ذلك حسنا اى الاخفش وكذا الكوفيون جوزوا رفع الصفة الظاهر من غير قبح على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفى نحو قائم الزيدان كما يجوزون نحو فى الدار زيد ان يعمل الظرف من غير اعتماد وما يجرى مجراه فاكتفى عنه بالظاهر لان ما يجرى مجراه فى حكم الظاهر ولم يرد الشارح بالظاهر البارز كما اراد الرضى لانه عدول عن الظ ولو كان رافعا لهذا الظ لم يجز تثنيته لما تقرر ان الصفة كالفعل فى انه اذا ثنى الفاعل او جمع لم يثن ولم يجمع جاز الامران فان قيل الفرق اعتبر فى منع تاخير المبتدا فى نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر ههنا لزوم الالتباس وجواز الوجهان فلا بد من بيان الفرق قيل الفرق بينهما ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ الا يحكم السامع بحكم ما هو الاصل لسبق ذهنه اليه فيخل بالمقصود وقام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدا عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوه عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة

ومخالفة

ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز والالتباس لم مثل اقائم زيد فان وجهيه مستويان فى مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند به مبتدا وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدا وهو خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوزوا وهذا الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه دون العكس الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا فلا يحتمل المبتدا لعدم مطابقة الضمير المرجع اى ما يوقع به الاسناد يعنى اذا قلت زيد مثلا لم يكن هناك اسناد اصلا فاذا قلت قائم يحصل الاسناد فى الكلام ويوقع فيه فيحترز به عن القسم الاول من المبتدا اذ لا يحصل به الاسناد وهذا تقرير كلامه فالانسب ان يقال بدل قوله لانه مسند اليه لا مسند به لانه لم يوقع به الاسناد فيكون من قبيل اسناد الفعل الى المصدر كما فى قوله حيل بين العير والنزوان ويحتمل ان لا يكون من قبيل اسناد الفعل الى المصدر ويكون المراد المسند الى المبتدا والباء للتعدية او بمعنى الى وح يكون القسم الثانى خارجا به وقوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان كلام المص لا يخ عن اختلال وذلك لانه ان حمل على ما هو الظ من كلامه كما حمله جمهور الشارحين وهو

قوله ... المغاير للصفة المذكورة ... [illegible]

قوله ... المغاير للصفة المذكورة وهى الصفة الخ ... بعد حرف النفى او الف الاستفهام ... [illegible]

ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا الخبر الذي هو الاسم وذلك انه
ذكر من احكام الخبر الجملة واحكامها وكذا في الحال وغيرها الجملة واحكامها
والظاهر انه ذكرها قصدًا لا استطرادًا وان نحو يضرب ويضرب
زيد خارج عن الحد بان المراد المسند الى المبتدا فيكون قيد المطلق
المغايرة للصفة المذكورة مستدركا وان حمل على ما هو اخص منه
كما حملناه يكون قيد المغايرة مفيدا الا انه يلزم حمل على خلاف
الظاهر فيغنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر لطلبه لهما على
السواء لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها وذلك ان الخبر يجب ان يلاحظ على انه حال
من احوالها ولهذا يأول الاسم الجامد اذا وقع خبرًا بالاسم نحو زيد
اسد اي مقول في حقه ذلك كذا قرره السيد المحقق في حواشي المطول
فالاسم الجامد اذا وقع خبرًا لا بد وان يلاحظ على انه حال من احوالها
فيأول العلم الواقع خبرا في مثل هذا زيد المسمى بزيد فالمراد بالذات
ما يعلم ويخبر عنه لا ما يقوم بنفسه لئلا يرد نحو العلم حسن فان قيل
هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا قيل
انما لم يقدم لوجود المانع والمقتضي انما يعمل اذا لم يكن هناك
مانع والمانع هنا كونه عاملا ومرتبة العامل التقدم على المعمول
فيسأل المخاطب عن تعيينه اذا سأل المتكلم المخاطب
بام والهمزة عن تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم ان احدهما
في الدار فحصل التخصيص عند المخاطب ايضا فلا يرد ما قيل ان
هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب

فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا فالمبتدا هو كل واحد
منهما المعلوم بكون احدهما في الدار فكأنه قال كل واحد من رجل
وامرأة المعلوم بكون احدهما في الدار اي منهما في الدار والاولى
ان يجعل المبتدا احدا منهما لانه المبتدا في الحقيقة ويسأل عن تعيينه
تعينت وتخصصت فالمراد بالتخصص في قوله واذا
تخصصت اعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى الاحتمال اصلًا
كما في ما احد خير منك فانه اذا نفي عن كل واحد من الناس ان يكون
خيرًا من المخاطب لم يبق احتمال واشتباه للسامع وانما يحصل
الاحتمال والاشتباه اذا اريد واحد من الجماعة من غير تعيين كما في النكرة
الواقعة في الاثبات كرجل فانه يحتمل ان يكون زيدًا وعمرًا وغير ذلك
او من وجه دون وجه كما في لعبد مؤمن فان قيل ارادة الاعم ينافيه
قوله فيما سبق اذ بالتخصيص يقل الاشتراك قلنا لا منافاة بينهما لان
ذلك محمول على الاعم الاغلب فان قيل فعلى هذا ما وجه الفرق
بين المعرف باللام والمبتدا الواقع في سياق النفي من حيث ان
الاول معرفة والثاني نكرة قيل وجه الفرق بينهما هو ان الاول موضوع
للتعريف بخلاف الثاني فاللام موضوع للتعريف فيكون المعرف
باللام معرفة والواقع في سياق النفي معرفة لم يوضع للتعريف
فلم يكن الواقع في سياق النفي معرفة وان تعينت ولتمرة
خير من جرادة فان المراد يحسب الاستعمال كل فرد من افراد التمرة
على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة روي ان اهل حمص اصابوا
جرادة كثيرة وكانوا محرمين فسألوا عن كعب الاحبار فاوجب

عليهم في كل جادة درهما فقال عمر رضه اري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص
تمرة خير من جرادة يعني لو تصدق بتمرة مكان جرادة جاز
لشبهه به اي لمناسبته اياه لكونه فاعلا معنى من حيث انه كان
في الاصل اهر ذا ناب شر على انه بدل من الضمير المستتر في اهر والبدل
فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر
والذي يدل على ذلك انه يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه اعترض عليه بانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان
بغير الحكم غير مخصص فقد حكمت على غير مخصص واعلم انه يمكن
توجيه الحصر بانه انما يصح اما بالنسبة الى الخبر او بتقدير الوصف
على ان ما ذكر بعده اورد عليه ان نحو قائم رجل كذلك
مع انه غير جائز اجيب بانهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا سواء
في غيره فجعلوا التقديم مخصصا دون غيره اي سلام منحني
انما فسر بذلك ليشعر ان سلاما وان تعين بنسبته الى
المتكلم الا انه باق على نكارته كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا
مطلقا فيصح وقوعه مبتدأ للنكرة المخصصة واذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها يعني ان الجملة من حيث هي جملة
مستقلة بنفسها لاستقلالها بالافادة بخلاف المفرد فاذا تعلق
بشيء يحتاج الى عائد فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد
اي امر يعود الى المبتدأ بان يكون عبارة عنه او مشتملا عليه كما
في نعم الرجل على قول من يجعل اللام لاستغراق الجنس وهذا يشمل

الغير

الغير وغيره مما ذكره ثم اي ما أول الجملة اشارة الى دفع
اشكال اورد ههنا وهو ان المقدر هو الجملة لا الخبر فما معنى قوله
انه اي الخبر مقدر وما معنى الباء في قوله مقدر بجملة وجه الدفع على
ما ذكره الشارح ان معناه ما أول بالجملة بان جعل في تقدير الجملة وفي
معناها وذلك بان يقدر الفعل فيه دون الاسم وعلى ما ذكره
في الحواشي الهندية مفوض ملصق بالجملة والاصل في الخبر الافراد
قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي لنسبة امر الى آخر
فينبغي ان يكون المحكوم شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان
المنسوب والمنسوب اليه يكون شيئا واحدا كما قلتم لكن ذو
نسبة في نفسه فلا تقدره الا بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة
المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة كالاستفهام
وانما كان الاستفهام ونحوه مما له الصدارة ليعلم من اول الامر الصدر
ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام فيتفرغ ذهن السامع
الى الحقيقة لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو
جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير
اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام
وهذا مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة الاستفهام او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه فلا له

اى المبتدا اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدا كذا فى الرضي فالمراد الفعل
الاصطلاحي كما يشعر به كلامه فيما بعده ايضا ولا يشكل بنحو زيد قائم
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه مما كان الخبر جملة وهو
اين ابوه مما كان الخبر وهو اين ابوه جملة صورة متضمنة لما يقتضى
صدر الكلام فانه لا يجب تقديمه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله
الصدر اذ يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل يجب لا يتقدم عليها
احد ركني تلك الجملة من حيث انه مبتدا الا من حيث
انه اسم او كلمة او غيرهما فان فى الدار خبر تخصص
المبتدا بتقديمه وانت خبير بانه لا وجه للتقديم فى التخصيص
بل التخصيص اى تقليل الاشتراك يحصل بنفس الخبر كما قرره الرضي
لمتعلق الخبر التابع له اى المتعلق التابع للخبر فتبعية
يمتنع تلك التبعية تقديم ذلك المتعلق وذلك بان يكون
بينهما تعلق الكلية والجزئية وتبعية الجزء للكل بان يكون الجزء
حاصلا فى ضمن الكل لان ما فى ضمن الشيء لا يتصور تقديمه عليه
واما تقديم الجزء على الكل فباعتبار ذاته لا من حيث انه جزء متحقق
فى ضمنه وهذا بخلاف تعلق المعمول بالعامل وتبعيته له نحو على الله
عبده متوكل فانه ليس بحيث يمتنع معها تقديمه بل يجوز فان قيل
لا فرق بينهما لانه كما ان الخبر فى نحو على الله عبده متوكل هو متوكل
كذلك فى نحو على التمرة مثلها زبدا هو ثابت فالمتعلق فيهما
تعلق المعمول بالعامل قلنا بينهما فرق فانهم جعلوا الظرف
ثابت نفس على التمرة هو الخبر لامكان الذهول عن المتعلق

يعني

يعني ان المتكلم وان تكلم بالفتحة الا ان السامع قد يذهل عنه لخفائه
فيلتبس او فى الكتابة وينبغي ان يتامل فيه لان نظر
النحوي فى التلفظ لا فى الكتابة لانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز
لان الحكم ههنا بالمجموع المركب من الطعمين لا بكل واحد على ان فى
جميع اجزائه حلاوة وحموضة لانه امتزاج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر
احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة لا ان فى بعض
اجزائها حلاوة وفى بعضها حموضة كما ظن بعضهم وفى
هذه الصورة ترك العطف اولى وهو مذهب الجمهور وهو الصحيح
وجوزه اى العطف ابو علي الفارسي نظرا الى ظاهر التعدد
فالاقتصار عليه لذلك اى لاجل ان التعدد بالعطف ليس
بخبر فى الحقيقة بل هو من توابعه او لعدم خفائه فلا حاجة الى التمثيل به
او تحكم به فلا يرد عليه يعني زاد قوله او تحكم به لئلا يرد الاشكال
المتوجه على القوم وهو ان الفاء انما يدخل فى خبر المبتدا حيث يقصد
سببية الاول للثاني فيشكل بهذه الاية فان الاول وهو استقرار
النعمة للمخاطبين ليس سببا للثاني وهو كونها من الله تعالى بل الامر بالعكس
وذلك ان المراد اعم من ان يقصد سببية الاول لنفس الثاني
او تحكم به ولا يخفى ان استقرار النعمة بالمخاطبين سبب لان يحكم
بانه من الله ويخبر بذلك وبيانه ان الاية نزلت لاخبار قوم
جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهوله سبب
للحكم والاخبار والاعلام بانها من الله عز وجل فيصح دخول
الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه ظاهر كلام جماعة وكذا ظاهر كلام
المص

في شرحه ان دخول الفاء عند قصد السببية واجب وظاهر كلام

ابن مالك بل صريحه وصرح كلام الرضي انه جائز لا واجب

حيث قال كان حق بجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من

حيث انه جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية

نحو الذي ياتيني له درهم كذا في المنهل ويعلم منه ان مذهبهم انه

اذا قصد السببية يجب دخول الفاء او جاز الادان وعند

عدم قصد السببية لا يجوز الفاء فما ذكره الشارح به اخلاص التفصيل

موافق لكلام جماعة وكلام عصم في الشرح وما ذكره اولاً وهو انه

بالنظر الى مجرد التضمن يصح دخول الفاء وعدمه فليس بمذهب

احد وانما هو مجرد احتمال عقلي لا ينبغي ان يحمل كلام النحو عليه

اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية يعني ان المراد

بقوله بفعل او ظرف الفعل والظرف مع فاعله لا وحدهما

وفي قوله او ظرفية ما قوله بجملة فعلية مهنا بالاتفاق تسامح لان

الظرفية اي الجملة الظرفية ما دلة الجملة الفعلية بالاتفاق مطلقاً

لا في هذا الموضع وانما المادلة الجملة على الاختلاف

وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به اي

بالاسم الموصول المذكور لان الموصوف والصفة كشيء

واحد وكذا المضاف والمضاف اليه نحو كل غلام

رجل ياتيني فله درهم والشرط والجزاء من قبيل

الاخبار هذا مبني على قول لهم وهو ان خبر المبتدا لا يكون جملة

خبرية لا انشائية فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون امراً ونحوه

تخصيصها

قوله ولذلك قوله تعالى ان الذين كفروا الآية هذا مؤيد لمذهب الاخفش حيث جوز دخول الفاء

في خبر ان والجواب عنه من طرف سيبويه ان الفاء في هذه الصورة زائدة خصوصاً على مذهب

الاخفش فانه يستكثر زيادة الفاء كما نقل صاحب المفصل في اول باب الابتداء تدبر

تخصيصها ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف

المشبهة ما في ان بالاتفاق لا بالنسبة الى جميع النواسخ حتى تتجه

ما ذكره بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بالفعل فانها مانعة

على الخلاف فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينهما الاشعار

بالخلاف في غيرها والاهتمام ببيان الخلاف فيهما

فاعتد بقوله لانه امام البصرة الموثوق   فواسه ما فارقتكم

يعني ليس فراقي منكم لاجل اني قاليتكم ولكن لاجل قضاء الله

لان ما قضى الله في الازل لابد وان يقع فيما لا يزال

اذا قطع النعت اي اذا قطع النعت عن التبعية رفعاً

لمجرد قصد المدح او الذم او الترحم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو

الله وعدوانه ونحو مررت بعبدك المسكين بخلاف ما

اذا قطع بالنصب فانه لا يكون لمجرد ما بل يكون للتخصيص والتوضيح

او غيرهما ايضا وبخلاف ما اذا قطع الغنا نحو الحمد لله الحميد

بالنصب اي اعني الحميد او امدح الحميد فانه وان كان لمجرد

المدح او الذم لكنه لا يكون من قبيل حذف المبتدا

وانما وجب حذفه ليعلم يعني اذا لم يذكر المبتدا يكون النعت

باقيا على حاله الاولى الا انه رفع فيعلم انه كان في الاصل صفة ثم

قطع لقصد المدح بخلاف ما اذا ذكر فانه حينئذ يكون جملة مبتدا

بها   عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد

اي عند من يقول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من

يقول ان المخصوص مبتدا وجملة المدح والذم خبر قدم عليه فليس

كما حذف فيه المبتدا المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند
الصيارة هذا هو بيان المراد من لفظ المستهل لا معناه اللغوي
قال في الصحاح استهل الصبي اذا رفع صوته عند الولادة
لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة و الحكم عليه بالهلالية وذلك
ان مقصوده روية الهلال فاراته وذا انما يحصل بتعيين شيء
متعين بالهلالية بان يعين شيئا في نظره وبالاشارة اليه
ثم لم يحكم عليه بانه الهلال دون غيره وهذا مبني على ما ذكروه من النكات
وهو انه اذا كان للشيء صفتان وعرف السامع اتصافه باحد[هما]
دون الاخرى فحينئذ يجوز ان يكونا وصفين لشيء متعددين في
الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به
وهو كالطالب ان يحكم عليه بالاخرى يجب ان يقدم اللفظ
الدال عليه ويجعله مبتدا، وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات
او نفيه عنه يجب ان يأخذ اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
فههنا ننظر في الافق ثم نعين شيئا فنعرفه بشبهه وانت
كالطالب ان يحكم عليه بالهلال ليس المقصود ههنا انك
تعرف شيئا بصفة الهلالية ولكن لا تعرف بالهذية
واردت ان تعرفه بها ثم يحكم عليه بها حتى يكون من حذف
الخبر دون المبتدا كما قد يتوهم جريا على عادة المستهلين

او على

او على عادة العرب ولهذا الاخير فان تقديره
فيكون من باب الخبر وقال المبرد انها ظرف مكان فعلى هذا
يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعده اي فبالمكان السبع اي كائن
وذلك ان اسم المكان يصلح خبرا عن الجثة وقال
الزجاج اذا الفجائية ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون
خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي ذلك الوقت حصول
السبع لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما
اذا كان خاصا لا يجب حذفه لعدم الدلالة عليه اذ لا دلالة
للولا الا على الوجود الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر
وذلك الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع
الثاني دخلت على لا وكانت داخلة لازمة للفعل لكونها
حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء او نفعا
مع لا اقتضاء باق على ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي
لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذ امع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك ان معنى
قولهم حاصل اذا كان قائما ظهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال
مقام ولا نظير له وبذهبهم من شيء سد مسده اي يذهبهم
شيئان وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد
المبتدا المخصص بعمومه اما الاول فلان الكلام على هذا من متعلقات

المبتدأ ومهماته وما هو من مهماته لا يصلح ان يسند بجزء واما
الثاني فلان المقصود من هذا التركيب العموم المفيد للحصر وذلك
ان معنى المثال عنده تحقيقه ما ضربت وما اضرب الا قائما على
تقديرهم تقييد الضرب فيفوت العموم فلا يفيد الحصر بخلاف ما
اذا لم يقيد فانه اذا كان كل ضرب واقعا في حال القيام
لا يكون ح ضرب حتى يحصل فيفوت الحصر وذهب
الاخفش بجه وهو اقل حذفا من الاول اى مما ذهب اليه
البصريون الا انه فيه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع
الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا بأس بالحذف
كما قال سيبويه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك
زيدا وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له اورد
عليه بان المبتدأ الذي لا خبر له كاقائم الزيدان ان يستقل
بفاعله كلاما وهذا لا يستقل بفاعله المضاف اليه وهو التاء
كلاما بل لا بد من ضميمة اخرى لان الواو تدل على الخبر لكونه
بمعنى مع واقيم المعطوف في موضعه وههنا بحث وهو
انه اذا كان وضعه معطوفا على المبتدأ يكون الخبر شيئا اى مقرونان
لا مفردا وح لا يكون المعطوف قائما مقام الخبر المحذوف اذ
لا يسند بجز واجيب بان المبتدأ الثاني ساد مسد الخبر
من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان
لا يسد مسده من حيث انه جزء ولا يشترط لوجوب الحذف
سد شيء مسده من كل وجه اى اشباهها مشابهة النظائر

والامثال

قوله هو المسند بعد دخولها اى خبر باب ان واخواتها هو المسند بعد دخول احدى هذه الحروف بحذف المضاف او التجوز
والا فان جعل المحدود هو المجموع من خبر ان واخواتها لغيره لان ما هو المسند بعد دخول احدى هذه الحروف ليس خبر جميع الحروف
المشبهة بل هو خبر احدها فان خبر لكن واحد من خبر ان وخبر اخواتها وهو المستقيم بحكم النسبة الى خبر الاخوات لان المسند بعد دخول احدى
هذه الحروف لا يكون الا
خبر احدها دون باقيها ...

والامثال بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون
كذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على
طريق الاستعارة المصرح بها بهذا المعنى اى لا يراث
اثر عنه لانه انما ورث الاثر في جملة يقوم ابوه لفظا بكونه في محل
الرفع ومعنى بان اسند الى زيد واعتبر من احواله فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه وح انه يلزم ان يسند راك قوله بعد دخول هذه
الحروف والى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند حقيقة او
الجملة بالاسم حيث يكون خبرا جملة ليكون الحد جامعا فان قيل
لا حاجة الى التأويل لان الخبر جملة المبتدأ بين بعد ذكر تعريف الخبر
بالخبر المفرد قلنا الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا النوع منه وان
قوله والخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من الخبر اى اقسامه من كونه
مفردا او جملة وحكم المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من اقسامه
والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من احكامه لان الظاهر
ان بالافراد والجملة والتنكير والتعريف تحصل للخبر نوعا كما ان
الحيوان بالناطق يحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا
ومثبتا ومحذوفا فانها من احواله اذ بالوحدة والتعدد لا يصير نوعا
كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعا وكذا الحال في الذكر والحذف
فتأمل والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا اى خبرا
لان بوجود شرائطه وانتفاء موانعه كخبر في اين زيد لا يصح ان يكون
خبرا لان لوجود المانع لكون ان تقتضي التحقق والاستفهام يقتضي
صدارة الاستفهام اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه

قوله ان من البيان لسحرا رواه احمد بن حنبل وابو داود عن ابن عباس ان من البيان سحرا وان من الشعر حكما ورواه البخاري
عن ابن عمر رضي الله عنهما يقول جاء رجلان من المشرق فخطبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا يعني ان بعض البيان يعمل عمل السحر
وهو اظهار الباطل في صورة الحق وقيل البيان اجتماع الفصاحة والبلاغة وذكاء القلب مع اللسن وانما شبه بالسحر
لحدة عمله في سامعه وسرعة قبول القلب له
مع التبيان في الحسن رقة التمثيلية

فانه لا يجوز تقديمه يعني ان امر خبر ان كامر خبر المبتدا في لا تقديمه
فانه لا يجوز في جميع احكامه الا في حكم تقديمه على الاسم فانه
الامتناع وعدم الجواز وحكم جواز تقديم خبر المبتدا الجواز فالحكم وجه
الشبه امر مشترك بين خبر ان وخبر المبتدا فلا يرد ما قيل
ان حق العبارة ان يقال الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك
لا تقديم خبر ان على اسمه وذلك انه استثناء من وجه الشبه
ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين خبر ان وخبر المبتدا
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل
شيء من الحدثات لا بد ان يكون في مكان او زمان فصار
مع كل شيء كقريبه وان لم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل
غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار والمجرور
مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور
وانما اتى به لئلا يلزم ... والمراد بدخولها ما عرفت
من قول ... وهو ان المراد ورودها لا رابطة اثر فيها لفظا
ومعنى = = = وانما عدل عن المشهور الذي النحويون يمثلون في
هذا الموضع بنحو لا رجل في الدار والمصنف عدل عنه لان تمثيل النحاة
ليس بحسن لانه يحتمل ان يكون في الدار صفة لرجل والخبر محذوف
بل الظاهر انه صفة للاسم لا والمثال ينبغي ان يكون نصا ظاهرا
فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال لما مثل له واحتمال غيره
على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك
لان خبر لا المحذوف كثيرا وفي هذا المثال لا يحتمل الا الخبر لان ...

باب البيان والسحر البيان اظهار المقصود بابلغ لفظ والبيان واصله الكشف والظهور وقيل اراد صلى الله عليه وسلم بقوله ان من البيان لسحرا ذم البيان
يعني التصنع في الكلام والتكلف بتحسينه استجلابا لقلوب السامعين واصل السحر الصرف وسمي السحر سحرا لانه مصروف عن جهته
قال تعالى فانى تسحرون اي تصرفون عن الحق وان تتبعون الا رجلا مسحورا اي مصروفا عن الحق والمراد من صرف الكلام التكلف
فيه بالزيادة وراء الحاجة وقد يدخله الرياء والكذب وتحبير الشيء عن ظاهره ببيانه وازالته عن موضعه باسالة التلبيس
فيصير بمنزلة السحر الذي هو تخييل لا حقيقة وقيل معناه المدح والحث على تحسين الكلام وتحبير اللفظ لكون احد القرينين

المنفي بلا لا بوصف المنصوب كذا قال الشيخ في شرحه واعترض
عليه الرضي بان ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بلا
بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا
على المحل فاشار الشارح الى دفع الاعتراض بقوله على ما هو النظ
ومثله كاف في التمثيل كما تر لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
وغيره يعني ان الظرافة وهي الكياسة لا يتغير بان يكون في الدار
دون غيره حتى يتقيد به بخلاف غيرها كالشكون فانه يكون
في الدار دون غيره وانما اتى به لئلا يلزم الكذب نفي
ظرافة كل غلام رجل يعني لو افرد بجز الاول كما في نحو الابلق اسود
الابلق ابيض يلزم الكذب لانه يصير نافيا ظرافة غلمان جال
العالم فاذا قيد بكونه في الدار يصير نافيا للظرافة المقيدة بكونها
فيها فان قيل وجوب التعدد اذا لم يجز الاقتصار على احدهما
كما في المثال المذكور ولا كذلك هنا لجواز الاقتصار على قوله
فيها قيل يمكن ان يقال انه من باب لزوم التعدد بعد ذكر الا
لد لا لة النفي عليه اذ لا ينفي الذات من حيث هو
وانما ينفي حال من احواله واقله الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما
اي لا يظهرون لخبر في اللفظ لان الحذف واجب عندهم
فيكون مرادا في المعنى والتقدير كذا قال الجزولي وقال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال وحكي ان بني تميم يحذفونه
وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه
واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن

كما يجاز في الجواب للاتيان به نعلي بهذا القول يجب اثباته مع
عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم وبهم ومع وجودها يمكن يحذف
عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وقيل المراد بالثبوت لا
في اللفظ ولا في التقدير لان المنفي اغنى عنه كما ان قولك
القيام اغنى عن تقدير خبره وقيل الاول هو الصحيح ثم حمد
عن نيرانها الضيم يحجب والبراح الزوال والذهاب يقول
من اعرض عن نيران يحجب وعجز عن الاقدام عليها فانا الموصوف
المشهور الشجاع لازوال عنها عندي لكنه نهاه اي المنصوبات
لكونها مفعولا ولو احقها بخلاف المجرورات فانها شيئان المضاف
اليه والمجرور بالحرف لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه

مفعول مطلق

من غير تقييده بالجار لانه شيئ مفعول بخلاف غيره من المفاعيل
فانها ليست شيئا مفعولا بل فعل الفعل بواسطتها لكونها محلا
للفعل كالمفعول به او فعل فيه الفعل او لاجله او معه فلا يكون مفعولا
على الاطلاق بل له دخل في كون الشيئ مفعولا فلا يرد نحو مات
موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كل واحد من
الموت والجسامة والشرف وهو العلو قائم بالفاعل
لا تاثير للفاعل فيه انما المؤثر فيها هو الله تعالى اما في غير موت
فظ واما في الموت فعلى قول من يقول انه وجودي قال الله تعالى
خلق الموت والحيوة واما على من يقول انه عدمي فلا مؤثر فيه
اصلا وخلق الموت والحيوة بمعنى قدر الموت والحيوة
او اسما فيه معنى الفعل عطف على مقدرا فان الفعل هناك مذكور

في ضمن الاسم فيكون مذكورا حكما بل هو واقع عليه
لان الكراهة بهذا الاعتبار مكروهة بخلافها بالاعتبار الاول
والنطق الحق جانبا وما الفاظ وجو كونها دينا وكراهتي بالاعتبار الاول
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
يعني انه دال على الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر من الافراد
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع التعدد والافراد فيتنافيان
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف له لانه يكون بعض ما اضيف
اليه علم له ضابطة تعبير للقياس لان هذا معنى القياس عندنا
كذا في شرح لكم اريد اثباته لا نفيه بان يقع بعد النفي ثم
ينتقض النفي بالا وانما بخلاف ما اريد نفيه بان لا ينتقض النفي
بهما نحو ما زيد سيرا فانه لا يجب حذف فعله وهذا معنى الاثبات
بعد النفي ولهذا فسره به بخلاف الاثبات مطلقا فان
معناه اعم من ان يكون في نفي او حاصلا ينتقض النفي
لا يكون منه اي مما وجب حذف فعله قياسا لان فعله مذكور
فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا فان هذا
المصدر وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع يجز فلا يجب حذف
فعله وانما جمع بين الضابطتين جواب سؤال
مقدر تقرير السؤال ان الضابطة الاولى وضابطة وقوع المصدر
مكررا كل منهما على حاله فلم لم تفردهما كما في سائر الضوابط
وتقرير الجواب انه جمع بينهما لاجل المناسبة بينهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه والمراد بانه غرضه المط

منه وانما سمي اثراً لان الغرض من الشي يحصل بعد حصوله كالاثر يكون
بعد المؤثر وانما وجب حذف الفعل ههنا لان فشدوا
الوثاق لما كان متضمناً لفوائد من المن والاسترقاق والقتل
بدل على الفعل المحذوف وكلمة اما قائمة مقام الفعل ولهذا
لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو مننت منا
لعدم كلمة اما لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان
جوارح الانسان اعضاؤه التي يكتسب بها كذا في الصحاح
والزهد ليس من افعالها لان الزهد في اللغة خلاف الرغبة
تقول زهد في الشي وعن الشي وفي الاصطلاح ترك حظوظ النفس
عن جميع ما في الدنيا وجميع من الحظوظ المالية والجاهية وحب
المنزلة عند الناس وحب المحمدة والثناء من صات
الشي صوتا بمعنى صوت تصويتا قال في الصحاح الصوت
معروف وقد صات الشي يصوت صوتا وكذلك صوت
تصويتا وفي المقاليد الصوت والتصويت بمعنى فقوله بمعنى
صوت تصويتا ليس له كثير فائدة لان مضمونه الاعتراف
ولا يحتمل سواه بحسب عرف النحاة الشرع بل بحسب عرف
اللغة ايضا في الاقادير والاخبار يحتمل الصدق والكذب
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امراً مغايره ولو بالاعتبار
كما في القسم الآتي بعد لان الجملة غيره فكانها هو لانه
من حيث هو منصوص عليه احتمال غيره من حيث انه محتمل
الجملة غير المنصوص عليه فالمؤكد باعتبار وصف الاحتمال

والمؤكد

والمؤكد باعتبار وصف المنصوصية فيكون مؤكداً لغيره بالا
والا فهو في الحقيقة مؤكد لنفسه اذ لو لم يكن المؤكد مؤكداً لان
معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر واذا لم يكن الشي
ثابتا فكيف يتقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه
فقيام زيد من حيث انه مضمون الجملة ومحتملها غير منصوص
ليتكرر ويتقرر يعني ان التاكيد قد يكون لمجرد تقرير من غير دفع
احتمال الغير وقد يكون لتقرير نفسه بدفع احتمال الغير فحسن
المقابلة فلا يرد ما قيل ان القسم الاول تاكيد لدفع غيره
فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيداً لغيره
لغيره اي على صيغة التثنية وان لم للتثنية يعني لشرط
ان يكون المصدر على صيغة التثنية ولا يكون لخصوص الاثنين
بل للتكثير حتى لو كان لخصوص الاثنين لا يجب حذف فعله
نحو ضربت ضربتين وفي جعل المثال من تتمة التعريف
داخلا فيه بان يكون معنى الضابط كون المصدر مثنى مثل
هذا المضاف اي المضاف تكلف لا يفهم من ظاهر العبارة
اكتفاء بما سبق من التصريح به في تعريف المفعول
المطلق فان المفاعيل كلها جنس واحد والمراد بوقوع
الفعل تعلقه وتلبسه بلا واسطة بلا حرف الجر يدخل نحو مررت بزيد
فانه يقال مجرور ملتبس به بلا واسطة حرف لا واقع عليه
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فيها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه وكذا يقال فيه تعلقه وتلبسه

باعتبار
كذا لكل ملكية
مثلا من حيث انه مضمون حقا
ومنصوص لا يؤكد نفس ذلك القيام
بل ربما يعم بهم اشتراط الاضافة الى المفعول
اراد انه ما اراد بوقوع الفعل

بواسطة في واللام والواو بمعنى مع لان تعلق الفعل به تعلق
الظرفية والمظروفية والعلية والمعلولية والمصاحبة وخرج
المفعول المطلق بما يفهم من قوله هو ما وقع عليه فعل الفاعل من
مغايرته لفعل الفاعل فانه عين فعل الفاعل لكن يخرج نحو كتبت
بالقلم ودخلت بثياب السفر او مع ثياب السفر فان تعلق
الفعل وتلبسه بالقلم وبالثياب بواسطة بحرف مع
ان كلا منهما مفعول به لان القوم اصطلحوا على ان كل ما دخل
عليه حرف جر فهو مفعول به حتى المفعول فيه عند ذكر في
والمفعول له عند ذكر اللام خلافا للمص في الاخيرين كذا في المنهل فالحق
ما قاله المص في الشرح وهو ان ليس المراد بالوقوع الوقوع الحسي
اذ ليس كل الافعال واقعة على مفعولها حسا نحو شكرت الله
وعلمت زيدا وشافهته بل المراد ان الوقوع المعنوي وهو تعلقه
بحيث يتوقف تعقله عليه ولا يعقل بدونه بخلاف سائر المفاعيل
فان زمان الفعل ومكانه وان توقف وجوده عليه لكن لا يتوقف
تعقله وتصوره عليه وكثيرا من الافعال يفعل بلا مصاحب وبلا
غرض فانه لم يعتبر اسناده فان ضرب لم يعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حكما وهو زيد الذي اقيم مقام الفاعل ويتم الكلام به كما يتم
بالفاعل ثم اوقع الفعل عليه بل اوقع مطلق الفعل عليه فلا بد فلا بد
من قيد الفاعل ليخرج نحو ضرب زيد فلا يرد ما ذكر في نحو الهندية
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر كوقوعه في حيز ان
لانه لا يفصل بين حرف الموصولة وصلتها في باب

الاغراء وهو معمول الزم المقدر منوي به مكررا او معطوفا عليه بالواو
ومع معطوفه فالاول نحو اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع
الى الهيجا بغير سلاح والثاني نحو شانك والحج
والمنصوب على المدح اي في النعت الذي يقطع للمدح
او الذم والترحم بالنصب على اضمار اعني او اذم او امدح او ارحم
بحسب المقام الذي يقتضي ذلك بل لكثرة مباحثها
اي مباحث اربعة مواضع بالنسبة الى ابواب الاغراء والمنصوب
على المدح والذم والترحم وهذا صحيح بالنسبة الى غير الاول الذي
هو السماعي اي اترك امرا ونفسه اي فعل نفسه
لعل المراد الحث على رفض من لم يقبل النصح منك بناء على ما
ذكره الميداني في قوله امرا وما اختاره وان ابى الا النار اي دع
امرا واختياره حيث قال يضرب عند الحث على رفض من لم
يقبل النصح واهلا وسهلا قال الاصمعي قولهم اهلا وسهلا
ومرحبا من تحياتهم الضيفان قولهم اهلا اي اصبت اهلا
مثل اهلك فاستانس وقولهم اصبت السهولة من امرك
والسهولة اللين وقولهم مرحبا اي اصبت سعة ماخوذ
من الرحب وهو الفضاء وفيه بحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مع اقباله كما في نحو يا سماء ويا جبال
والظاهر ما قاله المص وهو ان المندوب ليس بمنادى لانه في
حقيقة متفجع عليه لا بقصد نداؤه حتى يتكلف طلب الاقبال
منه واما نحو يا سماء ويا جبال فلم يكن منه امر آخر غير النداء

تخالف فيه معنى النداء وطلب الاقبال تفصيل للطلب
والظاهر انه تفصيل بحرف بعد تمام تحد كما قال المص في الشرح
لكثرة استعماله وكثرة الاستعمال يناسب التخفيف
ولدلالته عليه وافادته فائدته فلا حاجة الى ذكره فحذف
حذفا لازما جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدران يعنى
ادعو مع المستتر اى الفعل يعنى ادعو وحده والفاعل
مقدر بعد حرف النداء لا يقال حذف الفاعل لا يجوز فكيف
يكون مقدرا لانا نقول ليس ذلك عند ذكر الفعل وههنا ليس كذلك
احد جزئيها اسم الفعل يعنى ان يا واخواتها اسماء
افعال وضعت لمعنى ادعو ورد بان اسماء الافعال لا يكون على
اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء على حرف واحد
واجيب بانها خالفت اخواتها لكثرة الاستعمال فجوز فيها
ما لا يجوز في غيرها الاربي الى الترخيم لفظا يا لنسبة الى
النصب فانه في ثلثة مواضع بخلافها فانها في موضعين وهما
المفرد المعرفة والمستغاث كذا قيل وهذا انما يقتضى التقديم
لو كان بيانها قليلا بالنسبة الى بيانه ولا يظهر ذلك على ما ذكره
المص فالاولى ان يوجه بانها قليلة باعتبار المواضع والقليل
بالنسبة الى الكثير تحقيقا للمناسبة بمنزلة المفرد من المركب
والمفرد مقدم على المركب فقدم بيان القليل على بيان الكثير ايضا
اى على الضمة او الالف او الواو اشار بذلك
الى دفع اعتراض اورد ههنا وهو ان الضمير في يرفع عائد الى المنادى

فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت
تعلم ان المنادى لا يرفع بحال وتقرير الجواب ان المراد يرفع
به المنادى في غير صورة النداء ولا شك انه يرفع به فيها اوان
الضمير في يرفع ويرجع الى المنادى بل هو مسند الى الجار والمجرور
فيكون المعنى يبنى المنادى على حركة او حرف الذي يرفع بنوع
اعراب الرفع به ودفع الاعتراض بارجاع الضمير الى مطلق الاسم
غير ملائم لسوق الكلام وهو كل اسم لا يتم معناه الا بما يتم
اخر الى اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطف
نسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة
وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وثلثة فهو كخمسة
عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف
وهو ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش انما
يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا واما نعت هو جملة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل وكل هذا مضارع للمضاف
سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وجاز ان لا يتعرف كما في يا رجلا
وهي لام التخصيص اشارة الى دفع ما يورد وهو ما وجه اختيار
اللام من بين الحروف للاستغاثة ووجه الدفع ظاهر
وهو ان اللام في الاصل للاختصاص والمستغاث مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وطلب الاقبال فلاجل المناسبة

الدوابي جمع دابية وهي دآء لا دوآء له

اخبر ذلك فلا بد من فتح لام المعطوف لانه مناديً
حقيقة و يجوع المنادى مع حرف الندآء معطوف على يجوع
السابق كان المهدد اسم فاعل يعني كان المهدد
يستغيث ويقول يا مهدد اغثني لاجل الم خصومتي واحضرني
لانتقم منك عند دفع الم خصومتي او توجّه اليّ لاجلبك حتى اهدد فا
فاتخلص من الم ترك المأمور به وكذلك المتعجب يستغيث ويقول
يا متعجب منه اغثني لاجل العجب واحضر اودم على حالتك ليقضي
منك العجب واتخلص منه والاول فيما اذا كان المهدد والمتعجب منه
غائبًا او بعيدًا والثاني فيما اذا كانا قريبين فلا يرد ما قيل
انه يأبى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا الندآء في حضور المهدد
والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشي التحجير فيتنقم منه لانه
لا يتصور الاستغاثة منه فبين اثريهما تناف
قيل لا تنافي بين اثريهما كما في يالاحمداه ويمكن ان يقال ان
الفتح في حكم الكسر فالتنافي بينهما في نحو لاحمداه حاصل ايضًا
لفظا او تقديرا ان كان معربًا قبل دخول حرف
الندآء نحو يا عبد الله و يا قاضي البلد وانما قيد بكونه معربًا قبل
دخول حرف الندآء ليحترز به عن نحو خمسة عشرك فانه مبني
مع الاضافة كما كان مبنيا قبل دخول حرف الندآء واما
النصب محلا فمشترك في المضاف وغيره فلا وجه لتخصيصه
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وذلك لانه
مفعول لادعو المقدر قائم مقام الكاف مع عدم مشابهته

له في الافراد المفتقر له الى البناء نحو يا طالعا جبلا فان تعبير
اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل طالعا مع انه
لم يعتمد فيبين الموصوف ههنا مقدر فان قيل فعلى هذا يكون
من باب يا رجلا صالحا وهو مشكل لان نحو يا طالعا جبلا مفرد
بدليل توقف صفته فيقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف
يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم توقف صفته لا يقال يا رجلا
الصالح قيل انه معتمد على موصوف معرّف مقدر والتقدير يا ايها الطالع
فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف
ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف وهذا التوقيت
لنصب رجلا يعني ان نصب رجلا موقت بمدة معقولية
لغير معين يعني ان مدة هذه المدة لا غير يا حضر اذا انتهت
هذه المدة بان يكون مقولا لمعين لا يكون منصوبا لانتفاء النصب
رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين ولمعين
حتى يقيد باحدهما ليحترز عن الاخرى لا يقال لا يفهم من قوله
مقولا التوقيت وانما الظاهر التقييد لانا نقول ان مقولا
في معنى وقت مقولية وعندها فيظهر معنى التوقيت
فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة اي لما سوى المستغاث
بالالف وان كان مبنيا لا يجوز في توابعه الرفع
لان المتبوع مبني على الفتح فلا يتصور حمله على اللفظ
وما لم يجر يعني لما لم يجر بحكم الآتي وهو الرفع على اللفظ والنصب
على المحل في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه

مطلقا بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع لجاري فيها هذا الحكم لتتعين
تلك التوابع ويخرج ما سواها ولا بد من القيد ايضا لتقييد تعين
ما هو جار فيه وهو المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فظهر
ترتب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم تحريان لا
التفصيل بل التقييد قوله اي المعنوي على ما فسره الشارح
وكان المختار عند المص ذلك اي اعراب التاكيد اللفظي رفعا
ونصبا واما تقييده في شرح المفصل فبناء على الاعم الاغلب
هذا توجيه ما ذكره الا ان الظاهر ان المختار عنده ما ذكره في
شرح المفصل كما يشعر به التمثيل للتاكيد في شرحه للكافية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين قوله والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك اي الصفة وعطف البيان اعم من ان يكونا باللام
او بدونه نحو يا زيد هذا ونحو المؤمن العائذات الطير قوله
حملا على لفظه الظا ان كان رفعه ملفوظا او المقدر ان كان رفعه
مقدرا نحو يا قاضي العالم او المحل نحو يا هولاء الكرام فان قيل
المنادى في المثال الاخير ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل قلنا
مضموم المحل باعتبار انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الآخر
لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوبا
باعتبارين كما في هذا في عجبت من ضرب هذا الرجل فان
محله جر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا
للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر نحو عجبت
من ضرب الرجل العالم بالرفع والجر قوله او ما يقوم مقامه

وهو الالف والواو في المثنى والجمع قوله وتابع المبني تابع لمحله
ولمحل النصب وقيل هذا التعليل يقتضي ان يختار النصب في سائر
التوابع المذكورة قوله في جواز نزع اللام لكونها غير لازمة له لانها
انما جي بها بعد العلمية للمح الوصفية الاصلية وصح المسمى به ان
كان متضمنا للمدح كالحسن في الفضل ان كان متضمنا
للذم كالقبيح لو سمي به بخلاف نحو النجم مما يكون اللام لازما له
لانه جعل علما مع اللام قوله المضافة بالاضافة الحقيقية
احترز عن التوابع المضافة بالاضافة اللفظية والتوابع المضافة
بالمضاف فان حكمها حكم مفرده اما المضارعة بالمضاف
فظاهر لانها مفردة حقيقة واما المضافة بالاضافة اللفظية فلان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال قوله لانها اذا وقعت
منادى يجب ان المضافة اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لبعدها عن النداء الذي هو موجب
للبناء قوله بابن مجرد عن التاء او ملحق بها يعني ان المراد اعم
من الابن والابنة واما بنت فليس مثلها في النداء لان التخفيف
معها اكثر لخفائه قوله الى علم آخر فالشروط اربعة وهي كون
المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا
بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدا
وكون ابن متصلا بموصوفه وكونه مضافا الى علم آخر احترازا
عن نحو يا زيد ابن اخينا قوله اي اذا اريد نداؤه لان وقت
الموصوف باللام والقول بيا الرجل لا لتصور التوصل لها قوله

في يا ايها الرجل كالنعاتة اذا ... لم التزم رفعه قيل هو المنادى
الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه
فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى
المضموم بل مثله قوله بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام وانما كان يجوز اجتماعهما لان بهذه القاعدة
يصير اللام بمنزلة الاسم لكونها عوضا عن فاء الكلمة ولام
التعريف ولام التعريف لا يلزم الكلمة قوله وعوضت
اللام عنها اي جعلت اللام عوضا عنها قوله من اجلك يا
وانت بخيلة بالوصل يعني فقوله من اجلك متعلق بمحذوف
اي تحمل والمعنى احتمل المشاق من اجلك ايتها الحبيبة التي ذلت
قلبي في حبك وانت بخيلة بالوصل يعني قوله فيا الغلامان
اياكما ان تكسبانا شرا تحذير وان مصدرية اي ابعدا انفسكما
عن ان تكسبانا شرا او شرا مفعول ثان قوله اي في
تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة من غير اعتبار
كونه منادى مفردا معرفة لان الثاني تاكيد للمنادى قوله
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
قد مر ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
حركة الاول اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول تجرد من
التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف
وانما جاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك

بتوسط اي مع ها التنبيه اما توسط اي فللاحتراز عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة صورة وان كان في احدهما فائدة
بالنسبة الى التاخر واما الاتيان بها التنبيه فللتنبيه على ان المقصود
بالنداء ما بعدها قوله ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
قيل كل واحد من اي واسم الاشارة كاف في التوصل
فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة عقيب اي واجيب
بان المقصود من جمع بينهما هو التدرج في النزول من الابهام
الى التفسير ولما كان اسم الاشارة اقل ابهاما من اي لان
ايا مبهم بالوضع بخلاف اسم الاشارة فلذلك جاز يا هذا
بدون وصف دون يا اي عقب اي به تدرجا فيكون
اي منادى وهذا صفة له والرجل صفة لهذا وقيل فائدة زيادة
التشويق والتوجه في البيان بالتاخير فيه لان المقصود بالنداء
لا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان اليه قوله
والمنحو ما كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة
للمنادى المضموم فلم لم يجز فيه النصب كما في يا الظريف قوله
وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين اي تخصيص منها
مثل اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فيكون كما و
من قوله توابع المنادى لتجرد زعنه قوله وتوابعه كانه جواب
سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان
هو المقصود بالنداء كان المنادى المضموم فالوجه ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم فعلى هذا نحو الرجل

صارم

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

بالظرف خاصة في الاغلب لانه فاكرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى
انك تقول ان زيدا اخ قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا
بالظرف وعدي اخو تيم اضيف اليه لشهرته قال الميداني
اذا قال لا ابا لكم لم يترك من الشتيمة شيئا والمعنى انك
لست بابن رشيدة قوله احتراز عن نحو يا فتاي فانه تحذف
فيه الياء بدون الاكتفاء بالكسرة اذ لا كسرة قبلها قال
في التسهيل وشرحه التعليق واذا نودي المضاف الى ياء
المتكلم اضافة تخصيص جاز حذفها بخلاف المضاف اضافة
تخفيف نحو يا مكرمي مرادا به الحال او الاستقبال فلا تحذف
انتهى ويعلم من اطلاقه ان الياء تحذف من المنادى اذا
كان مضافا اضافة تخصيص اعم من ان يكون صحيحا او معتلا
نحو فتاي قوله وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام انا فتح
يا بني واصله يا بنيا فليس شاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليا
او مكسورة لمناسبة الياء لان الياء لم تكسر لثقل الكسرة
عليها فكسر ما قبلها فلما ابدل التاء عنها جاء الكسر عليها
على ما هو الاصل فلا يرد ما قيل ان التاء لا يناسب الكسر الوارد
عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها قوله اي لذوقه
شوقه يشير بانه مفعول له فهو مفعول له لفعل الترخيم كما صرح به
في نحو ايتي الهندية لا للوقوع كما هو المتبادر والا لم تحذف
اللام لعدم اتحاد الفاعل لان فاعل تجويز الترخيم وفاعل لذوقه

انت عزيز لانه المضطر والتقدير يفعل الترخيم للاضطرار والمرخم والمضطر
واحد ولا يجوز ان يحمل على مذهب البعض وهو انه لا يشترط
اتحاد الفاعل لانه خلاف مذهب ثمة قوله اي لمجرد
التخفيف وانما قال ذلك لان كل حذف لا بد فيه من التخفيف
فلا بد من التقييد بذلك لئلا يدخل في التعريف غيره
من حذف لعلة فاما قولهم انه حذف بلا علة وحذف
الاعتباطي مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو
العلة فهو اصطلاح منهم كذا في الرضي قوله على التقدير الاول
وهو ان يكون تعريفا لمطلق الترخيم لان الامور المذكورة
ليست شروطا لمطلق الترخيم فلا بد من التقييد بذلك قوله
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان مجموع المضاف
والمضاف اليه بمعنى العلمي لاشتراط العلمية في الترخيم لا
الاول فقط فبالنظر الى المعنى وهو المعنى العلمي لا يكون
آخر الاول آخر المنادى ومن قال ان آخر الاول ليس آخر
المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في نحو يا غلام زيد الغلام
المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد فقد اعتبر المعنى الاصلي
ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم وبالنظر الى اللفظ ثم
ليس آخر الثاني آخر اجزاء المنادى بدليل الاعراب على آخر
الاول فراعوا الامرين فامتنع الترخيم بالكلية اذ لو رخم
آخر الاول لرخم وسط الكلمة ولو رخم المضاف اليه
رخم غير المنادى قوله لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء اما كون النصب اثر النداء فلكون المنادى
مفعولا او عوا انا كون اثره فلمشابهته للكاف في نحو
ادعوك بخلاف الفتح فانه اثر الالف دون النداء
ولزيادة على الثلاثة يعني انما اشترط الزيادة على الثلثة
لئلا يلزم نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية
المعرب بلا علة ظاهرة موجبة بل لامر استحساني بخلاف
نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير
قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عصا فانه
وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجية الى الحذف
فان قيل المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل
من ثلثة احرف نحو من وما قيل البناء فيه عارض فهو في
حكم المعرب موقعا يكثر فيه سقوط حرف الطبع
وهو المنادى اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت
بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب
في انهما زيدتا معا كذا في الرضي ولم يقيد بكونهما لمعنى واحد
كما قيد به غيره لان كل واحد من زيادتي مسلمان ومسلمون
لمعنى آخر واما ان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا
التثنية نحو زيدان ويضربان علين وزيادتا جمع المذكر
السالم نحو مسلمون ويسلمون علين وزيادتا جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو عمران وزيادتا يائي
النسب وما اشبهها نحو كوفي وكرسي وزيادتا الفي

التانيث

٥١

التانيث نحو حمراء اذا اعلت فقلاين الوسائد
فاصلها وسماء قلبت واوها همزة كما في احد وانات
ففيها زيادتان للتانيث نحو حمراء لندرة يعني
لم يذكر قيد الاصالة لندرة عند ذكر الصحيح فنخرج عنه نحو
سعلاة لان الثالث من حروف الاصلي من الكلمة وانما
هي كلمة برأسها فتحذف وحدها وهو الى الطرف
الصحيح الاصلي اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون حرف
علة قبلها ساكن كمرمي ويكون اصليا كالطرف الصحيح
الذي يكون حكمه حكم الاصالة في الاغلب يكون اصليا
او يقال انه في الصحيح لا يقبل الحركات الثلاث كالصحيح
والعالم يأخذ هذا القيد يعني هذا قيد في قوله حرف
صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لانه نحو ثبون
وعلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على
حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كما في ثبة
الا نحو فان اي الزيادتان في القسم الاول وحرف
الصحيح والمدة في القسم الثاني وزاد قوله الاخيران لما
ان الترخيم لا يكون الا في الآخر فكانه قال فان كان في
آخره زيادتان يرخم بحذف حرفين اي تحذف الحرفان
الاخيران فغير الاخيران داخل في جواب ايضا ولهذا
قال ثمه وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس
باعادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط

لان حرف الصحيح يكون اصليا غالبا

في بجاء الغوا لاقبس ان جاء زيد الكرمة اي زيد كحان
النقد قال الجوهري النقد بالتحريك من جنس الغنم قصار الارجل
قباح الوجوه يكون بالبحرين والواحدة نقدة يقال اذل
من النقد وهو اي المنادي المرخم رجع الضمير الى المنادي
المرخم ولم يرجع الى المحذوف كما فعله الشارحون ليطابق قوله
وقد يجعل اسما برأسه فان الضمير فيه راجع الى المنادي المرخم
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لانه لم يأت
في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة الا وقلب
ياء والضمة كسرة كالتغازي والمنادي في حكم المتمكن لعروض
بنائه قوله وجودا وعدما اشارة الى دفع اشكال اورده
الرضي وهو ان نحو قد اختل باحدى قسمي المندوب وهو المتفجع
منه نحو وا ويلاه ووا حزناه واجيب عنه بوجه آخر ايضا وهو
ان المراد بالمتفجع عليه المتفجع لاجله ممتازا به عن المنادي واشار
بذلك الى ان الباء داخل على المقصور فانه متضمن الاختصاص
بمعنى الانفراد والامتياز اي انفراد المندوب وامتيازه
بين الاسماء التي يدخل عليها يا بكلمة وا ولم يشترك غيره فيها
في صلاحية وا والمختص به لا يجيء في غيره قوله ولا يلزم من ذلك
يعني اذا كان المراد ما ذكرنا وهو اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادي فحكمه مثل ذلك القسم
لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اقسام المنادي
باسرها كما هو الظاهر من العبارة حتى يلزم ان يقع المندوب

نكرة

نكرة كما يقع المنادي نكرة مع انه لا يقع كذلك فكيف يكون
له حكم المنادي في الاعراب والبناء لانهم لما اجروه مجراه
في صيغته اجروه مجراه في احكامه من الاعراب والبناء
تكميلا للشبه كذا في مرجع الشبا لانه لا يندب
الا الموضع بل الموصوف كما في التحقيق فالمراد بالنكرة في قوله
لا يقع نكرة النكرة التي لا يكون المندوب مشهورا بها
لمد الصوت نمط في الندبة ليبكي عليه من يسمع صوته او التخلص
من التفجع اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره اي التباس لفظ المندوب الدال على
غير مخصص فيلتبس مخصص بغيره وانما اعتبر غيره لان الالتباس
في اللفظ ولم يختص في المخصص وذلك كما اذا كان مخصص ندبة
غلام مخاطبة فاللفظ الدال عليه وا غلامك بكسر الكاف
فعند زيادة الالف يلتبس هذا اللفظ بلفظ غلامك
بفتح الكاف فيلتبس مخصص بغيره الا الاسم
الموصوف الذي اشتهر المندوب به علما كان او لا فلو كان
علما لم يشتهر به لم يندب كذا غيره من المعارف والنكرات
الذي لم يشتهر به فلا يقال وا هذاه وذلك ليتحصل عذر الناس
في الندبة التفجع عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا بذلك
الاسم لا يلايم النادب في الندبة ولو لم يكن علما وكان المتفجع
عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضارب زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به

قوله مثل يوسف اعترض على هذا قيل يوسف عجمي وقيل عربي وليس بصحيح لانه لو كان عربيا لانصرف لخلوه عن سبب سوى التعريف كذا في الكشاف وفيه نظر لان اشتراط حرفية لا ينبغي عربيته لكان فرض العدل فيه بان يجعل معدولا حال التركيب عن يوسف بكسر السين فعل المضارع من آسف يوسف كما قالوا في شمس بن مالك بضم الشين انه معدول من شمس بن مالك بفتحها فيكون غير منصرف للعدل والعلمية فهذا وجه من جعله عربيا وبه تبين ضعف ما ذكره المص قدس سره جوابا عما قيل بان يصح ان يجعل ولكن بكسر السين

ذكر المفضل بن محمد بن يعلى الضبي ان امرأ القيس بن حجر الكندي
كان رجلا مفركا لا تحبه النساء ولا تكاد امرأة تصبر معه
فتزوج امرأة من طي فابتنى بها فابغضته من تحت ليلتها
وكرهت مكانها معه فجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت
فيرفع رأسه فينظر فاذا الليل كما هو فتقول اصبح ليل
فلما اصبح قال لها قد علمت ما صنعت الليلة وقد عرفت
ما صنعت كان كرهتها مكاني في نفسك فما الذي كرهت
مني قالت ما كرهتك فلم يزل بها حتى قالت كرهت
منك انك خفيف العجز ثقيل الصدر سريع الاراقة بطيء
الافاقة فلما سمع ذلك منها طلقها وذهب قولها اصبح ليل مثلا
قال الاعشى وحتى يكون بيت القوم كالضيق ليلة بغو لوق
اصبح ليل والليل عائم وانما يقال في الليلة الشديدة
التي تطول للبشر ومعنى بيت الاعشى حتى يبيت القوم غير مطمئن
تحض وقع في الليل على نائم وهو سليك بن سلكة
فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فغيم استعجالك
في الامر ثم حفظه سليك فضرط فقال سليك اضرطا
وانت الاعلى وهذا يضرب لكل مشفوق عليه كذا في
مجمع الامثال اي كروان فالكرا الكروان نفسه
الكرا المذكر من الكروان قال ابو الهيثم هو طائر يشبه
البطة لا ينام بالليل فسمي بضده من الكرا وهذا مثل يضرب

وقال غيره م

واما حفر بئر زمزم فان عبد المطلب استشهد بذلك واما
المتفجع منه فلا يشترط فيه كونه معروفا فانك تقول وا مصيبتاه
ولست بمعروف لانه جيء به لتمام المضاف لان
الاسم كما يتم بالتنوين ونون التثنية والجمع يتم بالاضافة ولذا
لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه كما لا يفصل بين الاسم
وما يتم به وكذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه بخلاف
الصفة ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء ام لا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو
يا غلام فاضل ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا
بعينه او لا كذا في الرضي وفيه رد على من قال مراده بكل نكرة
قبل النداء تعريفا باللام لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
قيل هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
حاصله ان هذا التعليل يقتضي ان لا يحذف في غير العلم
لانتفاء علة الحذف وهذا انما يصح لو كانت العلة واحدة
واما اذا كانت متعددة فلا لان انتفاء علة معينة لا يستلزم
انتفاء المعلول لجواز ان يثبت المعلول بعلة اخرى وفيما
نحن كذلك فان علة الحذف في ايها هو ان صورته ايها
تختص بالنداء والمضاف وغيره مشابهتهما للعلم في عدم
وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف
واي لا يقع صفة لاي لان يمط فيهما مد الصوت
لاظهار الاستغاثة والتفجع اصبح ليل قال يمدلني

ذكر

للذي ليس عنده غناء ويتكلم يقال له اسكت وتوقّ انتشار
ما تلفظ كراهة ما يتعقبه فيسكن ويطرق في جميع الاشال
فيلتبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد ان النعام
في القوى اي يا تيك فيد وذلك باخفائها الا فعول
وقال الميداني في شرح الامثال وقولهم ان النعام
اي موضع مفعول او حاصله يشعر بان الباء في بغيره صلة يشتغل
لا للسببية كما قاله الشارحون وان قوله عنه متعلق بفارغا
او معوضا لا بقوله مشتغل على ان مشتغل بمعنى معوض كما
قاله الشارحون ايضا بسبب ذلك الاشتغال لا
بسبب آخر في هذا احترز عن نحو زيد ضربته فان ضربته ليس
معوضا عن زيد بسبب الاشتغال بضميره بل بعمل الابتداء
فيه وانما احترز عنه لانه حين كونه خبر فوقها ليس من شريطة
التفسير اي ما يناسبه بالترادف نحو مررت
فان جاوزت مناسب مررت بعد تعديته بالباء ووزانه
لها لا المجموع مررت مع الباء وما جربه لان مررت وحده
بمعنى جاوزت الا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه
مساهلة لان الترادف في المفردات اي قرينة
ترجح خلاف الرفع عند عدم قرينة ترجح النصب من قرائنه
وجوب النصب واختياره لان قرينتي صحة الرفع والنصب
منه وبيان لان قرينة صحة الرفع تجرده عن العوامل اللفظية
كما مرّ وصحة وقوع ما بعده من الجملة خبرا عنه ووجود ماله
صلاحية التفسير قرينة النصب فمتى لم يرجح النصب قرينة

يرجح الرفع بسلامته عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف
الفعل والاصل عدم الحذف وهذا التحكم فيما اذا كان النصب
مساويا للرفع فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا اختيار
فيه الرفع هذا وقد اعترض [crossed out] المعلل بان الرفع في زيد ضربته
لما يوجب السلامة عن الحذف يستلزم خلاف اصل آخر يخلو عنه
النصب وهو كون الخبر جملة اذ الاصل في الخبر الافراد واجيب
عنه بالمنع ان الاصل في الخبر الافراد كما صرح به الرضي الا تابع
اي بتاويل الجملة من احوال المبتدا حتى يصح ربطه وجعله بيانا لحكم
من احكامه للتناسب وذلك ان التناسب مقصود
مهتم عندهم ترجح لاذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف
وان كان خلاف الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفة
بين الجمل المتعاطفة وكذا الحكم في مررت برجل ضارب عمرا
وهند يقتلها لعطفه على مشابه الفعل لان مشابه الفعل في حكم
الفعل فلهذا لم يذكره اذ هي عاملة في المضارع يعني انها
عاملة في الفعل المضارع لفظا لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم
منصوب على شريطة التفسير بخلاف ما ولا وان فانها غير عاملة
فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شريطة
التفسير فيقال ما زيدا ضربته او اضربه ولا يقال لم زيدا اضربه
هذا الا ان ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير [illegible] في
مبحث الفعل ان لما يخص من بين الحروف الجازمة للمضارع

بجواز حذف الفعل لضعفها في العمل لان لم و لما انهما
يتعملان لمشابهتهما ان الشرطية من حيث انهما تدخلان
على الفعل المضارع فتنقلان الى معنى الماضي كما ان ان تدخل
على الماضي فتنقله الى معنى المستقبل مشكوكا فيه ولن انما تعمل
لحمل على ان المشابهة لان المشددة في ان الجملة بعدها
في تقدير المفرد ولا شيء منها تعمل بمشابهة الفعل الذي هو
الاصل في العمل فلهذا ضعفت عملها وانما قال حرف
الاستفهام اراد انه لو قال بعد حرف الاستفهام بل معه
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر وقوع الفعل مبتدا
واكثر خبره وعند خوف لبس المفسر اي عند ان يخاف
من اللبس و يقصد رفعه كما في لبس المفسر بالصفة يختار
النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ليفهم العلماء
المقصود باجتهادهم فيرتفع درجاتهم فح لا يختار النصب
هذا الآن هذا موقوف على اعتبار الوجب الفرق بين اللبس
وخوفه فان كان معتبرا عندهم فلا كلام فيه والا فيشكل
فالاولى ان يقال المراد عند اللبس و انه لخوف في نفسه ينبغي
ان يحترز عنه كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
دون الاضطرارية واما باعتبار المبدا فالصوفي
اقرب لان مبداها بعد مبدا الكبرى لانها بجزء الاخر
من الكبرى وهذا جواب الاشكال الذي اورد في حواشي
الهندية وان كان يظن في بادي النظر بان لا يظهر جميع

القيود

٥٦

القيود المذكورة بتمامها حتى قيد التسليط يظهر انه ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير كما اوضحه وقال الرضي زيد في قولك
ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله يشتغل عنه وبقوله
بضميره اذ المعنى يشتغل عن نصبه بنصب ضميره اذ الفعل لا
يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فعلى هذا لا يكون الظن
بانه منه في بادي النظر ايضا قلنا نحن نراد بالمناسب نحو
لان الظاهر من قولك زيدا ضربت غلامه اهانة المتكلم زيدا لا مطلق
الاهانة وكذا من قولك زيدا حبست عليه ملابسة المتكلم
لا مطلق الملابسة وكذا من قولك ازيد ذهب به اذهب به
لا اذهب احد زيدا قال السيد الشريف في حواشي الخبيصي الفرق
بين ازيد ذهب به وبين زيدا حبست عليه مع ان كلا
منهما مبني للمفعول ان القائم مقام فاعل ذهب هو الجار والمجرور
فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا بخلاف حبست فان القائم
مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور الذي في عليه فهو منصوب محلا
وتحقيقه ان حبست عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم مفعولها
زيدا واما ذهب فانه يقتضي ملابسة واذا ما لم يعلم فاعلها
فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني
يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه اي رفع زيد
في المثال المذكور واجب بالابتداء لدخوله في حد المبتدا
كذا ذكره المص في شرحه واعترض عليه بانه يمكن هنا تقدير
عامل فلا يتعين الابتداء اي اذهب زيد ذهب به فلهذا

حل بعض الشارحين الرفع على كلا الاحتمالين اذ يقص
ان لكل شيء هو مفعول لهم وذلك ان يقص بيان احوالهم
واحوال مفعولاتهم ويحكم عليكم وعلى مفعولاتهم كما تقتضيه سوق
الآية لا بيان حال كل ما هو كائن ومكتوب في صحائف اعمالهم
بانه مفعول لهم والنظر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة لوجود جميع الشرائط
المذكورة فيها حاصلة في بادي النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل
فيما قبلها نحو وربك فكبر كذا في الرضي فهو ظاهر بالنسبة
الى الكل لا الى المبتدئ الغير العارف بقاعدة اعمالهم ما بعد
الفاء فيما قبلها واعلم ان ما بعد الفاء يعمل فيما قبله اذا كانت
زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح او واقعة
غير موقعها لغرض نحو وربك فكبر ونحو واما اليتيم فلا تقهر واما
اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة موقعها فما بعدها لا يعمل
فيما قبلها كما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما ولئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار او لا يجوز
القرآن على غير المختار مستقلتان كل منهما منقطعة
عن الاخرى لا تعلق لاحدهما بالاخرى نظيره زيد مضروب
فاكرمه لبيان الحكم الموعود اي الحكم الذي وعد
بقوله فيما يتلى عليكم او يستفسر فيكون اجلدوا بيانا
لما يتلى عليكم وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الآية جملتين بل يكون زائدة التحذير اي موضع التحذير

يجوز ان يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها

القراءة المختارة عند النحاة لانه يلزم ... تقدير ... وفيه ضعف القراءة

وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتنفيره عنه وفي
اصطلاح النحاة معمول الخ اشارة الى دفع ما قيل ان التحذير
بمعنى المحذر او المحذر منه باقامة المصدر مقام المفعول وذلك
انه لا حاجة الى ذلك لان التحذير جعل في الاصطلاح للمعمول
على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر اعترض
الرضي بانه ذكر مصدر فلا عطفه على قوله معمول بعيد من حيث
المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر
المحذر منه وفيه ايضا نظر لان مراده بالتحذير هنا المنصوب
ثم قال وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بشيء
لان او هنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبلها
نحو جاءني زيد او عمرو ولو كانت منفصلة جازت المخالفة
بين ما بعدها وبين ما قبلها نحو انا مقيم او اشي بمعنى انا امشي
فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني فلو قلنا
ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم
انتهى فاشار الشارح الى الجواب عنه بان قوله او ذكر على
صيغة المجهول على ما في بعض النسخ وان كلمة او الفصالية لا ابرائية
وانه عطف على حذر او ذكر المقدر والمعنى ان التحذير منصوب
بتقدير حذر تحذيرا مما بعده او ذكر لاجل التحذير مما بعده او معمول
ذكر معمول المحذر منه اي معمول المحذر لكنه مكررا على انه من اقامة
الظاهر مقام المضمر للتنبيه على ان ذلك المعمول المحذر منه لا المحذر
كما في قوله الهي عبدك العاصي اتيتك عبدك مقام انا ظهارا الخ

للشروع والتذلل في استقام الكلام واندفع الاشكال وهو
ضربه بالعصا يقال حذفه بالعصا رماه به قال عمر رضه اياك ان تحذف
الارنبة وانما حذر ونهى عن ذلك لانه يقتله فلا يحل اولا
اتقيت رئيا من الاسد وانما يقال اتقيته اي حذرته كذا في القاموس
وحاصله ان اتقيت جاء متعديا الى المفعول على نزع الخافض
واما الحمل على تضمين معنى تبعد فتطويل للمسافة فالاولى ان يقدر
تبعد ابتداء لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده
لانه انما يتقي ويحترز عن الطريق لا ان يبعد الطريق مثل
نفسك نفسك فان المعنى تبعد نفسك عما يؤذيك فتبعد
فعلى هذا لا يكون نفسك محذرا منه فلا يكون بعض افراد
النوع الثاني الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير
منه ليس الا اتقاء عما فيه ضر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضر
وهي محذره بالنظر الى المآل لكن على هذا لا يتعين تقدير تبعد
كما هو مقتضى كلامه بل يجوز تقدير اتق ايضا واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت اي حدث
يعني ان المراد الفعل اللغوي لا الاصطلاحي اذ لا يفعل في نحو ضربت
اليوم الا الضرب لا لفظ ضرب الذي هو الاصطلاحي
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور اي يوجد ويلاحظ ويذكر
بهذه الحيثية فيوم الجمعة مثلا في قول شهدت يوم الجمعة وان فعل فيه
فعل الشهود الا انه لم يكن بهذه الحيثية اذ لم يقصد ذلك ولم يذكر لاجله

٢٠

٥٧

بل الحيثية وقوع الفعل عليه فيخرج عن التعريف لانه مفعول به لا مفعول
فيه ولا يخفى انه على اعتبار قيد الحيثية يستغني عن قيد الحيثية وان
كان لا بد منه لاخراج غير المحدود مثل شهدت يوم الجمعة الا
انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه يخرج قوله يوم الجمعة
يوم طيب بقيد الحيثية الا ان يكون لزيادة تصوير معنى المفعول
فيه وتحقيق ماهيته بان يذكر جميع ذاتياته وما يعتبر في ماهيته
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في والحد عندهم هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
مبهما كان الزمان او محدودا المبهم من الزمان هو الذي
لا يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والمحدود منه ماله
نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر وسنة
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل لان الزمان الذي هو جزء مفهوم
الفعل الماضي والحال والاستقبال والمبهم من الزمان والوقت كالحين
جزء منها وظروف المكان ان كان مبهما ذكر الضمير
وان كان مرجع جمعا لرعاية الخبر كما في قوله تعالى نحو خلفت هو ما اشتمل
فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله
بالمكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد
ان الضمير ان كان راجعا الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتداء
وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة
لما كانت بيانية كانه رجع الى المبتداء وان الاظهر ان الضمير
راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف

بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر

وفسر المبهم بالجهات الست اختلف في تفسير المبهم
من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء فان نحو خلفك وامامك
منتصب على الظرفية بالاتفاق مع انه ليس بنكرة وقيل
هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى ويخرج عنه
المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها
على الظرفية وقيل هو ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل
في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فالمكان لم يصر
فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي
هو خارج عن مسماه والموقت ما كان له اسم بسبب امر
داخل في مسماه كأعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين
تلك الاماكن ويرد عليه نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف
البيت مما لا ينتصب على الظرفية مع انه من المكان المبهم على
التفسير المذكور وقال الاكثرون من المتقدمين وهو الذي
اختاره في هذا الكتاب هو الجهات الست والموقت
ما سواها ثم قالوا احمل عليه عند ولدى وبين ووسط
الدار من الموقت على الجهات الست فانتصب انتصابها
لمشابهتها للجهات الست وقال المص وكذا احمل لفظ مكان
على الجهات لا للابهام فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا في مكان بل لكثرة استعماله نحذف منه تخفيفا
قال الرضي وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير
الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال

فان

فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع
بل يحول ابتداؤه وانتهاؤه كما يتحول خلف قداما واليمين شمالا
ومما يؤيد ذلك ما ذكره من التأبيد مبني على استعمال
العرب فان جاء استعمال العرب كما قاله فلا كلام فيه والا
فلا يصح التأبيد وذكروا في الاستدلال ان مصدره الدخول
والقعود في مصادر اللازمة اغلب وانه ضد خرجت وهو
لازم وان استعمال دخلت ونحوه مثل سكنت ونزلت مع
في كثير والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به ويختار النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت
سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية
وحرف النفي وحرف الاستفهام وفي الامر والنهي وعند
خوف لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف
وبالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة
صمت فيه ويستوي الامران في مثل زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه لاجله ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو لقيت زيدا فاذا يوم الجمعة
سار فيه لقصد تحصيله او لسبب وجوده اراد ان
ان المفعول له قسمان قسم يفعل الفعل لاجل تحصيله ويكون
غرضا ومقصودا من الفعل يحصل منه ويترتب عليه وهو
العلة الغائية للفعل لكونه علة بحسب التعقل ومعلولا بحسب
الخارج وقسم يفعل الفعل لاجل وجوده ويكون حاصلا وجو

قبل الفعل وهو العلة المؤثرة يكون علة في الخارج كقعدت عن الحرب
جبنا فان الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله فان قيل التأديب
عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل باعتبار تضمنه وهو
التأديب الادب وهو الاتصاف بمكارم الاخلاق
فانه اي المفعول له عنده متعذر مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له
هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناهما واحدا لاتحاد
اما ان يكون المراد بالضرب التأديب بالضرب كما قرره الرضي
فالمعنى ادبته بالضرب تأديبا او بان يراد بالتأديب ضرب
تأديب على حذف المضاف فالمعنى ضربته ضرب تأديب ورد
قول الزجاج بان المفعول له حقيقة مستقلة يفهم منه التعليل مقصودا
منه فلا يدخل في حقيقة اخرى لا يكون مقصودا منها التعليل او بحجة
تأويل نوع بنوع آخر لا تدخله في حقيقة ولما كان حجة الجمهور ظاهرة
يكون خلافهم مع الزجاج ظاهرا لا يكون فيه خفاء فلا تكث
قيد الظهور وقال ظاهرا وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب بالحاجة الى الشرائط
فحده عندهم هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه
في الفاعل والزمان ولما كان تقدير اللام يحتمل
كان التقدير عبارة عن مجموع الحذف والابقاء في النية وكان
الاصل بقاءها في اللفظ والنية لم يحتج في ابقائها في النية الى
شرط لان الاصل وهذا الشرط يوجب نكتة لانه بهذا الشرط
شابه المفعول المطلق فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر

فلهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الى تقدير اللام لان
التقدير بمجموع جزئيه لا يحتاج الى شرط وقيل انما عبر عن التقدير بالحذف
للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اذ لا مغايرة
بينهما الا باعتبار لان التأديب هو الضرب لقصد الادب والتقدير
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر كان المصدر فعل لفاعل الفعل
ومقارن لذلك الفعل في الوجود وكذلك المفعول له فعل لفاعل الفعل
المعلل مقارن له في الوجود واعتذر عن نصبه اي نصب
مع المانع عن اسناد الفعل اليه واقامته مقام الفاعل بان هذا مبني
على مذهب الاخفش وهو انه يجيز اسناد الفعل الى غير المتصرف
من الظرف مع بقائه على النصب جريا على ما هو عليه في الاكثر
وهو النصب اذ قد يجر بمن لان المراد بغير المتصرف ما لا يجوز
ان يجر عنه لكونه لازم النصب ويجر بمن وهذا الرأي ضعيف جدا
لانه جعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل واعلم ان الظاهر هو
ان المفعول معه وكذا غيره من المفاعيل مسمى بهذه الاسماء في الاصطلاح
رعيا فيها معانيها اللغوية كالفاعل والمبتدأ وغيرهما لان المراد
بها معانيها اللغوية كما يفهم من ظاهر كلام الشارح لفظيا
اي لفظيا فالمراد باللفظي الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل وبالمعنوي ما يستنبط
من معنى الفعل وهو على نوعين احدهما ما يكون في اللفظ مستوى به
نحو مالك وزيدا لان الجار متعلق بفعل ومعاني معناه وماشأنك
لان قولك شأنك بمعنى فعلك وصنعك والثاني ما لا يكون

في لفظه سوا بالعامل قوي نحو ما انت وزيدًا   اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه او معناه بتوسط الواو
قال الزجاج هو منصوب باضمار بعد الواو وكانك قلت
جاء البرد ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر هو المنصوب بنفس
الواو وقال الاخفش نصبه على الظرفية وذلك ان الواو
لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل
حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى
ما بعد الا بمعنى غير اعراب نفس غير وقال الكوفيون هو الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا
اي ما يدل على حدث فيعم الفعل واسمي الفاعل اراد بالفعل ما هو
اعم من الفعل وشبهه بقرينة مقابلة المعنوي وباتفاق احكامها
المذكورة ههنا بخلاف المعنوي فيكون من قبيل عموم المجاز
الا لم يجب العطف ولم يمتنع اشارة الى دفع ما اورد
ههنا وهو ان مثل ضربت زيدًا وعمرًا جاز فيه العطف مع انه
لم يكن فيه الوجهان اتفاقًا وذلك انه اراد بالجواز عدم الوجوب
والامتناع لا المعنى الاعم لكي يتناول الوجوب الخ
فالوجهان العطف لانه الاصل والنصب على المفعولية معه لان
فيه تكثير الفائدة   فتعين النصب هذا عندهم وذهب
جمهور النحاة الى ان النصب مختار لا واجب وذلك بينه
على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل ولا
فصل بين المبتدا قبيح لا ممتنع حيث لا يحمل على عمل العامل
قوله

المعنوي لضعفه   اي من حيث هو فاعل او مفعول اي باعتبار
قيام الفعل به ووقوع الفعل على المفعول والنعت تبيين هيئة
الذات كذا ذكره السيد في حواشي الوافية وهذا في الفاعل
والمفعول به الاصطلاحيين لان الفاعل ما اسند الفعل على جهة
قيامه به والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل فلا يرد ما قيل ان الحال
لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل تبيين هيئة ما قام به
الفعل او تعلق به وذلك لما لا يخفى ان الحال لا يقع الا عن الفاعل
او المفعول به الاصطلاحي وهو ما ذكرنا من قام به الفعل او وقع عليه
سواء وقع في التركيب فاعلا او لا كالمبتدا والخبر ونحوهما
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو دون الجمع فلا ينافي
الجمع فيقع الحال عنهما وعن احدهما والتفصيل ههنا ان الحال
قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبًا وعن المفعول به وحده
نحو ضربت زيدا مجردًا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدًا راكبا
فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال
جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن
وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدًا وان جاء حالان عن
الفاعل والمفعول معًا فاذا كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر
نحو لقيت زيدا راكبين وان كانا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما
كيف ما كان نحو لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا ويجوز على ضعف
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة

حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا منحدرا او مصعد
زيد بان يكون فاعلا او مفعولا لفعل او شبهه ملفوظه
ومنطوق في الكلام لا باعتبار امر مستنبط يفهم من مفهوم الكلام
كالخبر او المشار اليه الذي يفهم من لفظ هذا مثال
اللفظي الملفوظ حكاني هذا رد على ما ذكره بعض في الشرح ان
هذا مثال للفاعل المعنوي ووجهه بعضهم بان كونه معنويا باعتبار
انه غير ملفوظ ولا شك جواب سوال وهو ان يقال
ان معنى ها وذا اشير وانبه فكيف يقال انه ليس منطوقهما
بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبين الى المتكلم
فلا يكونان منطوقين بل مفهومات وقد يقال ان الاشارة والتنبيه
المنسوبين الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات
والانشاآت فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا مطلقا
مطلقا فيكونان منطوقين لا مفهومين فالاولى ما قاله النحاة
ان المراد بمعنى الفعل ما استنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته
كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما
وحرف الاشارة نحو ذا زيد راكبا وح لا يتوجه الرد على بعضهم
بتمثيل الفاعل المعنوي بمثل في الدار لانه اذا كان في الدار عاملا
معنويا فلا بد ان يكون فاعله فاعلا معنويا وهو من تركيبه
اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي
كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعله ولكنه ليس من تركيبه وصيغته

وهذا الصحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا لا على
ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو
انبه او اشير والتوبيخ زائد على الغرض فلو عرفت
وقع التوبيخ ضائعا لانه محكوم عليه في المعنى بدليل انك
لو الغيت العامل بقي زيد راكب فوقعا خبرا او مجزا عنه
ان جعلت ارجا حالا من كل امر واما ان جعلته حالا
من المستتر في حكيم فلا يكون مما نحن فيه فقوله غالبا قيد لاشتراط
كون صاحبها معرفة اي يشترط هذا الشرط وهو كون صاحبها
معرفة في الحال الذي يكون غالبا يوجد في اكثر المواد وهو ما يكون
ذو الحال فيه غير الامور المذكورة وليس قيدا لكون صاحبها معرفة
حتى يكون المعنى ان كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط
في مطلق الحال فينافي الاشتراط لان الاشتراط يقتضي عدم التخلف
والغالبية يقتضي التخلف وكانت مراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد يعني ان الارسال
يجي بمعنى البعث او التخلية وكل منهما محتمل وفي هذا رد على العلامة
التفتازاني وقال صاحب الفوائد ولم يذدها اي لم يطردها من زدت
الابل سقتها وطردتها والاشفاق الخوف والنغص بالصاد
المهملة والغين المعجمة والنون المفتوحتين مصدر نغص الجمل
بالكسر نغصا اذا لم يتم مراده وكذلك البعير اذا لم يتم شربه
والدخال بكسر الدال المهملة وبالخاء المعجمة والعطن ما حول
الحوض او البئر من مبارك الابل والمبرك المناخ جاي شتر خوابانيدن

كذا نقل عنه والمراد بالدخال هٰهنا مطلق المداخلة على طريق اطلاق
المقيد وارادة المطلق او المعنى على التشبيه اي على نغص نغص
الدخال لان الدخال خاص بالابل وان حمار الوحش ارسل
الاتن الى الماء مزدحمة ولم يمنعها من الازدحام ولم يخف عليها
من نغص الدخال على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال او على انه
لم يتم شربها بمداخلة بعضها بعضا ان يكون الدخال من المداخلة
كما قال صاحب الفوائد ووصف هو اي حمار الوحش على
موضع عال ينظر اليها خوفا من صائد يهجم عليها في الماء
فعلته جهدك الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة كذا نقل عنه وكذا في الرضي
متاول اي كون كل منها واحدا وكذا نحوه كذا قيل ولا حاجة الى
هذا التأويل لان المعنى والحال الواقع في هذه التراكيب متاول
بالنكرة اي على احد وجهي التاويل والافعل تقديرا انها
مصادر لافعال محذوفة ليست هذه الاحوال الفعلها في معنى النكرة
بل الاحوال الجمل المحذوفة انها معارف موضوعة موضع النكرات
يعني انها في معنى النكرات كذا قال ولا حاجة الى جعل اللام
للعهد الذهني او زائدة كما قيل ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين معرفة احترز عن نحو جاءني رجل وزيد الراكبين فانه
لم يجب هٰهنا تقديمها عليه كذا في الرضي فيما عدا
زيد قائما كعمرو قاعدا اي مما كان العامل المعنوي ذا حدثين اي
والا على حدثين فح يلزم ان يلي كل منهما اي من الحالين متعلقه

فيقدم احدهما على العامل المعنوي ويتاخر آخر كالمثال المذكور فان
العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث
المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق
بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث
المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو اي بخلاف ما
اذا كان العامل ظرفا او شبهه يعني يحتمل ان يراد بقوله بخلاف
الظرف العامل في الحال ويكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف ما اذا كان العامل في الحال لفظيا وكان
ظرفا فانه يتقدم عليه وان كان بمنزلة المعنوي في الضعف
عند الاخفش بشرط تقدم المبتدا خلافا لسيبويه ويحتمل ان يراد
نفس الظرف ويكون المعنى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف فان الحال وان كان مناسبا له لكون الحال
في معنى الظرف الا انه يتقدم على عامله المعنوي اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي فلا يجوز ان يراد بالظرف
عامل الحال اذ هو بعيد بان يخالف العامل المعنوي والظرف
اذا كان داخلا في العامل المعنوي لا يكون مخالفا له بل يتعين
ان يراد به نفس الظرف اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف
الظرف فانه يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف
قالوا ومن ذلك البر الكر بستين منه اي الكر منه بستين فمنه
حال والعامل فيه بستين اما اذا كان العامل المعنوي غير ظرف
فانه لا يتقدم الحال عليه اتفاقا صرح بذلك ابن برهان كذا

كما يقال القصعي وانت محدث على تجويز واو الحال
في المضارع المثبت كما هو رأي البعض او على حذف
المبتدأ اي وانا احب ويجوز ان يكون الواو للعطف
والانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه

في الرضي لانه تابع وفرع لذلك لكونه في حكم الصفة
ولعل الفرق خالف ابن كيسان الجمهور فجوز تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالظرف دون الاضافة فاحتاج الى الفرق فبين الفرق
بينهما كما ذكره الشارح والتاء للمبالغة جواب سؤال
تقرير السؤال ان الحال مذكر والتاء مؤنث والحال يجب
ان يكون مطابقا لذي الحال وتقرير الجواب ان التاء فيه للمبالغة
لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة للناس
عن الشرك والكبائر مبالغة والحمل تكلف وتعسف
وذلك ان المعنى انا ارسلناك الى جميع الناس والتاويلات
التي ذكروها لا يطابق هذا المعنى وايضا ان كافة لا تخرج عن النصب
على الحالية فلا يكون مصدرا ولا صفة مصدر محذوف
وهذا رد على جمهور النحاة قال الرضي وهو الحق لان الحال هو المبين
للهيئة كما ذكر في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه
المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وهذه الجملة
وان لم تكن معتبرة الا بعد اضماره في الطيب جواب سؤال
وهو ان يقال ان جنسية كونه مفضلا انما يعتبر بعد اضماره
في اطيب فيجب ان يلي الضمير الذي في اطيب وتقرير الجواب
ظاهر ويحمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لان
المحكوم به يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال
المحكوم عليه في نفس الامر ولا يصلح لذلك الا ما هو مفهوم بجزئيه
دون الانشائية الا بالتاويل لان الانشائية من حيث

هي انشائية لا خارج لها حتى يكون حالا من احواله في نفس الامر
لقوة الاسمية في الاستقلال لعل وجهه ان الجملة
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والاسمية منها من حيث
هي مستقلة باعتبار الاجزاء ايضا بخلاف الفعلية فان
جزء الفعل يقتضي الاسناد الى شيء فليتامل كنت
نبيا وآدم بين الماء والطين اي حاصل في ابتداء الخلقة
لم تفرغ من تصويره واجراء الروح فيه لعدم قوة الاستقلال
كالاسمية فلا يحتاج الى قوة الرابط فلا يكون الربط بالضمير
وحده ضعيفا فيقارنه مثلا اذا قلت جاء زيد
ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال
عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم
مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه مقارنه
في الدوام بقرينة حال المخاطب وهي الشروع
في السفر او تهيؤه فانه يتيقن بالمسافة والذهاب
اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
كذلك اي على يقين وفي هذا رد على الرضي حيث قال
لا معنى لقولك تيقنت الا وعرفته في حال كونه عطوفا فان
اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وذلك
ان المعنى تيقنت ابوته او اثبتها على يقين في حال كونه
عطوفا بخلاف غيرك بحالة فانه لا يكون على اليقين
او الاثبات على وجه التيقن لعدم الدليل على صحة
اليقين

قوله وارسلناك للناس رسولا اقول
لاشك ان كلا منهما الجملة الاسمية فلا يعد هذا
المثال فيما نحن فيه فتامل

اى شرط وجوب حذف عاملها دل عليه كون هذا على مذهب
من قال ان الحال المؤكدة يجئ بعد الفعلية ايضا كما هو الظاهر على ما قاله
الرضي نحو لا تعثوا فى الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين وانا انزلناه
قرآنا عربيا وارسلناك للناس رسولا وجعل كونها مقررة
لمضمون الجملة شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود
الحال المؤكدة ومنهم من جعلها شرطا لوجودها وقال ان الحال المؤكدة
لا تجئ الا بعد الاسمية فان قيل قوله رسولا انما يؤكد بعض اجزاء
الجملة وهو الارسال اذا اريد به معناه اللغوي اما لو اريد به معناه
الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب او شريعة
فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قلنا فح يكون المراد بالارسال
ايضا معناه الشرعي فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض
اجزاء الجملة فليتامل   انه حال مؤكدة من فاعل شهد فانه
مؤكد لما يستفاد من اسم الله تعالى من كونه قائما بالقسط اى
العدل   اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له
وذلك بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد
والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك
الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض ابهام
عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر
فى اصل الوضع وذلك كالعين فان الواضع وضع لمعنى
معين كالباصرة مثلا ثم وضع ذلك الواضع او واضع آخر
لمعنى آخر فجاز الابهام لاجل تعدد الوضع والاشتراك لا بحسب

الوضع

الوضع لان الواضع انما وضع لمعين كذا فى الرضي فعلى هذا يكون
عشرون وغيره مبهما بحسب الوضع لانه موضوع لمعنى مبهم
صالح لكل نوع من الدراهم والدنانير وغيرهما فلا يرد الاشكال
بان الموضوع له العدد والوزن والكيل ليس بمبهم وانما المبهم هو
المعنى المراد وليس بموضوع له   لكن الكامل اى عرفا
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله فى كل واحد
من جزئياته المعين على ما هو مختار الرضي او لكل جزئي منه
على الوضع العام والموضوع له الخاص على ما هو مختار بعض المحققين
فعلى الاول الابهام نشاء من تعدد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد
الموضوع له   فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب
الى زيد لان التمييز ههنا عن نسبة المنسوب اليه فى النسبة
يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف اى ما يقابل
نسبة الجملة ونسبة شبه الجملة ونسبة المضاف اى نحو
اضافته الى المنسوب اليه المقدر فيها لان المقدم ههنا مقابل
للنسبة لا الجملة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا
وطيبه ابا   اى ما يعرف به قدره ويبين المقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء
واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء
الارض ذهبا فان كان الاول يعرف به قدر الموزون
فهو الوزن كالمن وان كان الشئ يعرف به قدر المكيل فهو
الكيل كالقفيز وان كان يعرف به قدر الممسوح فهو المساحة

كالطسوج وان كان يعرف به قدر المعدود فهو العدد نحو عشرون
فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا
المراد بعشرون هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع
لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها
كذا في الرضي وهذا معنى قوله والمراد بالمقادير في هذه الصور
وانما اقتصر الشارح على دفع ما قيل ان المص لم يذكر
مثال المساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ووجه الدفع
ان مقصوده بيان ما يتم به المفرد من التنوين والنون والاضافة
لا بيان اقسام المقادير حتى يستوفي اقسامها ولهذا اكتفى
اقسام الوزن لان المضاف لا يقتضي ثانيا للزوم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف في المعنى
في مثل على التمرة مثلها زبدا نسبة المثلية الى الزبد والنوع
انما هو نسبة المثلية الى التمرة وان كان يتم بها الاسم
لكن تمامها لا لكونها في آخر الاسم بل في اول الاسم
وهو ما يشابه اجزاؤه بان يتحد حقيقة الكل والجزء كالماء فان
حقيقة الماء والقطرة منها واحد كالابوة فان الابوة الكل
الذي هو ابوه لمجموع الاولاد حقيقة وحقيقة كل منها واحد
كالماء والزيت فلا حاجة الى التقييد بقوله ان كان
له اجزاء لئلا يرد نحو ابوة كما قيل
تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر الفاضل صاحب

٦

الحواشي الهندية ولا يخفى ان ارادة حصص الجنس الحاصلة بالخصوصيات
الشخصية بالانواع بعيد ولعله اشار الى ذلك بقوله ويمكن
وقد اجيب عنه ايضا بان حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة لانه لما جاز
التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان
كل ما هو جار في الاعم جار في الاخص لوجود الاعم في الاخص وفيه ان
هذا غير مسلم فان التقسيم الى الانواع جار في الجنس مع انه لا يجري
في النوع فانه انما ينقسم الى الافراد لا الى الانواع فانظر الذي
اورده صاحب الحواشي الهندية ظاهر اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد فيشمل التثنية ايضا وقيل المراد الجمع اللغوي
فيتناول التثنية ايضا او المعنى ان وجد التمييز اراد
انه يحتمل ان يرجع الضمير الى التمييز ويكون المعنى ان وجد التمييز وانما
ابعد هذا الاحتمال مع انه خلاف الظ لان الكلام في احكام المقدار
لا في احكام مطلق التمييز والا لما كان لتوسيط هذه الاحكام
بين احكام المقدار واحكام غير المقدار وجه لان تمام الاسم
بها يقتضي تمييزه لا جواز الاضافة لا نوح يشبه الفعل التام بفاعله
فينصبه فلا يلايم ترتب جواز الاضافة عليه وتعليقه به بخلاف
الالتباس بتنوين المقدار ونونه التي للتثنية فانه ليس فيه نبوة
كما في سائر الاسماء المنونة التي اضيفت هذا واذا
تحققت ما تلونا عليك ظهر لك ان ليس هذا المعنى مناسبا
للسياق كما قيل بناء على ان هذا الكلام سوق لبيان التمييز
انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين

من رمضان فالاول على تقدير الاضافة الى التمييز والثاني على تقدير الاضافة
الى غير التمييز لان اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في غير تكرة
مع تخفيفه اي بحذف التنوين والنون لان الاصل في المبهمات
المقادير لتوغلها في الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين
مثلا بخلاف غير المقدار نحو خاتم حديدا فانه وان كان مبهما باعتبار
كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ليس ابهامه كابهام عشرين
فهو اولى بالنصب الذي هو نص على كونه تمييزا كان
الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة اي في نسبة
حاصلة في جملة لان الذات المقدرة ليس نفس النسبة
فالذات المقدرة في نسبة طاب الى زيد في نحو طاب
زيد نفسا هو الشيء اي طاب شيء زيد نفسا فالتمييز يرفع الابهام
عن الذات المقدرة زال عن نسبة لان ابهام النسبة وتعينها
بحسب ابهام المنسوب اليه وتعينه لا بحسبها في نفسها وهذا لنفي
قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى لان قوله طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا في قوة طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا كما ذكره فالنفس عين المراد بالعين موجود قائم بنفسه
وبالعرض موجود قائم بغيره وبالاضافي نسبة بين الشيئين وغيره
كالابوة وفيه خير كثير للعرب اذ به كان معاشهم
فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه في موضع التحيز

قوله والعلم اشارة الى التمييز الذي
لا يصح ان يكون نفس ما انتصب عنه وصفة
متعلقة ايضا بل هو صفة نفسه

قوله والاب يعني اضافي يحتمل الامرين اي نفس
ما انتصب عنه وان يكون صفة متعلقه

اي من خيره واضافوه الى الله تعالى تعظيما لشانه وقصدا للتعجب منه
لان الله تعالى هو منشئ العجائب فمعنى لله دره ما اعجب فعله
ثم ان كان اسما غير صفة يصح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح
ان يكون نفسه كابا او صفة لنفسه كالابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه
يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون لنفسه وعبارة عنه نفسه
متعلقه وعبارة عنه ايضا كما في طاب زيد ابا فانه يصح
ان تريد ابوة ابيه له وان لم يصح جعله لما انتصب عنه اي لم يصح
ان يكون نفسه ولا صفة نفسه فهو متعلق له لا غير هكذا ذكره الرضي وغيره
من الشارحين والشارح خالف في ذلك وجعل نحو كالابوة
من الراجع الى المتعلق لا اليهما ولا اله في ذلك من مستند والحق ان
المعنى ان التمييز ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي يكون
راجعا بان يكون صفة له جاز ان يكون راجعا اليه والى متعلقه
بان يرفع الابهام عن صفته او صفة متعلقه نحو طاب زيد
ابا وابوة فانه يحتمل ان يراد ابوة نفسه وابوة ابيه ويتعين
بحسب القرائن وان لم يصح جعله لما انتصب عنه اي لم يكن
راجعا الى ما انتصب عنه بان لا يكون صفة له ولا يرفع
الابهام عنه نحو طاب زيد دارا قال السيد الشريف في حواشي
الرضي الظاهر انك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في
ان الكافي من زيد فاذا ابهم رجوليته او علمه او شهادته فاذا
قلت رجلا كان المقصود رجوليته واذا قلت شهيدا
كان المعنى شهادته على هذا ينبغي ان يضاف بهما شيئا

الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجولية وما ذكره الشارح اى الرضى
ههنا وفيما تقدم مبنى على ان الابهام فى ان الذات الكافى
الذى هو زيد ماذا فيكون التردد فى ذات موصوف
بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك
فيفسر بذات مع صفة الشهادة والحق ما ذكرنا وكذا
الحال فى طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد
فان حاصله طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو
ابوته وكذا معنى لله دره فارسا لله دره فروسيته ومعنى عز
قائل عز قائليته وعلى هذا القياس نظائره فتامل انتهى واعترض
الرضى وقال ما كان ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد
رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه
وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
وقيد الشارح بقوله بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه ليندفع
الاعتراض المذكور وقد يقال لو سلم كون رجلا نصا فى المنتصب عنه
فيكون علما نصا فيه فيخرج المنع اذ لا فرق بينه وبين طاب زيد
ابوة وقوله لما انتصب عنه معناه ان نسبة الطيب الى زيد فى
مثل طاب زيد ابا صارت سببا لانتصاب التمييز عنه فكلمة
عن بمعنى اللام اى لاجله او المراد ما انتصب عنه ظاهرا والا فالتمييز
فى الحقيقة عن النسبة فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك
المعنى اى انتبانها النوعية وانما تفيد الانتبان الشخصى
اى مع مطابقتها اياه او مع مطابقته اياها ينبغى يحتمل ان يكون طبقه

واضافة

٦٧

من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك او من اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك واحتملت الحال يعنى ان
التمييز عن النسبة ان كان صفة كانت له وطبقه كما هو رأى
الاكثر ويحتمل الحال كما هو رأى البعض لان الاكثر بنى على انه
تمييز وبعضهم قالوا انه حال لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
الا ان بعضهم رجح الاول وقال فى الشرح والصحيح انه تمييز لان المعنى
على مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد
بحال الفروسية قال الرضى وانا لا ارى بينهما فرقا لان
معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدح فى غير حال الفروسية
الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه فى حال فروسيته
قال السيد الشريف اعتبر بعضهم ان العامل هو التعجب نفسه او المدح
نفسه فكانه قال على سبيل انشاء التعجب تعجبت منها فارسا
فان جعلته تمييزا كان المعنى تعجبت من فروسيته وان جعل حالا
كان المعنى تعجبت منه فى حال فروسيته فتقيد انشاء التعجب
بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح الرضى اعتبر معنى
نحو وجعله عاملا فى التمييز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا
انتهى وذلك ان مقصد بيان حسن الفروسية وهى انما تكون
فى حال الفروسية فالحاصل ان ههنا امورا ثلثة التعجب
والمدح والحسن فاعتبر بعضهم احد الاولين وجعله عاملا فى
التمييز والحال وتبين الفرق بينهما والرضى زاد معنى الحسن

وهو بحث لان التعجب انما يكون من حسنه وكذا المدح لا يكون الا

بحسنه وحقيقته لم تتبين الفرق بينهما فكانه قال حسن فروسيته

او بحسن الذي في حال فروسيته التعجب منه او امدح به

ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق

وكذا اذا كان افعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او بمعنى

الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بها اذا كان فعلا صريحا

او اسم فاعل او مفعول فالاصح ان لا يتقدم عليه وجوزه

المازني والمبرد والكسائي نظرا الى قوة العامل فقوله من الفعل

الصريح وغير الصريح تعميم للفعل ليشمل اسم الفاعل والمفعول

مشابهة ضعيفة وهي كونه تاما كما ان الفعل تم بفاعله

انهجر سلمى الاستفهام للانكار يعني لم تهجر واراد

بالحبيب نفسه والمعنى لم تهجر سلمى ولم تترك حبيبها بالفراق ولاز

ايضا على هذا الوجه وهو ان يكون ضمير كاد للحبيب

ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه وذلك بان يكون تانيث

ضمير تطيب باعتبار انه راجع الى الحبيب بناء على ان نفسا

تمييز عنه وعبارة عنه وهو تكلف وتعسف كما لا يخفى ولا يصح في

المستثنى لم يعرفه لكونه مشتركا بين المتصل والمنقطع

او لكونه حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع فلا يمكن جمعهما

في حد واحد لان مفهوميهما حقيقتان تختلفان ثم حدهما

بحد واحد باعتبار اللفظ كان يقال ما يطلق عليه لفظ المستثنى

في الاصطلاح لان تختلف الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ بان يطلق

على كل منهما اللفظ المشترك وانما قال في الاصطلاح للاحتراز عن المخصص

نحو اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة ولما كان تقسيمه يتوقف

يتوقف على معرفته ومعلوميته وكان معلوميته بهذا الوجه غير

محتاج الى التعريف وكافية في تقسيمه لم يعرفه وقسمه الى قسمين

هذا على تقدير الاشتراك او المجاز واما على تقدير التواطي فيمكن حده

باعتبار المعنى المشترك بينهما وهو ما دل على مخالفة بالا غير الصفة

واخواتها وتمام تحقيقه في شرح مختصر الاصولي او لم يكن نحو

جاءني القوم الا حمارا فان حمارا ليس من جنس القوم لان القوم مختص

بالانسان قال في الصحاح القوم الرجال دون النساء

وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع لان قوم كل نبي رجال

ونساء بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور

بعد الا واخواتها وذلك انه مذكور في تعريف قسميه فيعلم انه

مشترك فيهما فيعلم ان المستثنى مطلق هو ذلك المشترك هذا ويعلم

ان المتفطن له حقيقة المستثنى وقد صرح المص في شرحه انه تعريف

باعتبار اللفظ قيد به وانما قيد به لان المذكور بعدها

يتبع ما قبلها في الاعراب نحو جاءني رجال الا زيد ورايت

رجالا الا زيدا ومررت برجال الا زيد واعترض الرضي بانه

لا حاجة الى قوله غير الصفة لان الكلام في نصب المستثنى وما كان

بعد الا الصفة ليس بمستثنى فاشار الشارح الى ان هذا القيد

ليس للاحتراز وانما هو بيان للواقع فقيده به لئلا يذهل عنه

وانما يلزم الاستدراك لو كان للاحتراز لان ما بعد الا للصفة

٦٨

خارج بقوله وهو منصوب اى المستثنى ولا حاجة بهنا

الى قيد آخر اشار بذلك الى دفع ما قيل انه لا بد من قيد آخر وهو

ذكر المستثنى منه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه بهنا منصوب

على الظرفية لا على الاستثناء وذلك ان الكلام فى نصب

المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء او على الظرفية او على المفعول

كما فى عدا او خلا او على الخبرية كما فى ليس ولا يكون اذ لا نسبة

بمعنى انه جزء ما نسب اليه الفعل او معناه فهو شئ يتعلق باحدهما

معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول فى كونه بعد تمام الكلام

لامتناع تقديم البدل على المبدل منه لو لم يجب النصب

لكان تابعا للمستثنى منه على البدلية والبدل لا يتقدم على المبدل منه

لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء اذ لا يتصور

فيه الا بدل الغلط اما بدل الكل والبعض فظ لعدم المجانسة

واما بدل الاشتمال فلانه يشترط فيه ان يكون التابع منتظرا له

عند ذكر المبدل منه ولا انتظار بهنا لان المستثنى اخذ اجنبيا

منقطع التعلق عما قبله وايضا فى بدل الاشتمال لا بد ان يكون

ضمير المبدل منه احدهما ما يكون قبله اسم يصح وقوع

المستثنى موقعه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك كما جاءنى احد

الا حمارا فانه يصح ان يقال الا حمار اذ المجئ يتصور من حمار وثانيهما

ما لا يصح حذفه ولا يصح وقوع المستثنى موقعه وذلك بان يفسد

المعنى كما جاءنى احد الا حجرا اذ لا يتصور المجئ من حجر وكما زاد

هذا المال الا ما نقص فانه لا يصح ان يقال ما زاد الا ما نقص اذ لا يتصور

ان يتصف النقصان بالزيادة وكلا عاصم اليوم الا من رحم فانه لا يصح

ان يقال ليس احد الا من رحمه الله اذ ليس المعنى عليه فالاستثناء

منقطع اى لكن من رحمه الله يعصمه لا الجبل كما زعم ابن نوح عم حيث

قال سآوى الى جبل يعصمنى من الماء وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء

متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم لا المرحوم فيكون الاستثناء

ايضا متصلا هى ام الباب اى اصل فى الاستثناء

لانها الموضوعة للاستثناء بخلاف غيرها فانها فى الاصل لمعان اخر ضمنت

معنى الاستثناء وفا عليها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل هذا مبنى

على اختلاف الاقوال فالقوم جعلوا الضمير راجعا الى البعض لا لانه لا يستقيم

تقدير الكل فى جاءنى القوم زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده

ظاهر فقدر فيه وفى اخواته طردا للباب واستشكله الرضى بان

المعنى فى جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا

ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو

الكل ثم قال فالاولى ان الضمير فيهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم

اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى

وقيل المراد البعض المطلق فكانه قال خلا البعض منهم زيدا فلا يكون

زيد داخلا فى المجائى وقيل الضمير لمجائى المفهوم من المجئ اى خلا المجائى

زيدا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية وانما

لم يجعل فيهما النصب على الظرفية كما فى ما خلا وما عدا لان ما فى ما خلا

وما عدا مصدرية تجعلهما فى تأويل المصدر فلا جرم يجعلان الظرف

بتقدير الوقت بناء على انه يحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية

او لتباذين اسم الفاعل على كل كلا فيهما فانهما ظاهران فى كالية

اى وقت خلوهم او خلو جنبهم وانما لم يقدرا وخلو بعضهم

او خلو تجانى كما قدره بعضهم ههنا ايضا التفادا بما سبق

وعن الاخفش انه اجاز نحو بهما وكذا عن الجرمي ولعل هذا النقل

لم يثبت عندهم اولم يعتد به والظاهر انه لانه قرر فى شرح

المفصل خلية لهما على سبيل الجزم ونفى كونهما جارين وقال الرضي ودعم

الجرمي على ان ما زائدة ولا يتصرف فيها يعني ان جميع هذه

الافعال من خلا الى لا يكون اذا كانت واقعة فى الاستثناء

بان يجي منها غير تام من الصيغ الاربعين واما اذا فارقت الاستثناء

رجعت الى ما كانت عليه قبل الاستثناء من التصرف ان كانت

الاستثناء متصرفة اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون

متأخرا عن الا وانما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل مع انه يمكن

فيما بعد الا بدلا منه فيه كما اختاره جميع الشارحين لان كلام

فى التقييد فيشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات

الاستثناء لان المستثنى يكون معمولا لتلك الادوات فلا يكون معمولا

لعامل البدل منه بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا

هو مختص بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل فى غير الا فلا يختص فى هذا

التوجيه كما نبه لان حكمها قد علم فيما سبق وهو

وجوب النصب فعلم انها ليست من محال الابدال فاكتفى به

فلم يشترط عدمها للاحتراز عنه ان النصب على الاستثناء

انما هو بسبب التشبيه بالمفعول اى فى كونه بعد مسند ومسند اليه بواسطة

الا

الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة واكثر العوامل

النحوية تعمل بغير واسطة ولانه يدل على انه مقصود على انه جزء الكلام

اذا كان المستثنى منه مرفوعا ولانه يدل على النطابق فى الكلام

فى الاعراب على حسب العوامل اعترض عليه بانه

بتقطن عامل المستثنى منه ان كان المراد نحو ما مررت

الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل

المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله واجيب عنه

باختيار الشق الاول ويقال الجار بزيد عامل المستثنى منه انتقل

الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله

ويشكل بانه لو انتقل عامل المستثنى منه الى المستثنى لبقي المقدر

نحو ما مررت الا بزيد شيئا ويكون المعنى عليه وليس كذلك

ويمكن ان يقال ان المعنى ويعرب المستثنى باعراب يقتضيه

عامل المستثنى منه فى المستثنى اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه

والجر فى بزيد وان لم يكن يقتضيه عامل المستثنى منه بشخصه الا انه

بنوعه فتامل ليفيد فائدة صحيحة المراد بالفائدة الصحيحة

وكذا باستقامة المعنى ما يقصده العرب فى كلامهم سواء

كان صادقا او كاذبا لا المطابقة للواقع كما قيل ولا شك

ان العرب لا يقصدون ما هو مقصود وان النحوي يبحث

عن احوال المركب من حيث افادته ذلك كيف وقد

علماء المعاني والبيان ان النحوي يبحث عن اصل المراد وصاحب

المعاني عن الزائد على اصل المراد فلا يرد ما قيل لا يبحث للنحوي

قوله نحو قولك كل حيوان ان تحرك فكه الاسفل ... لا يخفى عليك ما في كلام الشارح قدس سره من مخالفة لان المستثنى في هذا المثال ليس بمفرغ لان المستثنى منه فيه مذكور والقول بان ... لا يصح ان يثبت فيه حكم الايجابي على سبيل العموم ويفهم منه ... خلاف ظاهر كلامه فان قولك بان يكون حكم الاستثناء ... تمثال ما نحن فيه بالقياس فيكون نظيرا لا تشبيه ... على نهج واحد كما لا يخفى ... الا التمساح فتأمل

عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفية التركيبية

اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا فلا يفيد

فائدة صحيحة وان كان يفيد فائدة ما في الجملة اذ تحصيل الخبر الكاذب

تصور غير حاصل او تصديق غير يقيني الا التمساح فانه

يحرك فكه الاعلى عند المضغ الا بعد تخصيص المستثنى منه

بكل احد من جماعة مخصوصين كالايام والاسبوع والشهر

كما مر فيكون المعنى زيد ثبت دائما على جميع الصفات

الا صفة العلم وانما كان المعنى هكذا لان النفي اذا دخل على النفي

افاد الايجاب الدائم كذا في الرضي فيلزم ثبوت دوام

فلا يستقيم لان من جملة الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود

والنوم واليقظة فلا يجتمعان الا صفة العلم فانه ليس له

قابلية واستعداد اصلا ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه

شيئا اعم يعني لو جعل المستثنى منه شيئا اعم ويكون المعنى

ما زيد شيئا اعم من ان يكون مجرد شيء او مع امر زائد

عليه الا مجرد شيء كما كان عليه عند وجوده وخروجه في هذا

العالم فلا يعتد به لكونه ساذجا لكان ادق والطف

لما فيه من الدقة واللطف في اعتبار عدم الاعتداد به

وهو كونه رجلا ساذجا بخلاف ما اذا ضم اليه قوله كما كان

على ما في بعض النسخ فان عدم الاعتداد به باعتبار انه

ضم اليه امر زائد يوجب عدم اعتبار الاعتداد به

وفي الصورتين الاخيرتين يعني انما تعذر البدل على اللفظ

في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على لفظ المستثنى منه

وقيل لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا بالنصب

فلا جرم يكون ما ولا مقدرين حقيقة او حكما بعد الا ليعملا فيه

ولا يقدران عاملين بعدها لا حقيقة اذا كان البدل في حكم

تكرير العامل او حكما اذ لم يكن بتكرر العامل واكتفى بدخوله على المبدل منه

واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير بعد الا لانهما عملا للنفي وقد انتقض

النفي بالا فلا يعملان فلا يقدران عاملين بعدها لا حقيقة ولا حكما هذا تقرير

الشارح رحمه الله وقد قرره بعض الفضلاء في الشرح وهو الاحسن المطابق

للتقرير في الصورة الاولى بخلاف تقريرهم فانهم قرروا في الصورة

الاولى يكون من مقدرا وجعلوا في الصورتين الاخيرتين التقدير بمعنى

الفرض يعني انهما لا يفرضان عاملين بعد الا لانهما عملا للنفي وقد

انتقض النفي بالا فلا عمل للا في محله القريب فلم يعتبر وههنا وجه آخر

ذكره بعضهم في الشرح فقال ايضا فانه يؤدي الى باطل لان الا تقتضي

ما بعدها وما ولا يقتضيان نفيه فيصير مثبتا ومنفيا ثم اورد على هذا

التعليل بسؤال واجاب عنه وتقريره على ما قال انك اذا قدرت

ليس بعد الا فقد صار ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال فنقول

ان ليس له جهتان احدهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما

كان لاجل الفعلية لا لاجل النفي والحاجة ههنا انما هي باعتبار

الفعلية لا باعتبار النفي فيقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي

فوزانها وان كانت لفظة واحدة وزان قولك ما كان

زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت

شيئا بعد الا في مسئلة ما كان انما يقدر العامل الذي هو كان بغير
نفي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مسئلة ليس زيد شيئا
الا شيئا لا يعبأ به انما تقدر ما مجردا عن معنى النفي وانما وقع الاشكال
من جهة كونها لفظة واحدة افادت افادة قولك ما كان
فاعله مضمر في مرجع الضمير اشكال اذ لا يعلم الى اي شيء يرجع
ولهذا ذهب الاكثرون الى انه حرف جر وذهب الفراء
الى انه فعل لا فاعل له اللهم الا ان يرجع الى المتعقل في الذهن كما في نعم
رجلا زيد ولهذا قال الشارح برّاه الله لان الله تعالى وتقدس ثابت
في ذهن كل احد الا انهم لم يذكروه في غير باب نعم وضمير الشان
ومعناها تنزيه المستثنى وذلك ان حاشا اذا استعمل
في الاستثناء فتجيزه فمعناه تنزيه الاسم الواقع بعده من سوء
ذكر في غيره او فيه فالمستثنى به الا في هذا المعنى اذ هو خ
باعراب موصوفه كما هو في حكم سائر الصفات بل سائر التوابع
على التفصيل المذكور فيما سبق وهو وجوب نصب المستثنى
في الموجب التام والمستثنى المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل
في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
القوم غير حمار بالنصب وما جاءني القوم غير زيد بالرفع على البدل
والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد
وما مررت بغير زيد بالاعراب على حسب العوامل
فكأنه لما لم يجز للمستثنى انما قال كأنه لانه لم يعرف ما بعد غير على

التفصيل

على التفصيل السابق حقيقة وانما هو صلاحية ان يكون كذلك لكونه
مستثنى فكأنه اعرب وانتقل اعرابه الى غير بطريق العارية
حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة ومعنى
حمل غير على الا في الاستثناء انه صار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا
ولا يعتبر مغايرته ذاتا وصفة كما كانت في الاصل ومعنى حمل الا عليها
في الصفة انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها اي واقعة
بعد متعدد ويعني ان المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا
كالرجال او لا كالقوم والرهط ليوافق حالها صفة حالها
اداة استثناء يعني انما اشترط هذا الشرط لاجل توافق حالها والا
فلا دخل له في تحقق تعذر الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
لا يشترط فيه التعدد بل التوافق فلا ينتقض بنحو قولنا جاءني رجل الا زيد
بالرفع فانه يصح ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد لا يقال
بالتمام هذا الطريق التمثيل والا فلا احتراز به عن مطلق الجموع المعرفة
سواء كانت مضافة نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا او اسم
اشارة نحو جاءني هؤلاء الا زيدا او اسما موصولة نحو جاءني الذين
لقيتهم الا زيدا فان المستثنى في المستثنى منه بجماعة المعين المعهودة
ان كان داخلا فالاستثناء متصل والا فمنقطع فلا يتعذر الاستثناء
ولكن لما كان نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان القاعدة
لان النادر في حكم المعدوم فلا ينتقض القاعدة به ولما
لم يكن بالا آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد آلهة اي لا يكون في الله تعدد

وقوله تخالف عنا اهل اليمامة نابغي وما تقيدت من اهلها لسوانا

بان يكون مع اثنة آخر بان الاثنين بهما الفرقان كما تقرر في محله ثم ان
الفرض انتفاؤها وكل اخ مفارقه كل اخ مبتدأ ومفارقه
خبره والعمر والعمر بمعنى البقاء المستعمل في القسم الفتح وهو مبتدأ
محذوف الخبر اي قسمي والفرقدان كوكبان من بنات النعش
الصغرى قريبان من القطب يطلعان دائمًا في اكثر الآفاق
الشمالية لا ان يطلع احدهما ويغرب الآخر حتى يفارق احدهما
الآخر لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت
مكان زيد فكان سوى بمعنى مكان ثم استعمل سوى كما كان
لفظ مكان قائم مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي
مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا
قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدًا لم يأتك فتجرد عن معنى
البدلية ايضًا لمطلق الاستثناء فسوى بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء كذا في الرضي ولم يبق سوى العدوان
عطف على قوله صرح في البيت السابق فلما صرح الشر تبين
وهو عريان وسوى فاعله والعدوان بضم العين الظلم الصريح
والعريان ودناهم اي جزيناهم من الدين وهو الجزاء يقال دانه
دينًا جازاه وهو جواب فلما وصرح الشر بمعنى انكشف وظهر
اي كشفه واظهره وفي بعض النسخ مكان صرح اصبح وهي تامة وكذا
بمعنى دخل في الصبح والمساء الشر والمعنى لما ظهر الشر كل الظهور
ولم يبق بيننا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح وتجاوزوا الحد
بالانتقال الى استعمال الظلم جزيناهم بمثل ما ابتدؤنا به

وسنوا

وسنو فيها اي كان واخواتها في قسم الفعل حيث بين فيه احكامها ... واحكامها
والمراد ببعدية المسند لدخولها حاصله ان المراد ان يكون
الخبر مسندًا الى الاسم بعد تقرره خبرًا لكان بل كان قبله فلا يصدق
على نحو يضرب انه مسند الى ابوه بعد تقرره وجعله خبرًا لهذا الا انه
يرد عليه انه مسند الى الاسم في حين تقرره خبرًا وجعله خبرًا لكان اذ
لا يتصور تقرره خبرًا سابقًا على الاسناد الى الاسم اذ هما يحصلان
معًا حين التكلم بالتركيب اللهم الا ان يقال لما اذ لا يكون الا مسندًا
الى الاسم قبل تقرره خبرًا وهذا الاعتبار في المعية وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيًا وقوله وكذلك اذا انتفى
فالطلاق معه ليس على ما ينبغي اي عامل خبر كان فالضمير راجع
الى خبر كان لا لمجموع خبر كان واخواتها فلا يرد اعتراض الرضي
بان ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته فالوجه الاول اقوى لقلة الحذف فيه لانه حذف من الشرط
كان واسمها ومن الجزاء المبتدأ فالمجموع المحذوف من الشرط
والجزاء ثلاثة اشياء وايضًا هو قوي من جهة المعنى بخلاف
الثالث والرابع فان المراد ان كان نفس عمله لان
له اعمالا في تلك الاعمال خير ويكون جزاءه تلك الاعمال باعتبار
تضمنه ذلك الخير والرابع اضعف لكثرة الحذف فيه لانه
حذف في الثاني من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء كان
واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء خمسة اشياء

وتبح والثالث دون الاول وفوق الرابع لانه حذف فيه [illegible]
من الشرط كان واسمها وكذا آخر اجزاء في الثالث من الشرط
كان وخبرها والجار والمجرور من اجزاء المبتدا فالمحذوف فيها اربعة
اشياء [illegible] الثاني الحذف مع آن فانقلبت الضمير المتصل
منفصلا لعدم ما يتصل به وادغمت النون في الميم
لتقاربهما في المخرج الا حذف اللام وايضا فيه ما مزيدة
للتاكيد لا للتعويض كما في اما تخافن لانه يذكر الفعل بعدها كذا
في المفصل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشعر به كلام
الشارح قال الرضي ويحذف كان مع اما المكسورة قليلا
قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة ولعل المص لم يذكر
اما المكسورة لاجل هذا الاختلاف لما ذكره الشارح اذ لا لام
فيه اذ يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام بخلاف المفتوحة
فانه لا يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى انطلقت لاجل
انطلاقك اي لنفي صفة الجنس وحكمه اي خبره لان
المنفي في الحقيقة انما هو خبره لا نفي الجنس لانه ليس كله ولا اكثره
يعني انه ليس كله من المنصوبات
من المنصوبات الا ان بعضه من المرفوعات وبعضه من المبنيات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات حقيقة ولا اكثره منها لان المنصوب
منه اقل فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول به
والمفعول له وغيرها فان جميعها كالمفعول المطلق او اكثرها كالمفعول به
وغيره فانها قد تكون مبنية وقد تكون مجرورة من المنصوبات
هذه احوال مترادفة الاحوال المترادفة احوال

تجاوزا بان يعطي للاكثر حكم الكل بخلاف غيره من المنصوبات

واقعة

7

واقعة من ذي حال واحد والمتداخلة احوال كل منها واقع عن ضمير
حال سابق فاشار المصنف الى ان هذه الاحوال اما من قبيل
الاول او الثاني فحكمه غير ذلك وهو وجوب الرفع
وقوله لك على ما في بعض النسخ المشهورة من تتمة المثالين ليكون
كلاهما كلاما تاما والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
مع ان الفتح اولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا واجاز
ابو عثمان فتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته لسائر المبنيات مع لا لنفي
الجنس وطرد الباب على نسق واحد وبعضهم ينونه مع كونه
مبنيا لكون هذه التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية لانها من خواص الاسم القوية
لكونها مما يتغير به نفس مدلوله على سبيل منع الخلو
فيجوز الجمع بينهما بان يكون معرفة ومفصولا بينه وبين لا كلا في الدار
زيد ولا عمرو فلا تمتنع اثر لا النافية للجنس فيها فلا يكون بينها
تعلق معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ وايضا فيخرج عن وضعها
فلا تعمل لانها انما تعمل لمشابهة ان باعتبار انها للمبالغة في الاثبات
اذ معناه التحقيق والتاكيد لا غير فلضعف عمل لا في الاثبات
مع الفصل لانها انما تعمل لمشابهة ان [illegible] التي تعمل لمشابهة
فعند وجود الفاصل تضاعف ضعفها لاشتهاره
رضي الله عنه بهذه الصفة فيجعل كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون
موسى اي لكل جبار قهار فيصير موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى

المذكور لان الظاهر ان تنوينه للتنكير بسبب حذف
اللام التي للتعريف والتنكير فيه بنفسه لا يتصور الا بالتاويل
بالفيصل قيل هذا قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون عند
القضاء ومعناه هذا حكم وليس علي حاضرا لا حول ولا قوة
الا بالله اي لا رجوع لنا عن المعصية ولا قوة لنا في الطاعة الا
بتوفيق الله بحسب اللفظ اي حركات الاعرابية والبنائية
واما بحسب التوجيه فتزيد على خمسة وذلك ان التوجيه في الوجه
الاول كونها لنفي الجنس في فتحهما وفي الوجه الثاني كونها لنفي الجنس
في فتح الاول وكونها زائدة لتاكيد النفي في فتح الثاني وفي الوجه الثالث
كونها لنفي الجنس في فتح الاول وكونها زائدة لتاكيد النفي وكونها
ملغاة في رفع الثاني كما في لا رجل ولا امراة وفي الوجه الرابع كونها
ملغاة مع كونها لنفي الجنس في رفعهما لضعف لا في العمل وقد حصل
شرط الالغاء وهو تكريرها سواء الغيتها كما في هذا الوجه او لغيت
الثانية كما في الوجه الثالث وفي الوجه الخامس كونها بمعنى ليس
في رفع الاول وكونها لنفي الجنس في فتح الثاني فصار التوجيهات
ثمانية والوجوه خمسة فقوله بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
رد على من توهم وجها سادسا وهو عكس الخامس نظرا الى
اختلاف توجيههما باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغاة
وذلك انه لم يقصد عد الوجوه باعتبار توجيهها كذا
ذكره في شرح المفصل وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة كذا في التحقيق يقال اذا كان قوة منصوبا بكون

معطوفا

معطوفا عطف مفرد على مفرد فيكون لا الاول عاملا فيه ايضا فلا يكون
له خبر آخر اللهم الا ان يقال انه من قبيل العطف على معمولين بحرف
واحد وضعف وجه ضعف رفع الاول والمضعف
هو الرضي ويمكن ان يقال انهم لما وجدوا الوجه الخامس ضعيفا
تبينوا اضعفه بهذا التوجيه فيكون من قبيل البرهان الاني وليس
من البرهان اللمي حتى يلزم ما ذكره والا يلزم ان يكون
منصوبا ومرفوعا بناء على انه خبر لا بمعنى ليس ولنفي الجنس معا اي تركا
ذكر المقيد وهو الاعراب واراد المطلق وهو التاثير اعم من ان يكون
اعرابا او بناء لان العامل اي المؤثر لا يتغير عملا اي تاثيره لدخول كلمة
الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام
اما الاستفهام حقيقة يعني ان معنى الهمزة الاستفهام حقيقة وهو
معناها الحقيقي او ما تولد منه كالعرض والتمني وذلك انه امتنع
حملها على حقيقة الاستفهام بعد النزول لان الاستفهام منه عنده
طلبا للحاصل لان عدم النزول حاصل عنده وكذا في الاستفهام عن عدم
شرب الماء له ليس الاستفهام عن عدم شرب الماء له
لانه عالم به فتولد معنى عرض النزول عند عدم خير على المخاطب
وطلبه منه بلين ومعنى التمني ولم يظهر وجه التولد لعلماء البيان وخرجه
السيد المحقق الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة
على محصلة تبيت المحصلة بكسر الصاد المراة التي تحصل
تراب المعدن لتخرج الذهب وتبيت اي تبيت تفعل
الفجور والبيت وهو عالم تم معناه الا با الذي يليه كان الشاعر

الشهود فطلب زانية تزني بها فتمنى قوادا يرشده اليها وحفظ
عليه قد عاله بقوله جزاه الله خيرا لمكان الاتحاد واشار بذلك
الى سبب البناء وهي ثلثة اشياء الا انه ترك الثالث
لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا قال الرضي
وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب
البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع
ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المنفي الذي وليها
اعني اسم لا في اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا
لان المنفي في قولك لا رجل ظريف فيها هو الظرافة لا الرجل
فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فهذا المبني
صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالمنادى
والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ ليس الفاصل
بينهما الا واحدا وهو لا يجوز بناؤه بل تعين فيه الاعراب
رفعا ونصبا على حسب الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر
بل هو المنفصل لا المتبوع قال الرضي وان كررت مبني لا بلا
فاصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا
وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته
صار مع وصفه كانه وصف الاول كما طال الموطئة في نحو قوله
انا انزلناه قرآنا عربيا واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا
الاعراب اي الاعراب لا غير لم يقل فالاعراب

واجب

واجب لينفي البناء صريحا مع انهما سيان في الدلالة على الاعراب
فقط فلا يرد بانا الاولى ان يقدر تنجيب الرفع على محله البعيد
وقوله او على محله القريب بناء على ان اسم لا كان في الاصل مبتدا
لان لا من نواسخ المبتدا والخبر ثم صار منصوبا ثم صار مبنيا لان لا
تعمل عمل ان ثم بني لعارض تضمن من فباعتبار كونه في الاصل مبتدا
محله الرفع وباعتبار انه صار اسما منصوبا بعد كونه مبتدا محله النصب
قوله ولم يجعل في حكم المنفصل لطفه الفصل قيل لا حاجة الى ملاحظة الفصل
بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وقد يجاب بان الفصل
بالعاطف لا يكفي في منع البناء كما في المعطوف على المنادى نحو يا زيد
وعمرو ولا اب وابنا مثل مروان وابنه كلمة تمثيلا
واذ ظرف متعلق بمثل وهو مبتدا خبره ارتدى وتأزر اعطف
عليه وهو راجع الى الاب لان مجد الاب مجد الابن دون العكس
لان الشرف والمجد يكونان بالآباء وسائر التوابع اي
الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف وهي البدل وعطف
البيان والتاكيد اللفظي بخلاف التوكيد المعنوي فانه لا يكون الا
للمعرفة فلا يكون توكيدا لاسم لا لنفي الجنس اي لكل تركيب
اراد ان يفهم من هذا الكلام تحقيق مذهب التركيبين كما هو ظ كلام
المص في الشرح وظ كلام الرضي بل صريحه لا جواب سؤال كما ذكره الشارح
لانه غير ظاهر وليس له كثرة ملائمة لما سبق من انه ان كان اسم لا
مفردا فهو مبني على ما ينصب به اذ لا مدخل لحذف النون في تركيبه
عليه وهو ان الاصل والكثير الشائع ان يقال لا اب له ولا غلامين له

وجاء

فيكون ان يبنيين على ما ينصب به والجار والمجرور خبر للا ايضا على
قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب
والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة
بحذف نون التثنية والجمع واثبات الالف في الاب
والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا له
فيكون موضع الاتفاق وعلى تقرير السؤال والجواب تقرير السؤال انه لما
كان من حقهما ان يحذف الالف من لا ابا له ويثبت النون
في لا غلامي لانهما اسماء لا مفردين فمن حقهما ان يبنيا على ما ينصبان به
وتقرير الجواب انه انما جاز اثبات الالف في المثال الاول
وحذف النون في الثاني تشبيها لهما بالمضاف تشبيها
بالمضاف يعني تشبيه الاسم لا الذي هو الاب والغلام اذا كانا
غير مضاف بالظاهر لا تلام بهما اذا كانا مضافين لمشاركتهما
في اصل الاختصاص وليس المراد بالمضاف اعم من ذلك كما اراد
ان يرجع لئلا يشكل مثل لا ابا فيها لمشاركته لمثل غلام زيد في اصل
الاختصاص مع انه غير جائز يعني الاضافة وهذا المعنى
بحيثية كان معنى الانسان من هو انسان الانسانية لا ما صدق
هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الاضافة
او المعنى يعني ان الضمير في قوله تشبيها يحتمل ان يرجع الى
قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه ويحتمل ان يرجع الى مثل لا ابا له
كما هو الظاهر من قوله ومثل لا ابا له فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره لانه زائد على اصل التخصيص

ويلزم عمل لا في المعارف وهو غير جائز واكثه

وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير يعني
ان المقصود نفي ان يكون له جنس اب وان يكون له جنس غلامين
من نفس هذا التركيب بدون تقدير خبر وهذا المعنى لا يحصل من قولك
لا اباه ولا غلاميه لان معناه ان له ابا وغلامين معينين بنفي
وجودهما وعلى تقدير ان يحصل ذلك المعنى منهما فليس من نفس التركيب
بل بتقدير الخبر فعلى هذا في المناسب عكس الترتيب في البحث على قاعدة
المناظرة لانه العمدة فيما بينهم اي الاصل الثقة المعتمد عليه
فيما بينهم وايضا المقصود بيان الخلاف لا تعداد المخالفين وتعيينهم
ويكفي في ذلك اظهار احد المخالفين فان قيل لو كان مضافا
يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه
وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف
والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير ولا يحذف لا
مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم في النفي
والدخول على الجملة الاسمية الا ان ما قوي شبهها بكونها للنفي بحال وقد
كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا قال الرضي انهم لا ينقلون عن احد
لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في
موضع فاللغة الحجازية عندهم اعمال ما دون لا مع ليس بشروط
سيجيء وقال ايضا الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس
العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون
متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما
الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة شبهها بليس

قوله والمضاف اليه كل اسم ... بالفعل ما يجوز ان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا والمال ان تقسيم
التعريف طالب مزيد تبيين المعرف سيما وهو مخالف لجمهور في تبيين معناه اذا المجرور بواسطة حرف جر لفظا اي
مضاف اليه عندهم خلافا لسيبويه وكانه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم وجه علم الاضافة
عصام كاتبه

في كونها للنفي لحال لانها لا تزاد مع لا في الاستعمال لانهم بالاستقراء
ونافية اي غير زائدة لتاكيد النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فلتغير الترتيب المالوف مع كونها ضعيفة
في العمل فحكم المعطوف الرفع على الاصل على تجربة
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا فانه
كان مرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة هي حروف الاواخر
لانها من اقسام الاسم بل من اقسام المعرب ذات
المضاف اليه اي ما صدق عليه وان لم يكن داخلا في نوعه
فان حسبك لم ينسب اليه شي بواسطة الباء لانها زائدة لا
مدخل له في الايصال وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو ضارب زيد وانه ليس هناك حرف مقدر حتى ينسب اليه
بواسطته وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم فانهم اذا
اطلقوا لفظ المضاف اليه ارادوا ما انجر باضافة الاسم اليه
بحذف التنوين من الاول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد خلافا
لسيبويه فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل
نحو مررت بزيد وذلك انك لو قلت مررت بزيد فقد افضت
المرور الى زيد بواسطة حرف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء
كذا ذكره المص في شرحه ولعله لاجل ما ذكره اختار مذهب سيبويه
وان كان خلاف اصطلاح القوم لا يقال ان المص بين الفائدة
في اضافة نحو لا ابا له مع ان تعريفه للمضاف اليه يشتمل على
اي منسلخا عنه تنوينه اي زائلا عنه فالانسلاخ مستعار من انسلاخ

واعلم ان تقدير حرف جر انما يكون في الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضارب
مضاف بلا زيد نعم لا بواسطة حرف جر ويمكن ان يجعل الكلام ههنا ايضا مقدرة
سيد الله

الجلد كان السلخ بمعنى الازالة في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
مستعار من سلخ الجلد قال في الصحاح سلخت جلد الشاة اسلخه
سلخا والمسلوخ جلد الشاة بسلخ منها الجلد انتهى كلامه فالمراد
بالتجريد الانسلاخ فلا حاجة الى ما ذكر في الحواشي الهندية من انه
محمول على القلب وانه مقبول مطلقا سواء تضمن اعتبارا
لطيفا اولا والاصل المجرد عن تنوينه او ما قام مقامه من
نوني التثنية والجمع فان قيل يشكل ذلك بنحو حسن الوجه حيث
لم يجرد تنوينه ولا ما يقوم مقامه واجيب بان المراد تجرد تنوينه
لاجل الاضافة حقيقة او حكما وههنا وقد حذف ما يقوم مقامه
حكما حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي كان جزءا منه اذ الاصل
الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من
فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل
يشكل ذلك بنحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله لم يكن فيها
تنوين حتى يجرد لاجل الاضافة قلنا المراد لو كان فيه تنوين لحذف
لاجلها كذا ذكره المص في شرحه فلا يرد ما قيل ثم المتبادر
من هذا التعريف بحسب ان تعريف المضاف اليه بالنظر الى
كلام القوم لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانها ليست
بتقدير حرف عندهم الا ان ما هو الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح
في الشرح يشعر بانه يشملها او في كون ما ذكره صريح كلامه في الشرح
تامل حيث لم يصرح بذلك فيه وذلك ان الظاهر ان التقسيم
الى اللفظية والمعنوية انما هو للاضافة بتقدير حرف لا بتلفظه

الصادق عليه وعلى غيره المراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يكون المضاف نوع المضاف اليه
ومعنى النوع ان يصح اطلاق الجنس عليه كذا ذكره المصنف في الشرح وفي شرح المفصل فالمراد بكون المضاف
اليه جنس المضاف انه يصح اطلاقه على المضاف ويصح اطلاقه على غيره ايضا كذا في الرضي

فجعلوا الاضافة بمعنى من ان حسن تقديرها ولم يصح فيه الاخبار المذكور
والصحيح خلافه بدليل لا يدي له في تحو اللام فيما فاليه وامّا ما ذكره الشارح
وغيره من الشارحين انه يشترط ان يكون المضاف صادقا
على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم من وجه بان يصدق
كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فيكون كل منهما اعم من الآخر
باعتبار انه صادق على الآخر وعلى غيره واخص باعتبار ان الآخر يصدق
عليه وعلى غيره فوجهه ان اضافة الخاص مطلق الى العام كاحد اليوم
ممتنع كما صرح به في حواشي الهندية وامّا ما قيل ان
اريد المساواة التي هي من اقسام النسب كما هو الظاهر حيث
قابل المباينة والعموم مطلقا لا يصح التمثيل بالليث والاسد
لانهما مترادفان فيكونان مفهوما واحدا لا مفهومين حتى
يتحقق النسبة بينهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان
يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الآخر لا يلايم المقابلة بالاعم
والاخص والمباين ويمكن ان يوجه بانه اراد بالمساواة المماثلة
بقرينة ذكر لفظ المماثلة التي هي اعم من الترادف والتساوي
في مسئلة امتناع الاضافة واطلق لفظ المساواة رعاية للمقابلة
بالاعم والاخص والمباين فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف الظاهر ان المراد بكونه اصلا ان يكون متخذا منه كالخاتم
من الفضة ولا يخفى ان كونه اصلا بهذا المعنى غير مشروط في الاضافة
والا يلزم ان لا يكون اضافة العدد الى المعدود واضافة المميز الى
التمييز في مئة اثواب وكم درهم من الاضافة البيانية الا ان يقال

لان اضافة مررت في مررت بزيد الى زيد ليست بلفظية
ولا معنوية كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة وذلك
ان ضارب في ضارب زيد او حسن في حسن الوجه بالرفع قد تخصصا بالمعمول
والفاعل فالمعنوية علامتها اشار بذلك الى دفع اشكال
يرد ههنا وهو ان حمل قوله ان يكون غير صفة على قوله فالمعنوية
هي اضافة غير الصفة الى معمولها او الصفة الى غير معمولها لا يكون
المضاف في غير صفة مضافة الى معمولها لا كون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها وذلك ان هذا الكلام على حذف
المبتدأ اي علامة المعنوية كون المضاف كذا او على الخبر اي
ذات كون المضاف كذا كمصارع مصر فان المصر
ليس معمولا له اذ ليس المعنى على ان المصارع يصارع مصر
بل المعنى ان المصارع يضاف الى مصر بانه مسكنه او غيره من انواع
الملابسة وكذا البلد ليس معمولا للكريم بان يكون كريم البلد
بل يكون الكريم مضافا الى البلد بنوع من انواع الملابسات
الصادق عليه وعلى غيره قال المص في شرح الكتاب وفي شرح المفصل
المراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يكون المضاف
نوع المضاف اليه ومعنى النوع ان يصح اطلاق الجنس عليه وقال
الرضي فالمراد بكون المضاف اليه جنس المضاف انه يصح
اطلاقه على غيره ايضا فالمراد بالجنس والنوع مصطلح اهل المنطق
هذا يغني اشتراط صحة حمل المضاف اليه على المضاف والاخبار به
عنه ما عليه اكثر المتأخرين ولم يعتبر قوم منهم ابن كيسان هذا الشرط

المراد بكونه اصلا للمضاف كونه منشاء له والمعدود بالنسبة
الى العدد كذلك فان المعدود هو الفقه والعدد انما وضع لبيان
كميته فكانه مادة ومنشاء له فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام قبل الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات
بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها
لامية ولا نظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فلا نظهر فيه ان تكون
الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المضاف على كل مع انه
متعدد لانه متعدد يتناول المتعدد على سبيل البدل ويمكن ان يقال
لعل الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا فى الاضافة بمعنى من بتتبع
كلامهم كون المضاف اليه جنس المضاف وجائز الحمل عليه
وههنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك
جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم
الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر
وايضا لا يحمل على الكل المجموعى ولا الافرادى لان ما هو بصيغة العموم
لا يكون فردا واحدا اذ لا يقال كل انسان فرد واحد من الضاحك
بل يقال كل انسان كل فرد من الضاحك ولا يصح اظهار
اللام فيه اذ ليس المعنى عليه لانه لا معنى لقولك اليوم الكائن للاحد
والعلم الكائن للفقه والشجر الكائن للاراك كما يصح ان يقال
الغلام كائن لزيد ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا
لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه فجزئى الى الكلى بمعنى

اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعيد التاويل بالجزئيات او الافراد
والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز ورد عليه بان كلا لما كان
جزئيا والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى محله
فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة الكلى الى
الجزئى او الفرد قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى فى
قبل هذا الكلام ظاهريا اوقع اول مرة من وقع فيه التدبر ونبه كثيرون
لمنعهم رتبة التقليد عن النظر والتحقيق ما ادانا اليه لهذا التنزيل
فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس جعل
الوجه جاريا فى خاتم فضة فافترقا انتهى ويمكن ان يقال انهم نزلوا
منزلة الفاعل لا مطلقا بل فيما يقصد فيه النكتة كالمبالغة فى نحو انتبر
ونهاره صائم ومثل ضرب اليوم ونحوه ليس مما يقصد فيه النكتة
حتى ينزل منزلة الفاعل فيكون مثل خاتم فضة فالتحقيق ما وفقهم الله
وادى اليه تدبرهم اى ضرب واقع فى اليوم هذا بيان
لكون اليوم ظرفا للضرب لا بيان انه متعلق بواقع حتى يتوجه
عليه ما قيل الظاهر ان فى اليوم فيما هو اصل اليوم اعنى ضرب فى اليوم
متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع فى اليوم لان
نسبة او صلة معين يستلزم معلومية الفعل ومعهوديته ولهذا
كان الفعل نكرة هذا ما ذكره الشارح ويرد عليه ان ما ذكره
من كون الهيئة التركيبية موضوعة لهم والا يلزم ان يكون نحو غلام
رجل ايضا معرفة اللهم الا ان يقال ان المراد الهيئة التركيبية المتحدة
مع الاضافة الى المعرفة وهذا معنى ما قال المص والرضي وانما افاد

الفاضل عصام الدين
صح

بهذه تعريفها مع المعرفة لان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف
والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف
فلذلك افادت التعريف ثم قال الرضي مثلا اذا قلت غلام زيد
راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه
له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او بكونه غلاما معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث
يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان لتوغلهما
في الابهام وكذا ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وسواهما
وذلك ان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون
اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا
مماثلة زيد لا تخص ذاتا دون اخرى الان فمثلك اخص من غيرك
وذلك انه ليس كل ما في الوجود مثلك بل بعض منه وهو ما له به
مناسبة ما واذا توغلت في الابهام بحيث لا تخصص تلك
النسبة اي النسبة باعتبار المعنى الذي عين له المضاف كما ان
انتفى التعريف فان فرضت على الندور خصوصية لشهرة
مماثلته او مضادته جاز التعريف كذا ذكره المص في شرح المفصل
لا يقال الظاهر انه لا يظهر الفرق بين ما توغل في الابهام وما لم يتوغل فيه
كالغلام في غلام زيد كما انه كما جاز ان يكون للغلام خصوصية
بزيد باعتبار ما ذكر من وجوه خصوصية كما جاز ان يكون للغير
والمثل في مثل غيرك ومثلك خصوصية بالمخاطب فيتوقف
كما توقف الغلام لانا نقول لعل ذلك بحسب الاعم الاغلب

ولهذا

ولهذا التحقيق ههنا خصوصية على سبيل الندرة كما ذكره المص في شرح
المفصل لكان طلبا للادنى مع حصول الاعلى وهو خلاف
ما يقتضيه العقل واما تحصيل الحاصل فمحال وبين جعلها علما اورد
عليه ان المعرفة في الامثلة المذكورة الاسم والعلم هو المركب
فلا يلزم جعل المعرفة علما واجيب بان المقصود من لزوم تعريف
المعرف لزوم تحصيل الحاصل وهو حاصل ههنا لان النجم قبل العلمية
كان متعينا له بل النجم للثريا وبعد العلمية كان متعينا ايضا
وقد يقال ان بعد العلمية لم يكن نجم متعينا له بل النجم مع اللام متعين
له فلا يلزم تحصيل الحاصل بل هناك تعريفان في امرين
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقبل المنزل الذي كان السلام عليكما اهل
الازمن التي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع الهمزة للنداء وهي ترخيم مية
رخم للضرورة وهي اسم حبيبة والازمن بضم الميم جمع زمان
والاثافي جمع الاثفية بضم الميم وتشديد الياء وهي ثلثة احجار
يوضع عليها القدر عند الطبخ والعمى الجهل والبلاقع جمع البلقع بالفتح
وهي الارض القفر التي لا شيء فيها والمعنى اسلم عليكما يا منزل
مية واستخبر ان الازمان التي مضت وكنا فيها مع الاحباب
يرجع الينا ام لا بكر رجع التسليم والسؤال لها فيقول وهل يرجع
اي لا يرجع ولا يرد الاثافي الباقية في المنازل الديار المندرسة
جواب السلام ولا يوضح عن خبر اذا استخبر بها عنه لكونها
في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ منصوب في المعنى

قوله ... فاطر السموات والارض ...

اوم نوع لا في المعنى اشار بذلك الى جواب سؤال اورد
في حواشي الهندية وهو انه ما فائدة قوله في اللفظ وذلك ان
التخفيف قد يكون في اللفظ والمعنى معًا بان يسقط بعض المعاني
بازاء ما يسقط من اللفظ كما في الظروف المقطوعة عن الاضافة
نسيًا منسيًا نحو قبلا فان التخفيف فيه في اللفظ والمعنى معًا لان
المضاف عنه مراد في المعنى ايضًا كما قرروه وقد يكون في
اللفظ فقط فاشار بقوله لا في المعنى الى ان الاضافة اللفظية
تفيد الفائدة اللفظية وهو هذا النوع من التخفيف دون النوع
الآخر ولا تفيد الفائدة المعنوية وهو التعريف والتخصيص
فظهر ان قوله لا في المعنى التخصيص النوع من التخفيف كما صح به
اولًا وانهم قد يعتبرون وصف المعنى بالخفة والثقل كما في عُجمة
المنصرف فانهم اعتبروا الثقل باعتبار الاسباب التي بعضها امر
معنوي فلا يرد ما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وان
تجعل نحو نظا هره مضافًا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ لا في المعنى فلا يفيد الا تخفيفًا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد
انه لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا وقد اجيب عنه في حواشي الهندية
بان فائدته الاشارة الى وجه التسمية يعني انما سميت
بالان فائدتها تظهر في اللفظ او تحقيق التقابل بين اللفظية والمعنوية
صريحًا واستتاره في الصفة لئلا اخلا الصفة عن الفاعل
ولا بد من جعل المضاف اليه منصوبًا تشبيها له بالمفعول ثم اضيف
اليه على ما قرروه في باب الصفة المشبهة والمراد ان

الى آخره اشار بذلك الى دفع سؤال اورد في حواشي الهندية وهي
ان ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا التركيب يبتني على
عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له
بعدم افادتها التخصيص ووجه الدفع ان ثم اشارة الى ما يفهم
من الحصر وهو مجموع امور ثلثة ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف
والتخصيص ولا يلزم من ترتب الحكم على المجموع ترتبه على كل واحد
من اجزائه واجيب عنه في حواشي الهندية بان ثم اشارة
الى المفهوم من الحصر وهو انها لا تفيد تعريفًا لا المجموع امور ثلثة
واختار الشارح مجموع امور ثلثة لانه الظاهر من الحصر واختار
صاحب الحواشي الهندية احد الامور الثلثة لانه الذي يترتب
عليه المفهم ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص حتى لو لم ينتف التعريف
او التخصيص لجاز الاولان وامتنع الثالث ايضًا وعلى
هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع اذ يكفي فيه الامر الواحد
فقط لا الزائد عليه بخلاف الفرع السابق فانه يتفرع على امرين
وجوب التخفيف وانتفاء التعريف وما يتفرع على الامر
الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب
باعتبار المقدمة وهذا المعنى يلايم سوق كلامه حيث قيد بقوله
فقط وقيل لان افادة التخفيف مذكور صريحًا بخلاف
انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع
على الصريح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنًا ورد عليه بانه

معارض لان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في
الاستدلال مرعي فيهما فعلا معه وقد يقال ان النفي وان كان متقدما
على الاثبات لان العدم سابق على الوجود الا ان مقصد الاهم في كلمة التوحيد
معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات
ولا يخفى ان فيه شائبة مصادرة على المطلوب وهو
جعل الدليل عين المدعى او جزءه وذلك ان في هذا الجواب
استدلالا على امتناع الضارب زيد لضعف الجملة المهجان
وعبدها الذي استدل على امتناع الضارب زيد اللهم الا
ان يقال اشار بذلك الى ضعف هذا التوجيه لانه خلاف
الظاهر من العبارة باضافة لادنى ملابسة يعني ان العبد
عبد الواهب الآن اضيف اليها لملابسة انه يقوم بامرها ورعايتها
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد الروي في البيت هو اللام
لا الضمير ويحتمل الرفع والنصب بخلاف الضمير قال في شرح الخزرجية
في علمي العروض والقوافي الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة
وينسب اليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة دالية قال ابن
جني جميع الحروف يكون رويا الا الالف والواو والياء الزوائد
في آخر الكلم مبنيات وهي بنات الاصول والاصل التأنيث
والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو ضربه الى غير ذلك مما يطول ذكره
واما لانه قال عطف على قوله فيما سبق عند قوله خلافا
للفراء اما لانه توهم على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وانما كان مختارا لانك تخلت الصفة عن الضمير

٨

وهو كما يأتي في باب الصفة واما النصب في فتح الطينة الجهة
فلانهم لما ارادوا الاضافة في حسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذف
الضمير واستتر في الصفة وجيء بالمضاف اليه ليتعرف الوجه
باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل عن الضمير
في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين فلما جيء
باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا
اليه تشبيها للفاعل بالمفعول ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع لكان الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فاعل المفعول له والفعل المعلل به لان الجواز والمحولية صفتان
للضارب حملا على نظيرهما اي انما جاز الضارب
الرجل حملا على نظيره الذي هو الحسن الوجه والضاربك حملا على
نظيره الذي هو ضاربك وقوله على الاجوبة متعلق بقوله وانما
حملنا وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر لانهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف
فكما انه مسئلة على حدة فكذلك كل منهما لجعلها مثل الواهب المائة
لان لكل من معنى التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لان معنى التركيب الوصفي اتصاف شيء بشيء وهو ملاحظ آخر فان
الجامع صفة المسجد لانهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلاة
الاولى والبقلة الحمقاء والجامع صفة للوقت لانه كالمسجد
وصف بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع للجمع ووصف الوقت بكونه
المسجد

جامعاً لانه وقت يجتمع فيه وكذا الكلام في جميع ذلك لانه كالحج
وصف البقلة بالحمقاء يصح وصف الحبة التي هي البذر بالحمقاء
وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وممر
الاقدام فلا يلزم من اضافة المسجد الى الجامع اضافة الموصوف
الى صفته لان الجامع ليس مضافاً اليه ولا صفة للمضاف حتى يلزم
من ذلك اضافة الموصوف الى صفته فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة كالاسود للحية السوداء والذبيحة للشاة وهذا
مبني على انه اذا اطلق الجامع الغربي والاولى والحمقاء راد بها
الوقت والمكان والساعة والحبة دون غيرها الا بقرينة
كما في الصفات الغالبة فان ثبت فلا كلام فيه والا ففيه اشكال
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف اذ لا يقال المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الاول
فان الجامع فيه ليس مضافاً اليه قطعاً وذلك ان كيفية
توصيف الجانب بالغربية يقتضي بيان ان الجانب للمكان
غربي لا المكان الغربي له جانب اللهم الا ان يقال ان هناك
مكانين كل يشتمل على الجوانب كالمسجد مثلا وجزء منه
الذي في الجانب الغربي فالكل هو الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه اي اعتبر جانبه والجزء هو نفس الجانب وهو الذي اضيف
اليه اضافة بيانية هذا على طبق ما ذكره الشارح الا انه يرد
عليه ان الجانب يقال لما يلي الشيء من الجهات الستة
لا الجزء الواقع في الجوانب الستة واليه اشار بقوله اللهم في العموم

صفات غالبة

وكخفوص

والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر كذا في اللباب
والترادف الاتحاد في المفهوم والتساوي الاتحاد فيما صدق
عليه بان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر وبالعكس
مع التغاير في المفهوم اما اذا كان الجنس ففيه خفاء لان الشيء
في اللغة يتناول الجواهر والاعراض والموجود والمعدوم وكذا
العين لان عين الشيء نفسه كذا في الصحاح فلا يكون العين اعم
فكانك قلت مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة اضافة
الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ او الملحق به
وهي الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح
حقيقة اي حكما الاول فيما اذا وقع في ابتداء الكلام والثاني
فيما اذا وقع في غير ابتداء الكلام فانه في قوة ابتداء الكلام يصلح ان
في ابتداء الكلام فهو في حكم ابتداء الكلام لعدم موجب
القلب وهو التعليل كما في آخره واو كما سيجيء لا التباس
المرفوع بغيره بسبب القلب اي قلب الالف بخلاف المقصور
فان الالتباس فيه ليس بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت
الالف ايضاً لكان الالتباس حاصلاً لكون الاعراب
مقدراً فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واو
الجمع في جاءني مسلمون ياء لئلا يلتبس المرفوع بغيره قيل بينهما
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء
لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها
لامر استحساني لا موجب عندهم ايضاً فالاولى تركه اذا

ادي

الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمون فانه لامر موجب
للقلب وهو اجتماع الواو والياء مع سكون السابق ولا يترك
هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع
الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول
توجب بقاء الضمة تغيرها اي قلب الياء واوا لما تقرر من قاعد ثم
ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها تقلب واوا
فيلزم الرجوع الى ما يفر منه لجعله نسيا منسيا ولذلك
اعربوه على ما قبله فقالوا اخ واب فاخي وابي اختلف
في توجيه تقديم الاخ على الاب فقيل وجهه ان الاحتياج الى
اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب
وقيل وجهه ان الاخ الجد من خلاف المبرد لعدم الدليل عليه
وانما هو قاس على الاب كما يجي فعلى هذين الوجهين ما وجه
تقديم الاخ على الاب فيما اذا انقطع عن الاضافة مع انه لا اضافة
ولا خلاف للمبرد فيه اللهم الا ان يقال انه لموافقة ما سبق
وايضا لا بد لاكثرية احتياج الاخ الى الاضافة دليل وقيل
انه اتباع لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه الآية ووجه التقديم في الآية
الترقي من الادنى الى الاعلى كانه قيل يفر من اخيه بل من ابويه بل من صاحبته
بل من بنيه ولا يلزم جريان هذا الوجه فيه لان مقصد مجرد الاتباع
وقد يقال النظ انه من باب التفنن في العبارة ولهذا قدم المص
في الشرح الاب على الاخ وابي مالك ذو المجاز بدا
اوله قد احسنت ذا المجاز وقد ارى وذو المجاز موضع بناحية
ارى انها

الغالب مولانا عصام الدين

الفاضل مولانا عصام الدين

كان به سوق في الجاهلية كسوق عكاظ والواو للقسم يخاطب فيقول
نفسه الله وقدره انزلك في هذا الموضع واقسم ان هذا
الموضع ليس بدارك هكذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح ابيات
المفصل فظهر فساد ما قيل ان هذا خطاب للمؤنث
فلما تبين اصواتنا تبين من تبينه اي استبانه والمراد العلم الحاصل
بعد وضوح بكين بناء التي في وفديننا من التفدية والابيا
جمع الاب والالف للاشباع يقول النساء اللتي ابرزن
لما عرفن اصواتنا معرفة بينة بكين من وجدهن وقلن فدى
اباؤنا تقول اي امراة قائلة حبلى للغائبة لا للمخاطب
مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب
لامتناع اضافة الحم الى المذكر لان الحم كل شي من قبل الزوج مثل
الاخ والاب كذا في الصحاح وللاحتراز عما قيل انه على حذف
مضاف اي حم زوجتي ولو قال ويقال لكان اولى
وان نقل بعضهم اي ابن يعيش وابن مالك ويقال فم
حال اضافته الى ياء المتكلم في بابه وقد القلب والادغام
اما وجه فمي فهو انه يقال فم اذا افرد وقياس هذه الاسماء
بعودها الى ياء المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي وابي في اخ واب واما
وجه في فهو انه انما قيل فم في المفرد لضرورة تزول عند الاضافة
وذلك انهم لو افردوه على اصل اخواته لقالوا فوه فتحذف
الهاء لخفائها نسيا منسيا فيدور الاعراب على العين كما في يد
ودم ثم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتجتمع ساكنة

ای صوتنا ... ... الابياء

مع التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم المتمكن على حرف
واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين
لاجل الاضافة فوجب ان لا يحذف العين لعدم المقتضي لحذفها
فوجب ان يثبت العين وهي واو فقياسه بعد الواو ان يكون
ما قبلها من جنسها فصار اصله فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها
في الياء على ما هو قياس مثل مرمي ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق
كذا قرره الرضي رحمه الله في شرحه واعلم انهم قالوا اصل هذه الاسماء
الستة فعل بفتح الفاء والعين وان لامها واو الا فوك وذو فان
لام فوك هاء ولام ذو ياء قال الرضي اما كون اخ واب وحم
مفتوح العين فلجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس
فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال وآباء وفلا دليل في اذواء
على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا
كحوض واحواض ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصله
ذوات كنواة لقولهم في مثناه ذواتا فحذفت العين لكثرة
الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لعقلت في المؤنث
ذية كظبية واما هن فلم يسمع منه اهناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك
عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذفت اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل
في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله
فوه بفتح الفاء وسكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاكثر

الكثير والافصح في الفاء فتح الفاء فلان ثم بفتح الفاء ... من الفتح والكسر ... سكون العين ... وانما ...

السكون

وفويه
السكون واما ان لامه هاء فلقولهم افواه واما لام ذو ياء فلان عينه
واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب
القوة والحمل على الاغلب اولى واما كون لام اخ واب وحم
وهن واوا فلقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان
لانه وضع صلة الى الوصف باسماء الاجناس وذلك
انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يتات لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوا اليه فقالوا
ذو ذهب انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
اي لا يعرف اهل الفضل من الناس الا من هو اهل الفضل
لكان اشمل لتناوله المضمر وغيره مما هو غير اسم الجنس ودخول
كل منها في النفي بخلاف المضمر وكانه خص المضمر لان
لبعض تلك الاسماء حكما خاصا عند اضافته الى ياء المتكلم
كعدم الرد في نحو اب واخ والرد في نحو فم فنفى ان يكون
لذو ذلك الحكم بنفي اضافته الى المضمر يعني ليس اضافته الى
المضمر اصلا حتى يكون له ذلك الحكم عند الاضافة الى ياء المتكلم وسكت
عن بيان اضافته حتى يلزم بيان تعيين المضاف اليه
وهو اسم الجنس ونفي ما عداه وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية اشارة الى دفع ما قيل ان فاعلا الصفة لا يجمع على
فواعل فلم جعل جمع تابعة مع ان فاعلة الصفة يجمع على فواعل
ايضا لانه تعدد اقسام الاسم لا الكلمة ووجهه انه نقل
من الوصفية الى الاسمية وجعل اسما لهذا النوع من الاسم فصار

يعني خص المضمر
مضمر
ووجه الرفع

بمنزلة فاعل اسماً كالكاهل وهو يجمع على فواعل لعدم كونهما طردا

المحدود والنقض انما يتهض لو كان من افراده لانه ح لا يكون

جامعاً طرد بعض افراد المحدود اى متأخر منى لوحظ

اراد بان يراد بالثانى المتأخر خاص كما هو الظاهر من كلامه فليس فيه

اشارة الا الى توجيه واحد لدفع ما يورد على التعريف من التابع

فصاعداً الى توجيهين كما قيل انه لدفع ما يورد طريقان جعل الثانى

بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه

واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخر كلامه الى الثانى

فرض ثبوت التابع الثانى والثالث فان التابع الثالث وان كان

متأخرا عن المتبوع بدرجتين وثالثا فى الذكر الا انه متى لوحظ

مع المتبوع لكونه تابعا الا تابعا لتابعه يكون متأخرا عنه بدرجة

فيكون ثانيا اى بجنس اعراب سابقه لا بشخصه اذ

الوصف الوارد بالشخص لا بتوار وعلى محلين ثابتين كلاهما من جهة

واحدة شخصية قيل ان ما ذكره لا يطرد فى الصفة المادحة والذامة

والتى للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشئ

وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح

فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات انتهى ولا يخفى

انه كما يكون القصد فى الصفة المخصصة الى نسبة الفعل الى

التابع والمتبوع كذلك فى غيرها من الصفة المادحة وغيرها مما

ذكره يكون القصد اليهما معا وان لم تكن ملاحظا عن غير الموصوفات

بها وذلك ان معنى قولك بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا

بسم رب

باسم رب العزة المتصف فى نفسه بالرحمة وكذلك معنى قولك

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان اعوذ من الشيطان المرجوم

فى نفسه وكذا من جاء زيد فى الحى منسوب الى زيد نفسه لا الى نفسه

ومن اقسم بالله ابو حفص عمر ان الذى اقسم ابو حفص هو عمر لا غيره

مما سمى بابى حفص وكذا المقصود من قولك ارحم زيد المظلوم طلب

الرحمة على زيد المتصف بالمظلومية الذى قصد بجد اظهار الرحمة

عليه ولكن هذا المعنى من حيث يقتضى مسندا اليه نحو اشار

من ذلك الى دفع اعتراض اورده الرضى على المص وذلك ان المص

قال فى الشرح قوله من جهة واحدة يخرج عنه المبتدا والثانى

والثالث من باب علمت واعلمت وكذا ثانى باب اعطيت

لانها ثوانٍ باعراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة وقال الرضى

فيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهى كونها عمدة

الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها

فضلات وان قلنا تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد

من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف

من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا

باقى التوابع ووجه الدفع على ما ذكره السيد الشريف قدس سره فى

حواشى الرضى وتبعه الشارح ان يراد بالجهة الواحدة وحدة

تعلق العوامل بالمعمولات وعدم تغيرها وبالجهات المتعددة

تعدد التعلقات وتغيرها وح يلزم تغير الجهات بتغير الاسماء

ففى قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل تعلق حيث

معه م

بمقتضى مسند اليه عمل فيها بخلاف الاسماء المذكورة فانه يتغير
التعلق فيها فان التجريد من حيث انه يقتضي المسند اليه صار عاملاً
في المبتداء ومن حيث يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر   فلا يرد
نحو جاءني هؤلاء الرجال لان هؤلاء وان كان مبنياً الا انه في
محلا فيكون اعرابه المحلي الرفع وان يا زيد ولا رجل الضم والفتح
فيهما اعراب حكما لمشابهتهما حركة الاعراب   ان
التعريف انما يكون بالجنس وبالجنس يعني ان التعريف يكون
للماهية وبالماهية لا للافراد لان التعريف يكون بالجنس
والفصل او الخاصة وهي كليات تحتمل فلا يكون عين الافراد   لا اشخاص م
فلا يصلح الافراد ان يكون معرفا او معرفا فلا يدخل الكل على المحدود
ولا على الحد فاذا دخل كلمة على الحد افاد ان المحدود صدق على كل
افراد الحد فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد من افراد الحد الا ويصدق
عليه المحدود فلا يكون غير المحدود حتى لا يكون مانعا والظاهر انه
المحدود في كل افراد الحد اي لا يكون فرد من افراد الحد خارجا
من افراد الحد حتى لا يكون جامعا لخروج بعض افراد المحدود عن الحد
فيكون جمع الحد ومنعه كالمنصوص عليه فلاجل ذلك ادرج كلمة
كل   النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر متابعة
لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع
ولانه اكثر استعمالا واوفر فائدة لانه يكون للتوضيح والتخصيص
وغيرهما من الفوائد مما سيجيء ذكره   اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه

وانما

مع متبوعه لانه بدون الهيئة التركيبية لا يدل

وانما قال بهيئة التركيبية حال الانفراد يدل على معنى مطلق لا على معنى
في متبوعه   قال المصنف هذا القيد لدفع وهم المتوهم في مثل
ضربت زيدا قائما انه داخل في الحد فانه ان سلم انه تابع يدل
على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلق وانما هو مقيد
بحال الضرب وقال الشارحون انه احتراز عن الحال لان
معنى قوله مطلقا غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه
عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور
الفعل عنه او وقوعه عليه وان قوله يدل على معنى في متبوعه
احتراز عن سائر التوابع واعترض عليه الرضي بانه قد خرج
الحال بقيد التابع وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف لان هذا القيد
عنده لدفع التوهم وان التاكيد المفيد للاحاطة داخل في الحد
غير خارج عنه وكذا البدل والمعطوف في اعجبني زيد علمه
واعجبني زيد وعلمه والشارح لو جعل مطلقا قيد الدلالة على معنى
ان تلك الدلالة غير مقيدة بمادة دون مادة وجعله احترازا
عن سائر التوابع وجعل قوله يدل على معنى في متبوعه لتحقيق الماهية
وبيانا للواقع وهو الظاهر الذي لا يرد عليه شيء من الاشكالات
فان قيل
فان جعل مطلقا صفة الدلالة لا تساعده العبارة لانه ح
يجب تانيث مطلقا قلنا يمكن ان يوجه بان يأول الدلالة
بالافهام اذ معنى الدلالة افهام المعنى من اللفظ او يجعل قوله
مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال
كون دلالته عليه مطلقا غير مقيدة بمادة وقوله اي دلالة مطلقة

بيان حاصل المعنى   وفائدته تخصيص وتوضيح معنى التخصيص
في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ومعنى التوضيح
عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو
زيد العالم والرجل الفاضل   اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
في المتبوع كذا قال الرضي وتبعه الشارح والمراد انه اذا كان موضوعا
لمعنى لاجل غرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لا الذات
وقيل اي لمعنى الذي هو المعنى لا الذات والاضافة بيانية
عموما او خصوصا اي وضعا عاما او دلالة عامة بان يكون في جميع
استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان
لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا او وضعا خاصا
او دلالة خاصة بان يكون في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة فانه موضوع للدلالة على معنى في اسم
الاشارة نحو هذا الرجل وهو الرجولية كذا قال الرضي وقيل هو
تعيين الذات كما قال الشارح فان التعيين امر زائد على الذات
المبهمة بمنزلة معنى حاصل فيها وقيل هو المذكورة واما اذا جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل
في الرجولية فليس اسم الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال
اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
وكان الواقع صفة للنكرة بشرط قصدك للمدح ككاسم الاشارة
الواقع صفة للعلم او المضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله واما

واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة   التي هي في حكم النكرة انما قال
ذلك بناء على ما ذكره الرضي من ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من خواص الذات واستدل عليه بكلام
لا حاصل له كما قرره السيد الشريف قدس سره وقال بعضهم انها
نكرة لان التعريف عند النحويين غير المضمرات والاشارات
والموصولات والاعلام وكلاهما منتف فيها فلا يحصل التعريف
فيها ولانها حكم والاحكام نكرات   الا تباديل بعيد لا يسبق
الى الذهن بسرعة   واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
ولا يحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة فلو قلت مررت
برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه فلا تخصيص
كذا في الرضي وقد نص ابن مالك في شرح التسهيل على ان تخلف
الضمير العائد من الجملة الى الموصوف على ما نقل عنه ابن قاسم وحسبنا
التعليق كقوله كان خفيف النبل من فوق عجسها عوازف نحل
اخطاء الغار مطنف خفيف النبل ذويها والعجس مقبض القوس
وعوازف جمع عازفة من عزفت عن الشيء انصرفت عنه والمطنف
هو الذي يعلو الطنف وهو راس من رؤس الجبل شبه دوي
السهام التي تخرج من فوق مقبض القوس بدوي نحل جد منصرفات
اخطاء غارهن مستعل على راس الجبل فقوله اخطاء الغار مطنف
جملة في محل جر صفة لنحل او في محل رفع صفة لعوازف ولم
يشتمل هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اغنى عنه
الالف واللام اي غارها ولم يذكره غيره من كتب النحو غير هذا فلم

منها ان الضمير يتعين للربط في جملة بجرية الواقعة خبرا للمبتدا فيصح الملازمة
فلا بد مما فيه من الملازمة لا منافية لجواز حصول الربط بما
في خبر المبتدا قوله اى بحال قائمة به فان قلت نحو مررت
برجل حسن ذاته او نفسه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان
حسن قائم بالرجل قلت قد يوجد الموصوف المجموع من الذات
والوصف فالذات بالنسبة الى المجموع متعلق كما في برجل حسن الوجه
قوله اى بصفة اعتبارية يعتبره العقل باعتبار نسبة الى المتعلق
لا باعتبار انفراده فان تلك الصفة في الحقيقة صفة لذلك الموصوف
فاذا قلت مررت برجل قائم غلامه او ابوه فالقائم غلامه
او ابوه وهو الرجل وما وصفه الابذلك وان اعتبار بالسبب
امرا حقيقيا قائما به كالحسن القائم في مثل مررت برجل حسن
فان الحسن كيفية له في نفس الامر ولم نصفه بالقيام المجرد فذلك
صحيح جرية عليه كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل قوله في عشرة
تؤخذ منها في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى فهي توافقه
في جميع الاحوال الغير المتناقضة والا يلزم ان يكون الشي الواحد
في حالة واحدة مذكرا ومؤنثا ومعرفا ومنكرا ومفردا ومثنى
ومجموعا قوله او كان صفة مؤنثة تجري على المذكور كعلامة
لكون التاء للمبالغة قوله الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ
لا في الحقيقة اذ من المعلوم ان لا يكون لفعل واحد فاعلان
الا انه خرج الواو من الاسمية الى الحرفية بان يجعل علامة دالة على كون
الفاعل جمعا كتاء التانيث في نحو قامت هند تدل على تانيث

قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه انه اعرف المعارف الذي فوقه بجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب
ليس في مرتبته فلا حاجة الى التكلم عدم حاجة الى التوضيح نسبة الى الوضوح فلازم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب
لبعدها من مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة لواحد المتكلم الى التوضيح وقس عليه باقي الضمائر عصام كرواه

الفاعل او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
في لا يجتمع فيه فاعلان في اللفظ ايضا كما في قامت هند وكما
في لغة اكلوني البراغيث وكما في اسروا النجوى الذين ظلموا
قوله لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها لانه لم يوضع
له لا لانه على الصفة بل على الذات ولذا امتنع اضمار رجال كذا
قال الشارح في شرح المفصل ويتجه عليه ما اورد ان الضمير الراجع الى المشتق
فيه معنى الوصفية قوله اشد اختصاصا اشار بذلك الى
ان المراد بالاخصية والمساواة الزيادة والمساواة في مرتبة
التعريف والى توجيه الارادة بالاخص الاعرف لان
كون الموصوف اخص او مساويا بمعنى ان ما يطلق عليه
لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة
او مساوله في ذلك لا يطرد نحو جاءني الرجل العاقل فان
العاقل اقل افرادا من الرجل قوله والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات اما كون المضمرات
اعرف المعارف فلان كون المتكلم والمخاطب اعرف
ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة
فلان العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما انه
عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فلان مدلوله عند الواضع
اى ذات معينة كانت وتعينها عند المستعمل بان يكون
به الاشارة الحسية او الصفة واما كون اسم الاشارة

قوله ودو الوصف ذو اللام الا انكه اما ان يراد انكه مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى المنكر فلا حاجة الى قوله
او بالمضاف الى المنكر الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا
واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال الاحضر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام

اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام وكذا
مدلول الموصول يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه
معرفة بالعين والقلب اعرف مما يعرف باحدهما
واما ان المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب
منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف
في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه
هو صفة للغلام فزيادة فيها بعد او بالمضاف الى مثله مبني على مذهب
المبرد والا فلا حاجة اليه لان المضاف الى احد الاربعة مساو
للمضاف اليه عند سيبويه لا انقص منه كاسماء الجنس الحقيقة
ذات المبهم لانه مبهم الذات فيقتضي صفة تبين ذاته
فان قيل ان حقيقة الذات يكاد تتبين باسم الجنس المعرف
باللام تبيين بالعلم ايضا فما وجه تخصيصه بذي اللام قيل لوصف
المبهم مناسب لتعريف اللام لان بعض اللام لا سيما للجنس
وكذا نحو اللام لا يقبل التنكير واما بعض العلم فيقبل التنكير واما الاضافة
فلا تفيد التعريف في جميع احوالها كذا ذكره صاحب الشامل شارح
الكافية لا يختص بنوع دون جنس اي لا يختص نوعا دون نوع
كالانسان والفرس والبقر وغيرها مثل هذا العالم فانه يختص بنوع من حيوان
فكانك قلت بهذا الرجل العالم بل عقله متبوعا بها لانه تماما جا

عطف

91

او غيرهما وكذا عطف البيان جيء به للتوضيح والتاكيد للتقرير
واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون لتوطئة ذكر التابع ولا يخفى ان ارادة هذا المعنى
من قوله مقصود ظاهر كما ان ارادته ظاهر من قوله في تعريف
البدل لان المراد ان المتبوع غير مقصود بل كالتوطئة لذكر
والبدل هو مقصود وليس ببعيد كما قيل لكن على هذا التوجيه يدخل
بدل الغلط نحو مررت برجل حمار في التعريف ولو جعل قوله
بتوسط من تمام الحد يكون خارجا عنه ايضا وقد اجيب عن
هذا الاشكال بان التابع والمتبوع مقصودان بالنسبة ولكن
احدهما بالاثبات والآخر بالنفي قيل هذا الجواب ظاهر في لا ولكن
واما في بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع في الحكم اثباتا
ونفيا لا اذا جعل في حكم المسكوت عنه ان المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا اصليا كما في البدل فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون
مقصودا في الجملة وليس كذلك فالحق ما ذكره الشارح من الجواب
لا يلزم ان يكون لعطف البيان على الاول جعل البيان تابعا
للموصوف الا وليها منذرون والصواب الا ولها كتاب
معلوم اذ ليس الواو هنا في نظم الآية بدليل جواز افراده
كما فصل به اي بدليل افراده وتخصيصه بالتاكيد دون الحصر به
فيحصل له نوع استقلال وهو باطل لتغاير بينهما
في الاختصار بترك التاكيد الواجب لان طول الكلام قد يغني
عما هو الواجب وفي الاستعارة المرفوع له منزلته

الفاعل مع المعمول

لا ان لا يكون مقصودا اصليا

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون

القياس على ربه رجلا كذا في بعض شروح الحواشي الهندية قوله
على الشذوذ متعلق ومرتبط بقوله كربه رجلا لا جواب آخر
كما قيل فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا هو
عمرو لا يقال ههنا احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدا وعمرو
فاعل قائم مقام الخبر لانا نقول لفظه نفي العطف لا نفي احتمال آخر
فلا ينافي ابداء احتمال آخر اي فاذكرنا ان الفاء السببية اشار بذلك
الى معنى اضافة الفاء الى السببية وتوجيهها وقرر الجواب بوجوه
احدها ما ذكره ان الفاء السببية لا للعطف ولا اشتراط فيها ذلك
والثاني انها السببية مع العطف لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة
فيكتفي بالربط الواحد وهو الذي في الاولى كما في الجملة الواحدة والثالث
ان يفهم من السببية ان الجملة الاولى لثانية لا مطلق السببية فيكون المعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسببه فيكون في قوة الرابط فلا حاجة الى الثاني
والرابع تقدير الرابط اي بسبب طيرانه واذا عطف
قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد
معمولين مختلفين على معمولي عاملين فلا يعطف المعمولان على عاملين
بل على معموليهما انتهى ولما كان معنى قولهم ذلك اختلفوا في توجيهه
فقال الرضي وغيره من الشارحين انه على حذف المضاف اي على معموليهما
فعلى هذا التوجيه جار ومجرور نائب عن الفاعل وقال الشارح
انه من قبيل اسناد الفعل الى المصدر اي اذا وقع العطف
في الكلام بناء على وجود عاملين وقال بعض شارحي اللباب
ان العطف ههنا بالمعنى اللغوي اي اذا امثل الاسمان على عاملين

اي المرفوع لان فيه استعارة الاعلى للادنى لان المرفوع عمدة والمجرور
فضلة اذ بين لا ينضاف الا الى المتعدد اذ لا يمكن ان يكون
بينيات بين بالنسبة الى المتكلم وحده وبين بالنسبة الى المخاطب
وحده لان البينية تقتضي طرفين جوابا ثانيا كما في حرف
الزائد يعني ان هذا ليس من قبيل من حرف الزائد وانها لا تنفي حكما
هذا فيما يجوز له ويمتنع هو يعني لا يريدون بقولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا
يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة
وبالعكس وعطف المعرب على المبني وعطف المفرد على المثنى
والمجموع وبالعكس بل المراد الاخص من ذلك وهو ان كل حكم ثبت
للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير
عائد اليه بكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى كونه
نكرة مجرور رب ومجرور كم وجب كون المعطوف كذلك لكن
يشترط الا يكون ما يقتضي الحكم في المعطوف عليه منتفيا في المعطوف
حتى لا يجوز تجرده عن اللام في نحو يا زيد والحارث فتقدير
التنكير اي في حكم الانفصال او محمول على نكارة الفقير كربه
رجلا على الشذوذ كذا في الحواشي الهندية ورد عليه بان الفقير
انما يكون نكرة اذا لم يكن معا وليعود عليه واما اذا كان فلا وجه
للتنكير وضمير سخلها عائد الى الشاة وايضا نكارة الفقير شاذ
ليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فلا يصح

مطلب نكارة الفقير شاذ

الكل امرئ تحسبين امرءًا ونارٍ توقد بالليل نارًا ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة

بان يجعلا من جملة معموليهما بان عطف عليهما والكل تاويلات كلها
واحد الا ان التاويل الاخير بعيد عن الارادة من لفظ العطف
الكل امرئ لا يخ الاستفهام للانكار يعني ليس كل من له صورة
رجل برجل بل الرجل من له خصال سنية واوصاف بهية وليس
كل نار توقد في الليل نارًا وانما النار نار توقد لقرى الضيفان
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا يعني اذا ورد هذا
العطف في كلامهم وجاز بحسب الظاهر والصورة فهو غير جائز
بحسب الحقيقة لان الحرف الضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين
مختلفين ويكون كالعاملين فلا بد من التاويل في الامثلة التي ورد
منها هذا العطف وفي هذا اشارة الى الجواب عن الاعتراض
الذي اورد في حواشي الهندية وهو ان كلمة اذا لا تجئ لان على
العطف ووروده في كلامهم فكيف يترتب عليه عدم الجواز لانه
في قوة اذا جاز هذا العطف لم يجز هذا العطف فيترتب عدم
الشيء على وجوده وتقرير الجواب اذا جاز هذا العطف بحسب الصورة
والظاهر لم يجز بحسب الحقيقة فلا يلزم ترتب عدم الشيء على وجوده
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
يعني ان الفراء يجوز هذا العطف مطلقا بحسب الحقيقة ايضا
ولا يأول الامثلة كما اول سيبويه ولا يقيد الاسماع كما اقتصر
عليها وهو نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واذا كان مذهب الفراء
جواز هذا العطف مطلقا فتقديم خلاف هو الاولى والاليق
اذ لو اخر عن قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو لفهم منه

ان

ان هذا العطف في مثله ايضا غير جائز عنده كما يفهم هذا المعنى من قوله خلافا
لسيبويه والواقع خلافه وحاصل ان المدعي ههنا عدم جواز الا في الصورة
المستثناة خلافا للفراء متعلق بالجزء الاخير الاول من المدعي خلافا
لسيبويه بالجزء الاخير منها فلا يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان
للمخالفة قبل تمام الحكم يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير
المرفوع اراد ان الجائز هو ما كان فيه المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب
في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه كما في الامثلة التي استثنيت
الفراء وقد صرح بذلك المص في شرحه قال السيد الشريف وهو الاولى
لا ما ذكر في بعض الشروح ان الاقسام تسعة جوز منها ستة ومنع ثلثة
والاقسام التسعة هي ما رفع فيه الثاني من المعطوفين عليهما سواء كان
الاول منهما مجرورا او مرفوعا او منصوبا او نصب فيه الثاني
كذلك وما كان الثاني منهما مجرورا كذلك بل لحاله خفي
المضاف اليه على حاله والتقدير والكل نار ولا كل بيضاء فيكون
من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقا واعترض عليه
بان حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه خارج عن القياس
واجيب بان ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن
حذف المضاف في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا
سابقا مضافا الى شيء اخر قياسي الا في كونه منسوبا او منسوبا اليه
اراد ان المص اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا ومنسوبا اليه
والظ ان حاله وكونه منسوبا او منسوبا اليه واحد لا فرق بينهما
فقوله في النسبة بيان للام كما صرح به الرضي فلهذا قيل ان كلمة

في معنى من وذلك النوع بان يكون بتكرار اللفظ ولا يخفى بهما
التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذلك ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا
ينفعك اما البدل والعطف بحرف فقط فخروجهما به لانهما لو ارتكب
امر المتبوع وانما هما مقصودان بالنسبة في انفسهما واما الصفة
فلانها وان افادت التوضيح الذي هو حال المتبوع لكن تلك الافادة
ليست بالوضع فيخرج بقوله يقرر امر المتبوع لان المراد التقرير
بالوضع واما عطف البيان فهو وان كان يقرر امر المتبوع ولكنه
الذي هو التوضيح بالوضع لكن ذلك التقرير ليس في النسبة او الشمول
لان المقصود منه توضيح المتبوع لا في كونه منسوبا او منسوبا اليه
لحصوله من ملاحظة المعنى لا من ملاحظة اللفظ المكرر دون
اللفظ اذ الضرورة داعية الى المخالفة يعني ان المخالفة
لاجل الضرورة فهو في حكم عدم التلفظ به فكانه تلفظ بالاصل وقيل
انه مرادف للاول لا فرق بينهما بحسب المفهوم فكانه هو لفظا
لكن على هذا يدخل نحو ابصعون اكتعون لترادفهما مع انه تاكيد
معنوي واجيب بمنع ترادفهما لانهما متغايران بحسب اصل المفهوم
كما حققه الرضي وتبعه الشارح واما نحو جيث نيث فقد قرر انه
من باب المركبات التي لا نسبة بينهما الا من باب التاكيد ويمكن
استنباط مناسبات خفية بين هذه الالفاظ ومعنى التاكيد
اي الجامع بينهما معنى الوكادة والظهور فالشيء اذا تم اخذ يكون
آكد واظهر وكذلك اذا سال العرق يكون ظاهرا وكذلك

اذا

اذا رؤي واذا طال العنق مع شدة المفرز يكون اظهر وشدة
فيناسب كل منها مع التاكيد الذي هو تقوية المتبوع واظهاره
بحيث لا يشتبه على السامع باختلاف صيغتهما فللواحد نفسه
مع الضمير تغير الضمير فقط وتغير الصيغ في المثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما
انفسهما بايراد صيغة الجمع لا الحاق التثنية بالجمع او لكونها
اقل المجموع ويقال نفساهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب
والاول اولى لكراهتهم في الاضافة الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين
مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان المضاف
اليه جزء المضاف ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبته بينهما في
كونهما ضم امر الى آخر ليصح افتراقه حسا يعني بالافتراق
ق الحسي ان يكون له اجزاء يتميز بعضها عن بعض كاجزاء القوم وبالافتراق
الحكمي ان يكون اجزاؤه متصلة ويكون افتراقها بالنسبة الى بعض
الاحكام كالعبد والدار وزيد فان اجزاءه يفترق بالنسبة الى
بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز ان تؤكد بالكل نحو اشتريت
العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون البعض ولا يفترق اجزاؤه
حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالمجيء والذهاب فلا تقول جاء العبد
كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء
بعض دون البعض لالتبس التاكيد بالحال اذا وقع تاكيدا
للمتمكن لانهما يستعملان بغير التاكيد اي يقصد النسبة اليه
بنسبة ما نسب اليه وانما قيد به لانه من المعلوم ان نفس البدل
ليس مقصودا بنفسه بما نسب الى المتبوع كما يفهم من ظاهر عبارة

المتن بل النسبة اليه يكون مقصودة بنسبة ما نسب الى المتبوع لان نفس
الاخ مثلا ليس مقصودا بالمجي بل نسبة المجي اليه مقصودة بنسبته الى زيد
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع
قال مح في شرح المفصل هذا الحد لا يشمل بدل الغلط فانه لم يذكر للتوطئة
والتمهيد وما قيل ان المراد التوطئة حقيقة او حكما والمبدل منه في بدل
الغلط توطئة حكما لانه في حكم الساقط وموجب للتقرير والتمكن
في حق المبدل فلا يخفى ما فيه   سواء كان ما نسب اليه مسندا
او غيره فالمراد بالنسبة اعم من النسبة الاسنادية والتعليقية
بل المتبوع مقصود به وانما جي بالصفة للدلالة على معنى في المتبوع
والتاكيد لتقرير النسبة وعطف البيان لتوضيح المتبوع
ويكون الاول توطئة للثاني وذلك بان يكون المقصود نفي النسبة
الى المستثنى منه اثبات تلك النسبة للمستثنى لان يكون نفي
النسبة مقصودا في نفسها. فالاضافة فيه مثل الاضافة في خاتم
فضة وانما حمل على المركب الاضافي ولم يجعلها اعلاما كما هو الظاهر
لان عبارة المفصل و مح في شرحه وكذا شرح المفصل وغيرهما
وقع هكذا بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط واما الظاهر ان المقصود منها معناها الاضافي فبدل
في احتمال كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
وبعضها بمعنى الى السبب وبعضها الى غيره نظر لان التابع
يجب ان يعرب باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية
فاذا اختلفت كيفية الاضافة لم يبق جهة واحدة لاختلاف

9

التعلق ح لان تعلق المعطوف عليه بالعامل لكونه بيانا له وتعلق
المعطوف به بغير ذلك وبهذا النظر لا يرد على الشارح اذ في
نسخة وقع هكذا بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
وقد يدفع عن النسخة الاخرى بانه على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه على ما هو مذهب البعض ح يكون مجموع المضاف
والمضاف اليه معطوفا على مجموعهما   وقال بعض المحققين
اي السيد الشريف في حواشي الرضي   بحيث يوجب النسبة اليها
قيد لا بد منه وقد تركه مح لئلا يرد اعتراض الرضي بان هذا الاطلاق
بان هذا الاطلاق يدخل فيه بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره
حيث يعلم وانما قيد بذلك لان زيدا اذا كان معجبا
لذاته لا يتضمن نسبة الاعجاب اليه نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وهذا التقييد ايضا مراد في مثال القمر ومثال درجة الاسد
فانه قد يكون المقصود النظر الى الفلك والى برج الاسد وح يكون
نسبة النظر الى القمر نسبة الى الفلك اجمالا فلا يرد ما قيل ان
في مثال القمر نسبة المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف
يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر   بان القمر
ليس جزءا منه بل مركوز فيه كما تقرر في الهيئة وذلك ان
القمر كثيف ولهذا يقبل النور بخلاف الفلك فانه لطيف
متشابه الاجزاء فلا يكون الكثيف جزءا منه   فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات اي الثلثين لان الفلك اي منطقة
يقسم ثلثمائة وستين يسمى كل منها درجة ثم يقسم على اثني عشر

يسمى كل قسم منها بدلا فالبدل مجموع الشيئين من غير اعتبار ملابسة
بينهما بخلاف غيره من الابدال فانك تقصد اليها باعتبار الملابسة
بينهما وهذا بيان للواقع والا فقوله بعد ان غلطت بغيره اخرج
جميع ذلك ای لغت بدل المعرفة واجب قال الرضي
ليس هذا على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل كالجار فانه
من نقص النكارة اذ به يقرب من المعرفة في تقليل الاشتراك
نحو الزيدون لقيتهم اياهم وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى
شيء واحد فيكون مفهومهما واحدا كذا في الرضي يلزم ان يكون
بعضه النقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا يعني يلزم ان يكون
بعضه النقص دلالة من غير المقصود لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى
بخلاف ضمير الغائب نحو ضربته زيدا فانه يحتمل غيره لان ضمير
الغائب يصلح لكل غيبتين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد
فيكون بعضه النقص في الافادة من غير المقصود اذ المدلولان واحد
بخلاف ما اذا لم يتحد المدلولان فانه يتحد بافادة المدلول الاخر
فتحقق ان المانع من ابدال الظاهر من المضمر غير الغائب هو اتحاد
المدلول وهو مفقود في غير بدل الكل ولا حاجة الى زيادة
التسليم والغرض بهذا يفهم من الرضي وقال النجد وايضا نقول
ان المانع فيها مفقود اذ لا يتصور الا بالنسبة الى مدلول واحد
ولو سلم انه يتصور في المدلولين فالنبوة في صورة اتحاد
المدلولين اكثر فاغتفر في صورة تغاير المدلولين دون صورة
الاتحاد لكثرتها احترز به عن البدل والعطف بالحرف

عطف البيان
واله كيد اذ غير الصفة لا يوضح متبوعه ولا يلزم من ذلك
ان يكون اوضح من متبوعه اشترط بعضهم ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بسبب مجيئه بعد اسم مشترك ورد عليه بعض في الشرح
وتبعه الشارح فقال انه غير لازم لانه ليس مقصودا بالنسبة وانما جاء
موضحا ولا يلزم من ذلك ان يكون اوضح من متبوعه اذ قد يوضح الشيء
الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لو افرد كما اذا
فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسمه بين اثنين مغايرين
لاولئك فاذا اتبع الاسم الكنية افاد ايضاحها وان كان الكنية
اوضح من الاسم حال الانفراد مثل جاءني ابو عبد الله زيد لا نرجح بعين
ابو عبد الله اذ ليس في المسلمين من يأبى عبد الله مسمى بزيد الا واحد وانما
هو مشترك بين مسمياته وهي مغايرة لمسميات ابي عبد الله
من نقب جواب القسم والضمير عائد الى الناقة وكلمة من زائدة
والنقب مصدر نقب البعير ينقب بالفتح اذا رق خفه والدبر
جراحة البعير بحمل الرحال ونجر مال عن الحق وكذب
انا ابن التارك البكري بشر نسبة الى بكر بن وائل تجهيزه
قال هذا الرجل وجعله محققا عليه الطير اذ ضربه بالسيف والقاه في المعركة
والقفة حوله مترقبة ان تاتي روحه ليقع الكل عليه لان الحيوان مادام
به رمق لا يقرب الطير خصوصا في الانسان والمعنى الاول
اظهر والثاني افيد اما كون الاول اظهر فلان المتبادر من قوله التارك
بشر حيث عرف المضاف معرفا باللام وكذا المضاف اليه ثم جعل
بشر عطف بيان مثل الضارب واما كون الثاني افيد فلشموله
زيدهم

قوله

فيلزم تعريف الشي بنفسه هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشي بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما
اذا كان تعريفا لكل قسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا
لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل عصام الدين لمولانا

صورة النداء ايضا لكان تعريفا للمبني بالمبني اي لكان تعريفا
للمبني الذي هو المجهول بنفسه فلا يفيد معرفته بكلا ... اذا عرف
ماهيته والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه
المناسبة يعني ان المراد بالمشابهة المنفية هذه المناسبة التي
وقعت في تعريف المبني الموجب للبناء لا مطلق المناسبة
التي توجد في غير المنصرف ايضا اعني التي فسرها صاحب المفصل لا
الامر الاخص الذي هو احد اقسام هذه المناسبة والا يلزم ان يكون
كل ما فيه نوع المشابهة من اقسام المناسبة معربا فلا يتجه ما قيل الاولى
ان يقال هو المناسبة المبني على الاطلاق وهو ما حركته وسكونه
لا بعامل فح لا يلزم ذلك فان قيل يمكن معرفته بجامعيته فيما بعد من غير توقف
على معرفته مفهوم المركب الاتي وهو حرف والفعل الماضي والامر
بغير اللام قلنا معرفة هذه الامور بكنهها لا تحصل الا بعد معرفة المبني
وقد قرر ان معرفة الشي بكنهه لا تحصل الا بعد معرفة اجزائه بكنهها
او اضافته اليه اي الى المبني مطلق هذا عند البعض
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فالاول نحو ثلثة عشر اربعة عشر
من الاعداد الملقاة على الحاسب فانه غير مركب مع مناسبته للمبني
الاصل بتضمنه معنى حرف العطف نحو هؤلاء في قام هؤلاء فان المنفي
فيه عدم المشابهة لكونهما مشابها للمبني الاصل الذي هو حرف
ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيه التركيب لا عدم المشابهة لكونه غير
مشابه لمبني الاصل ايثار التقديم ما هو مفهوم وجودي فان التركيب
في تعريف المعرب مفهوم وجودي وعدم المشابهة مفهوم عدمي

فتم

٩

وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب اذ الاعراب عند الاختلاف وكل من الرفع والنصب
نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون وكل من الضم والفتح
ليس نوعا منه بل اسماء لما فيه اخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق
الذهن الى كونه كل منها بناء على انواع البناء

تقدم التركيب على عدم المشابهة وفي تعريف المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها يعني ان هذه الالقاب مضافة الى المبني وحيث
القابه من حيث حركات اواخره وسكونها وانها القابه لا من حيث
نفسه فان لقبه المضموم والمفتوح والمكسور والساكن فالاضافة
بهذه الملابسة وهذا الوصف بحال متعلق الموصوف فانه
وصف للمتعلق والنحاة جعل وصفا للموصوف للملابسة فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس اي يذكرون الضم والفتح والكسر
والوقف في حركات المعرب ويذكرون الرفع والنصب والجر
والجزم في حركات المبني فلا يفرقون بينهما تقريبا على السامع
والتانيث باعتبار الخبر وذلك ان الضمير اذا دار بين
المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر في التذكير والتانيث
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال وان كانت اسماء ايضا
لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
بناء على انها في انفسها اسماء لان المراد بها ما يحكى بها اصوات
البهائم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها
وبعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها بخلاف
الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان اياً ايضا مبنية
عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات التي لا نسبة بينها
المرادة مبنية ايضا اما بكلا جزئيه نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو
بعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان
المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك

بنيت المضمرات اما لان وضع بعض منها بالاصالة وضع الحروف كما في ضربت وضربك فاشبهت الحروف بذلك ثم اجريت بقية المضمرات مجراها لانها منها وان كانت على اكثر من حرفين نحو نحن وانتما وهما واياي واياك واياه بالاصالة ليخرج نحو يا واب وتمثيله بانتما للعطف الزائد على حرفين غير مستقيم لان تي خطاب واما لاحتياجها ... ومنها الى ما يتبين به من مرتبة التكلم والخطاب والتقدم الذكر في الغائب فاشبهت لذلك الحروف

فان اصل البناء على السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركات
من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه الظاهر انه زاد قيد الحيثية ليخرج
عن لفظ المتكلم والمخاطب فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم
والمخاطب الا انهما لم يوضعا لو لم يدلا عليهما من تلك الحيثية بخلاف
نحو انا وانت والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ
المتكلم والمخاطب فانهما لم توضعا لمتكلم ومخاطب في الظاهر ما قاله الشارح
والاسماء في حكم الغيبة حيث يجري احكامها عليها الا انها في انفسها
غيبة لان مدلولاتها قد يكون مخاطبا وقد يكون غائبا لفظا او
تقدم معنى الظاهر ان يقال فكان متقدما معنى اللهم الا ان يقال
ان الضمير يرجع الى لفظ العدل المفهوم معناه من اعدلوا فكان لفظ
العدل مذكورا من حيث معناه لا من حيث لفظه لانه انما
جيء به من غير ان يتقدم ذكره فالمراد بالتقدم الحكمي ان لا يتقدم ذكره
لا لفظا ولا معنى بل يكون في حكم تقدم الذكر وذلك بان يؤتى
به مبهما لغرض كتعظيم القصة ثم يفسر فيكون تأخير التفسير الذي اصله
التقديم لغرض فكان في حكم التقديم وكان متقدما حكما معهودا بينك
وبين مخاطبك كسائر ما يرجع اليه الضمير من المتقدم لفظا او تقديرا
لانه لا مانع من الاتصال اذ لا يتقدم مجرور على الجار ولا يجوز
الفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف اليه.
وان جاز بالظرف في الشعر الا انه ممتنع بواسطة اتصال الضمير
ولا يحذف الجار في محل يكون مجروره مضمرا او لا يكون عامله امرا
معنويا ولا حرفا والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسندا اليه صفة

جرت

جرت على غير من هي له اوليهما الى ضمير متكلم وثانيهما الى ضمير مخاطب
بدل من المثنيين بدل تفصيل لا بدل البعض من الكل كما قيل لان البدل
هو كل واحد من اوليهما وثانيهما لا احدهما فقط والضمير في انت
الى انت هو ان اجماعا وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح وانما
هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم فالتاء من نفس
الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة
فلما ارادوا الانفصال دعموها بمستقل فان قيل لعل مراده اجماع البصريين
كما حمل عليه صاحب الغياث عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتراض
فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الكاف
وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين
وفي اياه اختلافات كثيرة فنقل عن الخليل والاخفش والمازني ان
الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيفت ايا اليها لقولهم فاياه واياء
الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فاياه واياء الشواب
شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياي بكمالها
اسماء وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف
آخره كالكاف والهاء والياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين
ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها ليصير بسببها منفصلة
قال الرضي وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه وهو
المختار ان هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجع
من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا وذلك ان اللواحق

لو كانت اسماء لستتر الضمير وهو امر لم يثبت في كلامهم كما تقدم فلم يبق
الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على احوال
المقصود به فالكاف للمخاطب والغائب حكم المخاطب
في ذلك اي في كون الواحد مشتركا بين المثنى المذكر والمؤنث وجمع المؤنث
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف لا المجموع الالف مع التاء
يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وذلك بان
تضرب اثني عشر في الخمسة التي هي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل وتأخذ لكل قسم اثني عشر صيغة فيصير
الصيغ ستين وتأخذ المعاني لكل قسم ثمانية عشر بان تضرب
الثمانية عشر في الخمسة المذكورة فيصير المعاني تسعين وبهذا ظهر قوله
وبينوا الشك الامور علنا ومناسبا اي وجه مناسبا فقوله ...
نفس العامل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء اي وبهذا
الاستتار والاكتفاء بما بقي وليس المراد ان الفاعل المستتر محذوف
حتى يلزم حذف الفاعل لانهما ينقلبان ياء يعني انهما يتغيران
وينقلبان ياء بدخول عامل في الصفة والضمائر لا يتغير بدخول العامل
فيها فلا يكونان ضميرين اما اذا دخل عامل فيها فانه يتعين بدخوله كالضمير
المنصوب المتصل الواقع مفعولا مثل ضربك يصير مرفوعا عند قيامه
مقام الفاعل مثل ضربت فيتغير المنصوب المتصل الى المرفوع المتصل
ومثل هو قائم فان هو بنفسه بدخول ان لان وضع الضمائر ...
على انها اقل حرفا لانها اما ثلاثية او ثنائية بخلاف الاسماء الظاهرة
فانها ثلاثية ورباعية وخماسية والضمير ايا كان وانما هو اياه وان

99

كما تقدم اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لما تقرر ان المتصل
هو المحتاج الى كلمة قبله في التلفظ ويكون كالتتمة له وتتمة الشيء لا يتصور
الا بان يكون في آخره او بالفصل لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره
لم يتحقق تعذر الاتصال وذلك فيما يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن
انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت
زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت او يقع بعد الا
او انما او ولى اما لغرض الشك منه اول الامر نحو جاءني اما انت
او زيد او يكون ثاني مفعولي باب علمت او اعطيت وانما قلنا لغرض
لا يحصل الا به احترازا عن مثل ضرب زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام
بشان زيد وان كان يحصل هنا الا انه لم يتعين الفصل لحصول هذا الغرض
اذ يحصل بدونه ايضا فيقال زيدا ضربت اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم ولانه لو اتصل به لوجب استتاره
اذا كان مفردا غائبا فيؤدي الى ان يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف
لغتهم كذا في شرح ... وهذا بخلاف المنصوب والمجرور فانه يجوز اتصالهما
نحو انه وله لعدم ما ذكرنا من المحذور او يكونه مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وبالجري على غير من هي له ان يكون المسند نعتا او حالا او صلة
او خبرا لشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن غير ذلك الشيء
فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعني عدل عن الظاهر
الذي هو الاتصال الى خلاف الظاهر تنبيها على ان المراد به خلاف الضمير الا
فلا حاجة الى العدول عن الظاهر اذ لا يعدل عن الظاهر الا لنكتة

اقتصاراً على ما هو الاخصر وهو العاري ليتميز به وصل غيره بالكلية
مثل نحن الزيدون ضاربوهم نحن بصيغة الجمع ولو كان نحن
فاعلاً لوجب افراده ويقال ضاربهم نحن كما روي عن الزمخشري
لان المسند السببي يجب افراده لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع ليتعذر المتكلم في تأخير الاعرف لانه لم يجوز فيما هو
كالكلمة الواحدة ولئلا يلحقه اول الوهلة طعن كما يلحقه فيما اذا انفصل
بانه اورده على خلاف الاصل وان كان لا يلحقه آخراً لانه انما قدم الاول
فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو مستحق التقديم كما قوله
وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك لان الياء وان كان
اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو مستحق التقديم نظراً الى
الترجيح المعنوي عن الترجيح اللفظي كما في نحو اتى الهندية باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل كلا فصل لكونه كالجزء من الفعل واما
الاعتداد به فلكونه فصلاً في نفسه لانه كان في الاصل
خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً فباعتبار رعاية
الاصل يكون خبره ايضاً ضميراً منفصلاً وان لم يكن العلة موجودة
ههنا ولو وجد العلة لم يكن الاعتبار رعاية الاصل وجه وذهب
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر اي فيما اذا دخل
على الضمير المجرور المتصل بناء على انها تعمل عمل الجر في المضمر دون المظهر
كما ان لدن تعمل الجر في غير غدوة وتعمل النصب في غدوة لكن
يشكل عليه بان الجار اذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق ولا متعلق
في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره واجيب بان حروف الجر

اذا كانت

اذا كانت لازمة بمعنى والا لتقاربهما في المعنى لان معناهما
الطمع والاشفاق لتقي آخرها اي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر في كونه في الآخر لزوماً ولهذا الحق الكسرة في نفس
نون الوقاية وان كان ينبغي ان يصان عن آخر الفعل لانها ليست
باخت الجر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر
انما يكون بعد اول وهذا بخلاف كسرة تضربين فانها ليست في الآخر
لانها بواسطة الحاق ضمير الفاعل صار وسطاً حكماً وبخلاف كسرة
لم يكن الذين فانها عارضة بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضاً
محضاً ولهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار
كلمة متصلة كتضربي وقولي لعدم المانع في ذاتها وهو اجتماع
النونات كما في الاخوات التي فيها النون والتضعيف كما في لعل والحرف
لعدم النون هو محمول على اخواتها وهو خلاف الاصل فكان الاتيان
بالنون مختاراً قوله وتوسط اي يدخل او يقع قوله وقيل ضمير
مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميراً فاورد ما هو المتفق عليه عند
اكثر البصريين انه حرف استنكار بخلو الاسم عن الاعراب
لفظاً او محلاً وقال الخليل انه اسم لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون
له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله
وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرضي نقله على خلاف
ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين
انه حرف ليفصل محل النحاة علة للتسمية فقال البصريون
انما سمي فصلاً لانه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً الا [illegible]

زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجيئ
بالفصل ليتعين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم
الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو جزؤه وآخر
المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون
يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف عن السقوط والشارح نبه بقوله ذلك
التوسط على انه علة للتوسط لا للتسمية وهو الظ لان الغرض لا يحصل
بالتسمية   لامتناع اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا
امتنع الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمرو   استبعد الغاء
الاسم اي عن الاعراب   وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
اشارة الى دفع ما اورد في الحواشي الهندية من ان لفظ قبل حشو لان
فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب ووجه
الدفع ان هذا مقام انكار لان تقديم الضمير على مرجعه الذي هو الجملة
غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل لدفع الانكار او يقال ليس المراد
ويتقدم الجملة ضمير غائب حتى يلزم الحشو بل المراد ويقع متقدما هذا
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وقبل لفظ مخصص وفيه
بقوله قبل الجملة تخصيص جميع العمومات فلا حشو ولا استدراك فيه كما لا يخفى
العمومات والتخصيصات فكانه قال ويقع متقدما على الجملة او قال ويتقدم
تقدم الجملة واما قوله غير مستحق مرجع فليس من اصل في المراد لدفع الحشو وانما هو
تخصيص لدفع النقض بنحو ان هو زيد قائم كما يصرح به في قوله الا
اشارة الى الكلام يحتمل هذا التوجيه ان كان غير ظ فيما ذكرنا الا يخرج صيغة تقدم

في نفسه

عن مقتضاه وانه لا يكون في غاية البعد كما قيل   والضمائر يلزم الاستدراك
قوله يفسر بالجملة بعده اي على تقدير ان يكون قوله يسمى ضمير الشان والقصة
داخلا في القاعدة لان قوله يسمى ضمير الشان يخرج جميع ما عدا ضمير الشان
فلا حاجة الى قيد يخرج ما عداه   فعلى هذا اي على ما ذكرنا من ان قوله
يسمى ضمير الشان ليس بداخل في القاعدة انتقض القاعدة بنحو ان
هو زيد قائم لانه يصدق عليه القاعدة كما بينه مع انه ليس بضمير الشان
بخلاف ما اذا كان داخلا فيها فانه لا ينتقض به اذ لا يسمى هذا الضمير
ضمير الشان   فلكونه على صورة الفضلات لكونه منصوبا بان لا لانه خبر
كلام مستقل بالافادة ليس فيه رابط يقتضي ما يرتبط به حتى يدل
عليه ويعلم منه اما اذا كان الضمير منصوبا فانه يجوز حذفه مع ضعفه لان الدال
عليه وان كان غير قوي وذلك الدليل هو نواسخ الابتداء لا تدخل
على كلم المجازاة   ان من يدخل الكنيسة بفتح الكاف معبد النصارى
وجآذر جمع جوذر بضم الجيم والذال المعجمة المضمومة ولد بقر الوحش
جمع ظبي والمعنى ان من يدخل معبد النصارى يوما يلق في ذلك
المعبد النساء اللاتي كالجآذر في سعة العين وكالظباء في شدة
سواد العين   اقوى شبها بالفعل لان صيغته مثل صيغة
لئلا يفوت الغرض المط ههنا وهو التخفيف
اي المعنى المشار اليه اشارة حسية اشار بذلك الى ان الواقعة
في الحد بالمعنى اللغوي حتى يندفع الاشكال الذي يورد ههنا وهو انه
عرف اسماء الاشارة بالمشار اليه الذي يتوقف على الاشارة
ووجه الدفع على ما ذكره رحمه الله في الشرح وغيره ان المراد ما يسمى باسماء

الاشارة في اصطلاح النحويين ما وضع لمعنى مشار اليه بالاشارة
اللغوية وهي لا تتوقف على معرفة المحدود اذ قد تتوقف الاشارة
اللغوية ولا تتوقف اسماء الاشارة في الاصطلاح فلا يلزم الدور
وليس هذا من قبيل قولك العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان
العالم متوقف على العلم كان دورا ذا خبر المبتدا هو ذا
مع ما عطف عليه كما اوضحه الشارح لا ذا وحده وهو من قبيل
تعدد الخبر لتعدد المبتدا او العامل في الحال معنى الفعل على نسبة
الخبر الى المبتدا والمعنى تنبه ذلك اسماء الاشارة وحال منها
حال كونها للمثنى وقس عليه سائر ما ذكر فلا يرد ما قيل ان ذا ليس خبرا
بل الخبر المجموع فلا يصح ان العامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا ليكون الضمير اقرب الى مرجعه اي ليكون ضمير منها
اقرب الى ذا الذي هو مرجعه على احد الوجوه احدها
وثانيها ان منها بمعنى ثم وهذا مبتدا وساحران خبره وثالثها
ضمير ان محذوف والجملة خبر ضمير الشان مقدر له كذا نقل عنه ورابعها
دخل اللام في خبر المبتدا وان كان قليلا لانه يجوز مع نحو قلته
بقلب الالف يا لان اليا قد يكون علامة للتانيث
كما في تضربين بوصل اليا بها اي ان المراد الاشباع
كما صرح به الرضي اي اليا الحاصل من الاشباع فلا يرد ما قيل
هذان الوجهان غير صحيحين لان اليا بدل من اليا فوصل الها
باليا نحو تهي وذهي يكون جمعا بين البدل والمبدل لوجود
علة البنا فيها كما في هؤلا ونحو وذان وتان صيغتان مرتجلتان

ليستا مبنيتين على الواحد ولو بنيتا عليها لقيل ذيان وتيان فذان
صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر قال الرضي ودعوى ان
كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظ يعني يدخل على اولها
يعني ان الظ ان يقال يدخلها الا انه عدل عنه لنكتة وهي اي التنبيه
على ان دخولها على سبيل الوضع لا على سبيل الجزئية الا ان الظ
ان قوله ويلحقها وقوله ويتصل بها من باب التفنن في العبارة
والقياس يقتضي السنة لان المثنى سنة ويقتضي التعبير
ولما راى ثم كثرة استعمال كل من الكلمات الثلث مقام الاخر
اي لما راى كثرة استعمال كل من ذي القرب من اسماء الاشارة مكان
ذي البعد منها للغرض من التاويل وكذا كل من ذي التوسط منها مكان
كل من ذي القرب والبعد وبالعكس خالجه الشك في اختصاص
بعضها بالقرب وبعضها للبعد واشتبه عليه ان انها للقرب
وانها للبعد لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحال على غيره فلم كان
فليكن الحقيقي لا يستعمل في غيره الا مجازا نحو هنالك الولاية
اي في ذلك الزمان لكن هنا يشار به الى المكان القريب
وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد
ان كان جزءا تميزا اي تميزا عن النسبة اي لا يتم جزئيته ان كان
يتم من الافعال الناقصة هذا بناء على ما ذكره الرضي ان الافعال
الناقصة لا تحصل لها معنى تم جزءا بصير جزءا تاما وكذا تقول كملتها
عشرة اي صيرتها عشرة كاملة ويراد بالصلة معناها اللغوي
وهو ما يتصل به فلا يلزم الدور كذا قال ثم واستشكل عليه في الحواشي

الهندية بانتزع لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال اما الاجمال فلانه
ليس بمراد مطلق ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا
لم يصح التفسير بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان
مجملا واما الاشكال فلانه يدخل فيه نحو الشرطية لانه ايضا لا يتم الا
بصلة وعائد ولا يلزم الدور اذ لم يتوقف الصلة الاصطلاحية
بما يتوقف على الموصول كما في التعريف السابق وهو جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه ولما كانت الصلة
بمعنييه اعم بحسب المفهوم اراد ان قوله وصلته جملة خبرية تبيين
لما يقع صلة في الواقع وهي الجملة الخبرية لا تفسير لها لاشتراط العائد
في الصلة الاصطلاحية واما الصلة بمعناها اللغوي فلا يكون هذا
تعيينا لما هو صلة في الواقع بالمعنى اللغوي فتأمل وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب
ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول والاولى جمع الذي من غير لفظه
وهو الالى والذين رفعا ونصبا وجرا جمع الذي من غير لفظه ويحذف
النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل
وقد جاء اللذون رفعا واللذين نصبا وجرا اوله وبئري
ذو حفرت وذو طويت اوله فان الماء ماء ابي وجدي
بئري كلام اضافي مبتدأ وذو حفرت خبره يقال طويت البئر
اذا بنيتها بالحجارة والعائد المفعول يجوز حذفه سوى عائد
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما فالعائد المفعول

م الصلة

من الصلة الى الموصول فيما سوى الالف واللام يجوز حذفه اذا لم يمنع
مانع من الحذف لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل
على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لظاهر مع كونه فضلة بخلاف
العائد الفاعل فانه لا يحذف لامتناع حذف الفاعل وبخلاف
ما اذا كان العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت
الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل
بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا فيفوت الغرض
الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف هنا لمانع ولهذا قيد
بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك واما العائد المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو انا الذي ضارب
زيدا اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين نحو فاصدع بما تؤمر اي
تؤمر به اي باظهاره وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى نحو مررت بالذي مررت
ونحو مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف [illegible]
وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي به وان احتمل مررت
معه واما المرفوع المبتدأ يجوز حذفه وبحر يجوز حذفه قليلا فلا
فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان غيره ايضا يجوز حذفه
او ما يقوم مقامه وهو الالف واللام
في مسائل النحو مثلا لابد من ذكر ان الحال والتمييز يجب ان يكونا
نكرتين حتى يعلم انهما لا يجزان عنهما وان يجوز [illegible] وكاف
التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يجزان عنهما و ان

ضميرا ان يجب تصديره لنوضح الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه المخبر عنه
وعلى هذا فقس غيره في موضع ما هو مخبر عنه بالذي اي الذات
الذي اخبر عنه باستعانة الذي المعلوم لا على الوجه المذكور
في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا فلا يحتاج
الى ان يقال ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول كما قيل قال الهندي
قولهم اخبر عن زيد ونحوه من ضربت زيدا ونحوه بالذي اي بين المنسوب
والمنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة كونه غير زيد بانه زيد
فان المنسوب والمنسوب اليه قد يكون مبهما او مشتبها من غير جهة كونه
زيدا فاذا قصد المتكلم ان يبينه من جهة كونه زيدا عمل هذا العمل وانما
اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التأخر عن الضمير لان الواجب التأخر
عنه الا التأخر بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل الظاهر اعتباره
مقابلا للتصدير لانه لا يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن
ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول فلا يتصور بناؤهما من جملة الاسمية فان قلت يجوز
ان يخبر عن زيد في مثل زيد قائم لا اخوك ويجوز بناء اسم الفاعل
قلت لا يجوز بناؤهما بحيث يصح صلة الالف واللام لانه انما
يصح لو قال القائم او المواخيك وليس كذلك بل يقال الهو قائم
او الهو مواخيك وهو لا يصح فتأمل معنى السين وهو صحيح
الاستقبال وخلوصه بخلاف ما اذا اخبرت عن مجرو
لامتناع المانع لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير وهو غير جائز

لان المصدر يعمل لمشابهته الفعل باشتراكهما في حروف الاصول
والمعنى الكلي ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل في شيء وما الاسمية
لا الحرفية بيان ان ما الاسمية تجري فيها هذه الاقسام بل انما هي كافة
او نافية او مصدرية نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة بفتح الفاء
وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين
حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه
النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة فانها لا تحكم ربطها
غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون احلاله سهلا وتامة وبمعنى
بالشيء نكرة غير موصوفة بمعنى شيء عند ابي علي ومعرفة غير موصوفة ولا
موصولة بمعنى الشيء عند سيبويه وصفة اختلف في ما التي
يلي... النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى ما شئت
اي شيء وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا وقيل حرف للتقليل وفائدة
ما هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي ضربا حقيرا
او عظيما او نوعا من انواع الضرب او ضربا قليلا نحو قوله حسان بن
ثابت الانصاري والباء زائدة في المفعول وفضلا حال ومن
موصوفة وغير صفة وحب النبي فاعل اي كفانا حب النبي
حال كونه فضلا عظيما ومن كذلك ولم تقل ومن الاسمية
كما قال وما الاسمية لان من لا تجيء حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية
الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء
وفي ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد و
في جميع الاستعمالات نحو قوله فاما رجال موسرون اتيتهم فحسبي

ام كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي الآية في سورة البقرة

اسماء افعال

عندهم ما لكفاية قوله لهذا اى لكونه منادى مفردا معرفة لا
لكونه موصوفة والا لبنى جميع الاسماء الموصوفة احدهما ان يكون
ذا بكالها بمعنى اى شيء يعني ركبت ما مع ذا وجعل المجموع بمعنى اى شيء
ويجوز في الاول الخ فرفع الجواب في الاول ونصب الجواب
في الثاني بطريق الاولى والاحسن كما قالوا المحافظة على مطابقة الجواب
للسؤال لا على طريق الوجوب كما هو ظاهر عبارة المتن الآن في الشرح
يوافق ما قالوه فعلة تناولها مناسبتها المبني الاصل اى مناسبتها
له بان وقعت موقعه وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
لان الآن الخ وان لم يعتبر له خارج تطابقه او لا تطابقه الآن مدلوله
واقع في الحال كقولك بعت فان البيع واقع في الحال وان لم يعتبر مطابقة
لما في الواقع وحكاية عنه ولهذا قال لما بمعنى الامر والماضي لانه
يفهم منه ان معناه لفظ الامر والماضي بخلاف قوله بمعنى الامر والماضي
ولم يقل معناه الامر والماضي لانه يفهم منه ان معناه لفظ الامر والماضي
بخلاف قوله بمعنى الامر والماضي فانه يفهم منه ان معناه معنى الامر
والماضي واحد والمتبادر من قوله ما كان بمعنى الامر والماضي انه كذلك
بحسب الوضع لانه بصدد بيان الاوضاع فلا ينتقض التعريف
بمثل ضارب امس لانه بمعنى الماضي بحسب الاستعمال والقرينة لا
بحسب الوضع اى ما يوزن بفعال مسماه وهو الموزون مثل
نزال وتراك قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ويرد عليه
وقال المبرد فعال في الامر الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد وليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسي الخ

قوي فالاولى ان يتوقف ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس لكثرته فالمورد هو المبرد والمأول هو الاندلسي وانما في الرباعي
اى انما اسم الفعل في الرباعي والافعال لا يتصور في الرباعي فنادر اذ
لم يأت منه الا قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار
وعرعار اى تعالوا عرعار وهي لعبة لان الصبي اذا لم يجد من يلعب رفع
صوته فقال عرعار قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار
حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي حكاية
لا يخالف الاول فيه الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا
قارقار وعارعار وعند الاخفش فعلال من الرباعي قياس
وفعال مصدرا معرفة قال المص في الشرح لما كان من المبنيات ما يوافق
في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب آخر
كما نحن فيه ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وانما قال
علما لئلا يدخل باب فساق وقوله وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
وانما احترز عنهما لانهما لا اختلاف فيهما بل هما مبنيان بالاتفاق
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك يعني ان الغرض من ذكره
ان يعلم ان فعال علما لا يكون الا مؤنثا اذا لم يحترز به عن شيء
وغلاب كذلك علم امرأة فان بني تميم اختلفوا فيه فمعنى
قوله ومعرب في استعمال تميم اى في استعمال بني تميم كلهم الا ما في
آخره راء فانه ليس بمعرب في استعمال كلهم وانما هو معرب
في استعمال اكثرهم اذ سلوك طريقة واحدة وهو البناء
اسهل من سلوك طريقين وهو الاعراب اعراب ما لا ينصرف

اصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اى الاصوات
الغير الموضوعة لمعنى الجارية على لسان الانسان اماكذا وكذا فالمراد
بالاصوات ههنا ماكانت غير موضوعة لمعنى وكانت باقية
على ماكانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تكن منقولة الى
باب المصادر ولم تصر اسم فعل قال الرضي وانما سميت هذه
الاقسام اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية
اصوات الحيوانات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج
لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف وكما يصوت
به الحيوانات فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات
وح لا يقدر ان يحكم عليه او به لان وضعه على اظهار الندم او التعجب او الوجع
كما في اح وكذا وضع غاق على حكاية لا غير ووضع نخ ونحوه للبعير لا سماعه
لهذا الصوت جري العادة باناخته عنده فلم يحتج باعتبار المعنى
الذي وضعت له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان
ركبا من هذا الباب فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت
للبعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ما هو وضع الباب عليه من حكاية
الصوت او التصويت للبهائم او اظهار الندم كذا ذكره في الشرح
من غير نقلها على الحكاية بان جعلت مفعول القول لعدم كونها
دالة بالوضع لان الاول دال بالطبع وان الثاني حكاية للصوت
واصدار على لسان الانسان شبيها بشيء ولا يخفى انه ليس بموضوع
وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو لجري عادة الاناخة
باناخته عند اسماعه   اى اصدرت ... بذلك لان

حقيقه

وان كان غيرها من الكلام صوتا م

حقيقة الحكاية لا ينافي ههنا اذ ترط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه
الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان نحو
ذكرنا على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها لا نخ يكون المراد
او صوت به الحيوان كالبهائم وغيرها من الصبيان والمجانين والطيور
اى لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير او زجرها كهج
بكسر الهاء والسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم
زجر الغنم وبس بضم الموحدة وسكون السين المهملة دعائها او غير
ذلك نحو حث للابل ووضع لتسكين صغار الابل اذ انفرت
وبج ونحو ... الابل   قيل ذلك لانه الفاصل هو الفاصل البعيد
وحاصل التوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات
ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى كما سبق الا انها الحقت بالاسماء
المبنية والقسم الاول اولى بها لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
بوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات يتكلم فيما بينهما او
يحكى فيما بينهما من غيرها التي ليست من الاسماء المبنية   اى
المركبات المعدودة من المبنيات يعني ان المراد بالمركبات
المركبات المذكورة سابقا وهي التي عدت في اقسام المبنيات
اعم من ان يكون مبنية بكلا جزئيه او باحد جزئيه كبعلبك صرح
بذلك في المفصل واللام للعهد ولا حاجة الى كلمة كل اذ لا يطلب
في الحد العموم وانما يطلب عنه بيان ماهية الشيء والجنس هو اسم
حاصل من تركيب كلمتين لا اسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضي

بانه لا حاجة اليه ايضا كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء فخرج
حاصل من تركيب كلمتين وجعلهما اسما واحدا اشارة الى ذلك ودفع
لاعتراض الرضي والمراد بجعلهما اسما واحدا اعم من ان يكون بالعلمية
او بغيرها كما في خمسة عشر وبهذا يشمل جميع اقسام المركبات التي ذكر
الشارح فقوله ليس بينهما نسبة يخرج ما عدا المحدود فالاسمان نحو غلام زيد
وبعلبك والفعلان نحو نصر وضرب وتحرفان نحو عن من الا
والفعل نحو انا ضرب والاسم وتحرف نحو من زيد وتحرف والفعل
نحو ضرب عمر وتعيين النسبة اي تعيين بان يراد ليس بينهما
نسبة تعداد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل اصعب من خرط القتاد
اي من امر السيد على نبجر له شوك اذ لا قرينة عليه اصلا قال الجوهري خرطت
الورقة خشبة وهو ان تقبض على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله وفي
المثل دونه خرط القتاد والقتاد شجر له شوك وهو الاعظم
لانه لا يراد به حادي وعشر بل واحد من احد عشر وجوابه توضيح
الجواب ان المراد باسم الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه باعتبار المرتبة لا مطلقا كالثالث فان المراد
واحد باعتبار كونه بعد الاثنين ولم يتيسر ذلك من المركبات
اذ لا يبنى من المجموع لمركب مع بقاء حروفه لان اسم الفاعل
زيد فيه الالف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع
حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثالث ثلاثة
من ثلاثة عشر كان يلتبس وكذا من كل واحد منهما نحو ثالث وعاشر
اذ لو نسبت منهما لكان اسمي فاعلين على مفردين وهو خلاف المقصود
ذا النيم

فاضطروا

فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يبنى من مجموع
تكييدل على نفسه كاسم الفاعل المشتق من المفرد على احدهما لفظا ويكون
المراد من حيث المعنى من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فجاؤا
الاول ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من العدد لا العدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على
العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو في عدد معطوف على العدد
لا عدد على عدد ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما
في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان نون المثنى
والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فكانه مضاف
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء مع منع صرفه لوجود
العلتين المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية وانما قيد
بذلك لانه الافصح دون غيره كما سيصرح به وانما قيد بعدم كونه
مبنيا قبل التركيب احترازا عن قبل سيبويه فانه لم يوجب فيه الا البناء
للتوسط المانع من الاعراب يعني لو اعرب يلزم الاعراب
في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير جائز ولا واسطة بين الاعراب
والبناء فيلزم البناء ومنع صرف المضاف اليه رد عليه بانه
لا يوجد المانع من الصرف لعدم التركيب وانما الاضافة فقط
وهي في اللغة والاصطلاح فقط واما في اللغة فلما ذكر في القاموس
كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشيء
ويريد به غيره والمراد ههنا يعني ليس المراد بالكنايات في جانب

المبنيات بمعنى المصدري اي ما يكنى به وليس المراد كل ما يكنى به بحيث
يشمل فلانا وهنا وهنتة كناية عن الفرج وغيرها ولا البعض المبهم
اي البعض كان واليه اشار بقوله ولا الكل بعض اي عام بعموم الافراد
لكنه في دلالة العبارة على هذا المعنى خفاء بل المراد البعض المعين
ولما تعذر تعريف ذلك المعين بدون التصريح به منفصلا فصل
ذلك واعرض عن التعريف فقال الكناية كم وكذا اي هذا
وقد يقال يمكن ان يعرف ذلك البعض كما عرفه بعضهم فقال
الكناية الفاظ مبهمة وضعت لان يعبر بها عن عدد مفسر او حديث
لكونها موضوعة وضع الحروف لكونها ثنائية او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف وهي همزة الاستفهام
نحو خرجت يوم كذا وكقول الائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان
كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا اي اعرف وجاذا والوجذ
بواو مفتوحة وجيم ساكنة وذال معجمة النقرة في الجبل وجمع وجاذ
بكسر الواو وفي الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا
وكذا فعلت كذا وكذا لانتفاء اعرابا ولا بناء لانهما
من صفات المفردات رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب فان قلت فعلى هذا لا يكون الكناية من قسم المبني ما اشبه
مبني الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظي ولا تقديري من حيث
جملة على انه قد عد البعض الجملة من مبني الاصل وصح ان يقال انهما غير
مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا فانه
انما تركب التركيب المقتضي للاعراب للمفردات واما تركيب

الجمل من حيث كونها جملا فلا يقتضي اعرابا انتهى والوجه الثاني ظاهر
اما الوجه الاول فيبنى على ان الجملة من مبني الاصل كما عده بعضهم
في البناء منحط عن اخواتها لما ان اصلها الاعراب وتخلف
في بيانه بان جعل تنوينه بمنزلة النون ووسط العدد اي
المتوسط بين القلة والكثرة كذا في الرضي فاقل مراتب العدد
الاحاد واكثرها المآت الى ما لا يتناهى وما بينهما متوسط ولعل
هذا بناء على العرف والا فهذه عدد والثلاثة من الكثير كما سيجيء
عن قريب حيث قالوا الا ان العدد الكثير مميزه كذلك وقيلوا
لذلك بقوله ثلاثة رجال لكان تحكما وترجيحا بلا مرجح لتساويهما
في الطرفية بخلاف الوسطية اذ لا تساوي ما شيئا منهما مع انه فيه
ترجيحا تاما ايضا لان خير الامور اوساطها لكن جوز الزمخشري اعتراض
على الرضي اعترضه السيد قدس سره في حواشي الرضي وتبعه الشارح
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام على انشاء
التكثير اما كونه خبرا فباعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا
واما كونه انشاء فباعتبار استكثار المتكلم اي كل واحد
منهما لا المجموع منهما لان الذي يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هو كل واحد
منهما لا المجموع منهما اي على حسب عمل هذا الفعل لا على حسب اقتضائه
وعمل الفعل تعين المميز لا بحسب الاقتضاء فلا يتجه ما قاله الرضي
الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات

ربما سئل بكم يوماً كتابك فهذه الاسماء منصوبة المحل او لا
وسلم كم ظرفاً كثيراً فان كان مميزاً ظرفاً فهي ظرف يحكم
ما يتعلق به الظرف ومرفوعة المحل ... مقام ... الذي هو خبر المبتدأ اى سنك ... اى مكان حضرك
اى زمان حصل ... اكثر ... ان ... الزم ان ... يوم ... وذا لا يجوز
او لا يجوز ان يقال اليوم كتابك خلاف العكس فانه يجوز ان يقال كتابك اليوم

فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز ووجه الدفع انه وان
نقض كثيراً من المنصوبات الا انه عمل فيه على وجه الظرفية لا على وجه آخر
وانما جعلنا الفعل اشار بذلك الى دفع الاعتراض وهو
ان كم رجلاً ضربته خارج عن هذه القاعدة مع انه منصوب بمول
على حسبه ووجه الدفع انه ان جعل من قبيل شريطة التفسير يكون الفعل
الناصب مقدراً بعده فيكون داخلاً فيها وان لم يجعل من ذلك
القبيل ولم يقدر الفعل بعده يكون مرفوعاً داخلاً في قاعدة الرفع
فكم هنا منصوب المحل اولاً باعتبار الاصل وذلك ان
نحو كان كابش وكم ظرف لم اقيم الظرف مقامه وجعل خبراً
فيكون مرفوع المحل ثانياً في ثماني الوجوه الاربعة الاعرابية
وهو كونه منصوباً بمعمولا على حسبه وكونه مجروراً بحرف جر او اضافة
وكونه مرفوعاً بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفاً وبالخبرية بشرط ان يكون
ظرفاً لاختلاف محل كونه مرفوعاً وحين دون كونه مجروراً
مع انه يكون بحرف الجر وبالاضافة ايضاً بمعنى انه يتلفظ
وانما تأوله لان جميع الوجوه الاربعة لا يتأتى في كل واحد من هذه
الاسماء وانا لم اعتبر لهذا اى الوقوع اذ استعمل كما هو
لازم الظرفية بل تقع في الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية
نقوله وما هو لازم له ايضاً كلام الرضي باعتبار بعض
الوجوه لانه اذا كان مرفوعاً لا يكون تمييزاً بل مبتدأ على ان
لان المتكلم عالم وقيل الاستفهام يجري على الحقيقة كانه قال
اخبرني اى عدد من العمات والخالات حلبت علي عشاري

الى ذلك كثير لا اعرف عدده والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر لانه على تقدير المصدرية يكون السؤال
عن نوع الضرب والاخبار به وعلى تقدير الظرفية يكون عن المرة
والعدد واما اذا كان للعدد فلا يظهر الفرق لان في كل منهما السؤال
عن العدد او الاخبار به فيفرق بينهما بان الملحوظ اولاً في الظرفية
العدد والحدث ثانياً وبتعاد في المصدرية بالعكس
عند تعدادها اى تعداد المبنيات فيما سبق ما اى ظرف
بل ظروف على ما هو الظاهر لان ما قطع عن الاضافة امور كثيرة ولا يجوز
ان يراد بكلمة ما اعم من الظروف وغيره ليدخل فيه ما اجرى مجراه
كما قيل لان كلمة من للتبعيض اى بعض الظروف المبنية ما قطع
ولا يخفى ان ما اجرى مجراه ليس بعضها منها اى رب بعد كان
خبراً من قبيل الى رب متأخر كان خبراً من متقدم تضمن معنى
حرف الاضافة وهي اللام او لشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل هذا الاحتياج حاصل
لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة
تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قيل ظهور الاضافة فيها يرجح
جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء والاصل في الاسماء الاعراب
واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة
بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه

فتكلم منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان ناقصة او على الظرفية بكان على ان يكون خبراله وهو خطا ان حسن لفظا ومعنى اما لفظا فلما تكلمه شرح اللب من ان قبل ما لازم ظرفيته واما معنى فلانه يلزم ح ان يكون التكلم نفس الزمان لان قبلا عبارة عن الزمان جلا زيلب على ما يجي ولزوم هذا وفساده في غاية الظهور لمن له ادنى ذوق وهي انه في كلا الوجهين منصوب على الظرفية والعامل فيه اما حصر المقدر او كان

كانه ثابت بثبوت بدله واختير في البناء الضم لانه تمكين فيه النقصان بخلاف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لانه اقوى الحركات فساغ لي الشراب قصته هذا انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه فتمكن من القصاص فقتل قاتله فزال عنه الغم وانشد هذا البيت ساغ اي سهل مدخله الغصص بقاء اللقمة في الحلق والفرات الماء العذب لشدة الابهام الذي فيه كما فيها اي في الظروف المذكورة لكونها جهات غير محصورة الكشدة الابهام فيه فلان صفة الغيبة لا تختص بجهات دون ذات مفعول ترى فعلى هذا يكون حيث مفعولا به كما صرح بعضهم ان حيث ليست لازمة للظرفية فانها في البيت مفعول به لترى اي مكان سهيل كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا ابناء على ان نجم باجح كما ذكره الشارح بدل من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شارحي الابيات وطالعا حال من سهيل ولذلك يقول الشاعر اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا يعني كالشهاب

ب اي لكون معنى الشرط فيها يعني لتضمنها معنى الشرط لا لاجل فيه ووضعها له اختير بعدها الفعل ولم يجب فلا يتجه ما قيل الاولى ان يراد بقوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها غير قوي وهو عامل لا يظهر اي الفعل اعني فاجاءت على لا يظهر طافي اذا من قوة الدلالة عليه ويدل على ذلك قولك

خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا ذكره نجم في شرح المفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء وهو لغو وما ذكر ان العامل معنى المفاجاة فمراده ان العامل فعل المفاجاة مقدرا صرح بذلك الزمخشري لكن رد عليه انه على هذا يخرج اذا عن الظرفية لانها جعلت مفعولا به مع ان مذهبه ان اذا المفاجاتية ظرف زمان وتجرد عن معنى المفاجاة وقد يجي لمجرد الزمان اي تجرد عن معنى الاستقبال للزمان نحو ائتيك اذا احمر البسر فيجوز ان يكون بوقت احمرار البسر حالا وقد جاء كسرها وهي لغة تميم فالمشهور غير لغة تميم وكيف للحال انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان كون كيف ظرفا مذهب الاخفش هو ظرف وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف

ف نحو متى جئت يوم الجمعة ام يوم السبت وحكاه وهذا لمعنى ما قال الرضي ويجوز ان يكون هذا الطرف غير معدود نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وذلك انه اذا لم يكن العدد مقصودا ولم يعتبر تعداد اجزائه يكون في حكم المفرد فلا يكون هذا دفعا لما قاله الرضي كما قيل بل عينه اي اول مدة عدم الرؤية يعني انتفى الرؤية من اليومين اللذين وقعت صحبتك فيهما فيهما المقصود اي الزمان الذي قصد بيان حاله بان يكون جميع المدة ملتبسا بالعدد لا وحده من غير اعتبار

العدد كما في الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا او الطا ماقاله
الرضي اي المقصود مع العدد والبناء بمعنى مع تحمل البناء متعلقا بالمقصود
وكان التقدير سيفها خرجت مذ يومان مذ زمان ذهابك
بمعنى اول مدة ذهابك عدم الخروج زمان ذهابك ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة
وتجز موقعة وايضا لا يصح من حيث المعنى لان المقصود الاخبار
عن اول المدة وجميعها بانه يوم الجمعة او يومان لا ظرفان
لانهماح ليسا بتقدير في وقد جاء لدن فكان لدن خفف
بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف
النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا الف لكن
واما ان يحرك النون لالتقاء الساكنين كسرا وخفف بنقل ضمة الدال
الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لدا بحذف
نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات كذا قال الرضي
ولعل الشارح لم يتعرض لذلك لما انه لا يظهر التوجيه لا جر الذي
بعده تشبيها لنونها بنون التنوين في رطل زيتا فنصب لدنا
غدوة كرطل زيتا فنصبها تشبيها بالتمييز اي لا اجل الفعل كما في
المنفي الواقع قبله او لزمان الماضي الواقع قبله المنفي ووقوع نفي فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام
للصلة لان قط لم يوضع لنفي الماضي المنفي ولو حمل على حذف
المضاف اي لاستغراق الماضي المنفي لكان اظهر لمشابهتها

الظروف المضافة الى الجملة في كونهما مضافين في المعنى الى
المصدر مع وقوع المبني وهو ماوان مشددة ومخففة موقع
المضاف اليه بوضع جزئي فالاول يعني الاعلام شخصية
كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي
لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهو بمنزلة المفهوم الجزئي
لا يحتمل غيرها والثاني في غيرها من المعارف والوضع الجزئي ان يتصور
الواضع مفهوما جزئيا ويضع الاسم بازائه والوضع الكلي ان
يتصور المفهوم الكلي فاما ان يجعل آلة لملاحظة الجزئيات ويضع
اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات وهذا معنى كون الوضع
عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله آلة لملاحظة الجزئيات
ويضع اللفظ بازائه كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان الناطق
وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع خاصا فالمعنى بقيد
جهة المعلومية يعني ان هذا التقييد ليس بلازم لكن اذا وقع التقييد
اتفاقا فالمعرفة يكون باعتبار هذا التقييد والنكرة باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الحيثية واما اذا لم يقع هذا التقييد اتفاقا ووضع الاسم
باعتبار ذاته فانه نكرة ايضا واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب مرتبة فالاول اي اعلاها مرتبة واعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم المبهمات الى آخر ما ذكره وهذا هو المشهور من مذهب
سيبويه وصح بذلك في المتوسط وفيه اختلافات كثيرة وصرح
به الشارح ايضا واختاره المشهور من مذهب سيبويه
فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس

ذام

بذلك فالمبهمات منها ما يساوي في التمام والمفضل لا احدها
يعني ما يساوي الموصوف باللام وذلك ان ما ذكره غير المشهور
من مذهب سيبويه وجعل آلة لملاحظة ذلك المفهوم
لكل واحد من افراده بخصوصه بوجه كلي والا فان قصد به
مدح او ذم فهو لقب هذا مبني على ما قاله الرضي ان الكنية لا يعظم
المكني بمعناها ورد عليه بان الكنية قد يقصد المدح بمعناها كما في قول
الا عقدت ابا المحاسن كي اراها لشوق كان يجذبني
اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه
فلاحظ في الكنية معناها ثم نفاها الا انه يتوقف على كون الشاعر
فصيحا مما يتمسك بكلامه فان ثبت فلا كلام فيه لانه مراد
الوضع من واضع معين لانه يوجب الاختصاص بشيء معين دائما
منه ذلك كالوضع من واضع معين واحترز به عن المعارف
كلها فانها وضعت لخصوصيات كل من افراده المعينة كما مر لا
انها اذا استعملت فيها تتناول غيره ويحتمله لئلا يخرج العلم
المشترك كزيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لانه وضع لشيء بعينه
ويتناول غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد
من حيث اصنافها لا من حيث انواعها فان اعرفها من حيث انواعها
مطلق المضمر جاز ان يلتبس بغيره لانك اذا قلت انت
وكان بحضرتك اثنان يحتمل ان يكون منهما مخاطبا فان قيل كيف
يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا
كما اذا قيل انا من وراء الجدار فلا يعلم منه انه فلان اجيب بان
فانه لا يسمع

احتمال

احتمال من خوطب به في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه
بعارض حيلولة الجدار فافترقا وانما افردها بالذكر يعني مع ادراجها
في الاسماء كما ادرج سائر الاسماء لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها فكان لها نوع استقلال فالاشياء هي المعدودات
مثلا الشيء في ثلثة رجال هو نفس رجال من غير اعتبار تعدده واحاده
هو مع اعتبار تعدده اي اجزاء الرجال يعني كل واحد منها وكميته هي الثلثة
فالثلاثة موضوعة لهذه الكمية والشيء فيما اذا كان المعدود واحدا
هو رجل او فرس من غير اعتبار التعدد واحاده منفردة هو مع اعتبار
التعدد وكميته هي الوحدة الواحدة وحاصل ان اسم العدد ما وضع
لكمية عدد الشيء يعني المعدود والكمية هي عدده المعين كالواحد والاثنان
ونحوهما لانهما من اسماء العدد عند النحويين والدليل على ذلك
اطباقهم على عد واحد واثنين مع ثلثة والف كذا ذكره بعض في الرضي
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد لان تعريف العدد عند الحساب
عندهم هو نصف مجموع حاشيتيه واحدة وهو الاثنان فلا يكون
من اسماء العدد قالوا ولما كان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد ينبغي
ان يكون الزوج الاول كذلك وذلك كالثلثة فان حاشيتيه
اثنان واربعة فاذا جمعا صار ستة فاذا نصف ستة يكون
النصف ثلثة فالثلاثة نصف مجموع حاشيتيه اي
اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
الخ ان مراد اصول اسماء العدد من حيث انها اسماء العدد
وتدل على الكمية لا من حيث انها مذكر ومؤنث فانها من حيث

انها مركبات اضافية ولهذا لم يعد بعضها في الشرح وكذا الرضي وغيره
من الشارحين مونث اسماء العدد ومن فروعها فلا يلايم عد المونث
والتركيب الاضافي من فروع اسماء العدد على ما هو القياس
وهو ان ذوات التاء المونث ونجرد عنها المذكر بالتاء
لجماعة المذكر يعني خولف بالتاء من ثلثة الى عشرة فانث
المذكر وذكر المونث اعتبارا للتانيث بجماعة لان الثلثة
جماعة والمذكر سابق فانث لذلك ثم ذكر المونث وان كان
جماعة ايضا ليفرق بينهما عند المميز ابقاء للجزء الاول كما انه
وسط الكلمة فصار محفوظا عن التغيير فيهما اي في المذكر
والمونث لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق تاء اخرى
للمونث ثم الحق الالف به لانها من عدد الكثير فلذا استوى كما
فيهما المذكر والمونث بل الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين
بدون الى يعني ينبغي ان يقال الى تسعة وتسعين من تسع وتسعين
كما يدل عليه السياق من قوله احد وعشرون احدى وعشرون
الى آخر ما ذكره وما يتفرع عنهما من تثنيتهما وجمع الصنف
اي يعطف عليها كما ذكره الشارحون او عطفه على الزائد كما
ذكره الرضي كما في معدي كرب وقالى قلا وبادي
بدا كذا في الرضي ويظهر منه ان الياء في معدي كرب كانت
متحركة ثم اسكنت فالتشبيه في الاسكان للتاء قبل الالف جواز
الاسكان اذ الاسكان في معدي كرب واجب قال
الشيخ قبل هذا الاختلاف مخصوص بجماعة او مخصوص بجمع القوى
الرضى

اما

اما الاسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم
حين ميزوا بها ثلث واخواته اما اذا لم يميزوا بها ثلثا واخواته جعلت
واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو ثلث رجل في صورة جمع
المذكر السالم كالمائتين من باب ارضين كذا ذكره الرضي
وقد قال قوم في توجيه جواز رضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء
والنون فيها عوض عن التاء التي تنبث فهي ليست بجمع في الحقيقة
وانما هي في الصورة لكنهم كرهوا يعني لما نعود التمييز كرجل
مثلا يجي بعد ما هو في صورة جمع بالواو والنون وصار له عادة كرهوا
ان يجي خلاف ما هو عادته وهو جمع بالالف والتاء فلما تعذر
جمع اقتصر على المفرد مع انه اخصر ليكون الفضلة قليلا اي قدرها
فلا يثقل على الطبع لكونه من فضلات الكلام لان المضاف اليه
فيما كان غير العدد يعني ان المضاف اليه لما كان مميزا فهو مختص بالاول
في المعنى وانما جي للبيانه فكان بجميع كالشي الواحد والمضاف
اليه في خمسة عشرك مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلاثة اشياء واحدا
من حيث المعنى مخفوض مفرد وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال
وقد يفرد منصوبا نحو اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة
والفتاءة ولا يميز واحد واثنان ولا يخفى ان قوله استغناء
بلفظ تمييزهما عنهما لا يصلح علة لقوله ولا يميز واحد واثنان اذ لا معنى
لقوله لا يورد لهما تمييز بل يوردان وحدهما استغناء بلفظ تمييزهما
عنهما ولهذا قدر الشارح نحو قوله ولا يورد الواحد مع مميز ولا
اثنان معه كالاستغناء به عنهما وجعله علة له واول عبرة الشارح حين

بقوله ولا يستعمل واحد مع المميز وجعله عذرا له فهو من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم او تقديرا ما هو لازم له   ولا يبعد تقرير السؤال
ان اغناء مميز الواحد مسلم لكن لا نم ان مميز الاثنين مغن وانما
يكون مغنيا لو تعين ان مميزه مثنى وهو في حيز المنع لم لا يجوز ان يكون
مفردا مثل اثنا رجل وتقرير الجواب الاول اثبات المقدمة الممنوعة
وهو انه تعين ان يكون مثنى وذلك انهم لما التزموا الجمعية في
مميز سائر الآحاد ولم يتيسر ذلك فيه لمنافاة الاثنين وجامعة
اختاروا ما هو اقرب الى الجمعية وهو الاثنينية فتعين ان يكون
مثنى وتقرير الجواب الثاني ان معنى الكلام ان التمييز هو جوهر الحروف
المعبورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اولا
تثنية فاما ان يذكر مع العدد او يلحق به العلامة فاختاروا العلامة
واستغنوا به عن ذكر العدد معه فارتفع احتمال ذكر المفرد مع العدد
اي الواحد من المتعدد اي تقول في الواحد من المتعدد اي فيما فيه
تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد وجعله عددا انقص
ازيد عليه اي على ذلك الواحد بواحد كان جعل اثنين ثلاثة
وباعتبار حاله ووصفه في نفسه لا باعتبار تأثيره فالاول
الفعل والثاني من مقولة الكيف نظرا الى الفرق وحسن المقابلة فلا يخفى
ما قيل ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفيه
تحال بالمرتبة لانه بصدد بيان حاله بمعنى انه واحد من المتعدد في
بيان مرتبته لقال واحد من الثلاثة او الاربعة
هذا تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث

الى المعرفة والنكرة ولما انجر مباحث العدد الى مباحث
التذكير والتأنيث بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد
المؤنث بها او بالعكس اورد مباحثها بعد مباحث العدد دون
غيره من اقسام الاسم وقدم المذكر في الاصل لانه لا يحتاج الى
علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا والمؤنث يحتاج اليها
وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج والمؤنث فرع عليه واخر التعريف
لان مفهوم عدمي وما فيه المؤثر وجودي والوجود سابق على
العدم في التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها لقال العمى عدم
البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا   المؤنث ما فيه علامة
التأنيث سواء كان مؤنثا حقيقيا او لا كنفسه وغرفة فيل يخرج
عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذه والتي وانت
وقد يجاب عنه بان بعضهم قال الكلام في المذكر والمؤنث الذين
من اقسام المعرب لان المؤنث الذي من اقسام المبني قد ذكر
فيه مستوفي المؤنث كمضمر في المضمر واسم الاشارة في اسم الاشارة
والموصول في الموصول   او ممدودة مذهب سيبويه
ان الالف الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف
لزيادة المد لان الالف لزومه صار كلام الفعل فجازت
زيادة المد قبلها كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع المد فقلبت
العل فقلبت بانتهاء الى حرف يقبل الحركة دون الاول ليبقى
على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت

الى احدهما لا حتيج الى قلبها ايضا كما في كـ ، ورد آء كذا في المنهل
وقال في چاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث
انتهى فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا الهمزة
فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة
التانيث الهمزة اجماعا ففي قوله الالف ممدودة نظر
ذكر في جنس الحيوان احترازا عن الانثى من النحل فانه بازائه ذكر
منها و تانيثه غير حقيقي ان يقال اشترى نخلة انثى كما هو الاصل
اشارة الى قرينة حذف قيد عدم الفصل الى هذا اشار
بقوله وانت في ظاهر غير حقيقي باطنا التخصيص كما في قوله اقتلوا
المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة والتخصيص في معنى الاستثناء
في نحو مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع
الالتباس قيل الظ وجوب الاثبات مقيدا بما اذا لم يكن
قرينة تدل على التانيث فلا يجب في نحو جاءني اليوم زيد الكريمة
وقد يقال هذا دفع للنقل بمجرد الرأي واعلم انه يلزم من قوله يجب
ان يقال جاءت طلحة وجاءني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا
وهو خلاف المشهور والمشهور انه يجب ترك التاء في فعله بناء
على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لمن هو له فصار الفاظ
فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى اللفظ
واعتبر المعنى فقط وان تانيث نخلة عند ابن السكيت كتانيث
طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول
بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة في قالت

نملة

نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعله كما لا يجوز التاء في فعل
طلحة روي ان قتادة رضه دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال
سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله
عن نملة سليمان اكان ذكرا او انثى فافحم فقال ابو حنيفة كانت انثى فقيل
من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت نملة
ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة كما يقال طلحة واعلم ايضا انه اراد
باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل هنا
في مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فيتناول
المؤنث الحقيقي وجعل في باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة على هذين مؤنث مؤنث
حقيقي على ما اريد هنا ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف
والمؤنثات السماعية لفظية على ما اريد هنا ومعنوية على ما اريد في
باب غير المنصرف ولا يقال جاءت بتأويل جماعة كراهة اجتماع
التانيث مع بقاء صيغة المذكر والا لا يصدق التعريف
الا على نحو مسلم من مسلمين ومسلمين بخلاف ما اذا قدر فانه
يصدق على كليهما لان كلا منهما ما لحق آخر مفرده الف وياء
ونون وانه ما لحق آخره مع لاحقه اي المجموع اللاحق والملحق به دال
بانه على تقدير المضاف يصدق التعريف على نحو مسلمون
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال او يمكن ان يقال بان مسلم اذا
اريد تثنيته يكون مفردا للمثنى واذا اريد جمعه يكون مفردا للجمع
مثل انتما انتم انتما اذا اريد به تثنية المذكر اعني انت يكون
تثنية المذكر واذا اريد به تثنية المؤنث ...

يكون تثنية المؤنث وكذا سائر المشتركات فلا يصدق تعريف
على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مسلمات
من حيث اريد جمعه ليس بمفرد مسلمان ولو اكتفى بظهور
المراد لا يستغنى من هذه يعني ان العبارة وان وقعت بهذا
الان لمقصد الاظهر هو ان يكون في آخره الف ونون فلا يحتاج
الى هذه التكلفات وقد جعلوا المقصد الاظهر قرينة على المراد في توضيح
كثيرة ولا باس على لحوق النون وعدم دلالته عليه اشارة
الى دفع ما ورد في الحواشي الهندية على ارادة الملحوق وهو ان الملحوق
يشمل النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك ولو اريد
بقوله مثله ما يماثله في قيل هذا الكلام الهندية وتبعه الشارح وليس
ذلك لان هذه الارادة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع بعيدة
حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر ويمكن ان يقال ان الارادة
بقوله ما يماثله في الوحدة والجنس مبني على ان المفرد حامل لمعنى الوحدة
والجنس وان يراد بالمفرد الواحد من الجنس المعين فالمراد في تعريف
الجمع كذلك فلا يكون هذه الارادة بعيدة وانما يكون بعيدة
لو كان يراد بالمفرد الواحد مطلقا والى انه لا يجوز تثنية المشترك
وجمعه باعتبار معنيين مختلفين اذ ليس هناك المعنى الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما كما في رجلين وفرسين لتعدد الموضوع له
وتعدد الوضع في اللفظ المشترك لكن على هذا يخرج عن التعريف
العلم المشترك مثل زيدين وسيجي الجواب عنه فليتأمل

هذا التثنية في القرآن اي فعلنا اول مسمى بالقرء دون احتياج الى ادعاء
الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما ويكون
الآخر داخلا كما في الابوين والقمرين لان اسم القرء موضوع
لكل واحد منهما لا شبهة في صحة هذا الاعتبار يعني ان هذا
الاعتبار صحيحة تثنية الاعلام المشتركة كما ذهب اليه بعض ايضا
الا ان بعض اختار عدم جواز تثنية المشترك كالقرء مثلا فلا يعتبر هذا
التأويل في القرئين وذلك انه اختلف فيه وذهب ابن الحاجب
والاندلسي ومالك الى جواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ
دون المعنى قال الاندلسي يقال في العينان عين الشمس
وعين الميزان وذهب بعض الى عدم جوازه كذلك لانه
لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء ورده بعضهم وقال يكفي
مجرد الاتفاق في اللفظ وفرق بين الاعلام المشترك وبين اسماء
الاجناس المشترك حيث لم يبين هذا دون ذاك بان الاعلام
كثيرة الاستعمال مطلوب فيها الخفة فيكفي في تثنيتها مجرد الاتفاق والا
في اللفظ بخلاف اسماء الاجناس فانه يشترط فيها الاشتراك
في المعنى ايضا فلا يثنى مثل قرء فعلى هذا البعض ينبغي ان لا يذكر
قيد من جنسه لانه قائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم ويتبين
توجيه عدم تثنية مثل القرئين بان كان مجهول الاصل
الكلم يعرف له اصل في الواو والياء كذا في المفصل وذلك
نحو مكتن الاصل الكلام يعرف له اصل في الواو وكحسناء بمعنى فرد
او عديم الاصل بان لا يكون منقلبة عن واو و ياء بل هي اصلية

كمَني ومِلى وعِلْاً واذا علمتَ ان الالف في الاسماء الثلاثية اصل
كذا في الرضي فقوله كبنانٍ مثال لعدم الاصل وجعله مثالاً للمجهول محل تامل
من جنس الالف او زائدة وانما قلبت ياءً
اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال النحيف اخ الحذف
اولى من غيرها واما قلبها ياءً فقليلا يلزم النقل بقلبها واواً من جنس
الالف وذلك ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن
مع الضبط ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك تصير همزة كما
في حمراء لان الهمزة في الصورة الاولى يعني ان الهمزة
في الصورة الاولى كان اصلها واواً او ياءً زيدت للالحاق بالاصل
كسين قرطاس مثلا وفي الصورة الثانية منقلبة عن واو او ياء
اصلية فشبهها بالهمزة الاصلية من حيث ان احديهما منقلبة
عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فشبقتا كما ثبتت
الهمزة الاصلية مثل قراء فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره
وهو القلب عن الياء في نحو رداي وذلك ان عبارة المفصل
وقع هكذا ما في آخره همزة لا يخ همزته من ان يسبقها الف او لا
فالتي يسبقها الف او لا يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية
كقراء ووضاء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء
وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التانيث
كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واواً لا غير كقولك حمراوان
والباب في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا
وعبارة المفتاح هكذا واما الممدود فان كانت للتانيث

قلبت

قلبت همزتها واواً الا ما نقلب سواء كانت اصلية كقراء
او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصل
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة
اللباب يوافق ما في المتن كذا نقل عنه ولا يخفى ان شيئا
في تلك العبارات لا اثر فيها من القلب بالياء الذي حكم
باشتهاره حيث لم يتعرض له فيها لم جزم صاحب العباب بعدم
اشتهاره فقال الرد في رداء الى الاصل غير مشهور اذ لم ينقل
احد روايات برد الهمزة الى اصلها وهو الياء لان الرضي الذي
نقله اثر مما حكم بشهرته وهو القلب عن الياء الا انه لا يدل
على الشهرة ايضا وذلك انه قال والمنقلبة عن الواو والياء
الاصليين نحو كساء ورداء يجوز قلبها واواً وابقاؤها همزة
ثم قال وقد تقلب المبدلة عن اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واواً او ياءً ففيه تعرض لما حكم بشهرته
من القلب بالياء الا انه لم يتعرض لشهرته بل سكت عنه حيث
حكم بانه جاء عن العرب القلب عن الياء الا انه لا يقاس عليه
غيره وهذا لا يدل على الشهرة كما لا يخفى وقيل خصي وفي خصيان
لا خصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكون من باب
حذف التاء على جملة احاد وانما زاد قيد الجملة لان الجمع
لا يدل على الاحاد مطلقا اعم من ان يكون جملة او متفرقة بل على
الاحاد جملة اي ما يتعلق به القصد حاصل ان تلك الاحاد
تقصد ويدل عليها بحروف مفردة مع تغير ما فالذي يتعلق بها

قصد الاحاد هو مجموع حروف المفرد والتغيير هكذا يفهم من الرضي وهو
مراد الشارح فالظرف في هذا المعنى كون البناء مبني مع للمجموعها لا
متعلقا بمبنى او بهما على سبيل التنازع بان يجعل معمولا
لاحدهما ويجعل معمول الآخر محذوفا اي ما دل بحروف مفردة على
آحاد لقصد تلك الاحاد بحروف مفردة وبقوله مفردة
بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس اذا قصدت بها نفس الجنس
اي الحقيقة على ما هو المقصود عن الاصل لانها وان دلت على الاحاد عند البعض مدرك
في الجملة لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل نفس الحقيقة واذا
قصدت بها الافراد على ما وقع عليه الاستعمال تخرج بقوله بحروف
مفردة بان اخذت حروف مفردة وغيرت تغييرا ما اذ لو عدد
لها اما اسماء العدد واسماء الجمع فقط واما اسماء الاجناس نحو
فلانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك المفردات ولو كانت
جموعا لم تكن جموع قلة لان احادها محصورة بل جموع كثرة وجمع الكثرة اوزانها م
لا يصغر على لفظه بل يرد الى الواحد وهذه لا ترد وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود الضمير اليها مفردا كذا قرره الرضي فان قيل يرد على الحد الجموع
التي على غير لفظ الواحد نحو نسوة في جمع امرأة وعبادد وعبابيد المطلب النسوة جمع امرأة
بمعنى الفرق لعدم تحقق فيها قيل المراد بحروف مفردة حقيقة كرجال
او اعتبارا كما في الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على وزن
الجموع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير ومنع الصرف
عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر فنحو عباد وعبدد
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة مما الفارق بينه

وبين

وبين واحده التاء انما قال ذلك لانه محل الاختلاف واما اسم
جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
فعلى هذا ينبغي ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه كجامل وباقر
وركب قال فيما نقل عنه وكذا اسم الجمع الذي له احاد من تركيبها نحو ركب
قال فيما نقل عنه وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من
الابل مع رعاتها وربابها والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر
والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها
والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه
وانما وقع الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد فنحو فلك اذا
كان مفردا ضم قفل فبغير ضم قفل الى ضم اسد جمع اسد فالجمع
الصحيح المذكر الظاهر المناسب لما سبق من قوله فالجمع الصحيح المذكر
كما قال المصنف في الشرح ولهذا احل غيره من الشارحين على حذف
المضاف اي جمع المذكر الا ان الرضي ذكره هكذا والشارح تبعه
في ذلك ووجه التنبيه على ان الجمع الصحيح المذكر مذكر كما ان واحده
مذكر بخلاف غيره من الجمع عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو يعني انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا بدل القيد
مراد في المثنى وذلك انهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين
في نحو ضاربين لوجودهما في ضارب وعن الاول وحده في نحو
الضاربين اذ لا تنوين في الضارب وعن الثاني وحده في نحو ضاربي
اذ هو الساقط دون الحركة كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الحمار يعني لو فرض ان في الحمار فقها وفي الحمار علما فيقال

فلان انفذه من بكار واعلم من جبار وابن كيسان بفتح اللام فيهما
على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وشرطه
قال الرضي هذه عبارة ركيكة وذلك انه لا يجوز ان يكون قوله الا ان
اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفاء
ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة عن ضمير راجع الى المبتدا الذي
هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما
فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط محذوفا لدلالة الجملة عليه
هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر
المبتدا مع خلوه عن معنى الشرط عند الاخفش والثاني ان الشرط
كونه مذكرا وليس الخبر بالجملة بمعنى المصدر والثالث الغاء الشرط
المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك
تصرع فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك قال الفاضل الهندي في توجيهها
اي شرطه ما ذكر فهو مبتدا والخبر محذوف كما قيل في نحو الزانية والزاني
فاجلدوا الان التقدير ان الزانية والزاني حكمهما ما ذكر فاجلدوا والفاء
بيان اي مذكر اغير مستوي ارادوا الشرط الثاني ان لا يكون
الاسم الكائن صفة اي الاسم الذي هو صفة مذكر الا مستويا في ذلك
في صيغة الاسم الكائن اي في صيغة الصفة مع المؤنث مثل عاذب
وضاربة بل يختلف صيغة المذكر والمؤنث بان يكون صيغة
المذكر والمؤنث على فعلاء اذ معنى الصفة في افعل التفضيل
كاملا فاعلى الكامل في جمع تحقيقا للمناسبة وان لا يكون
مستويا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارة المصنف مع الاداء الى ان

على افعل م

سبقا

مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستوي فيه المذكر
مع المؤنث لكان شيئا ولو رجع الضمير الى المذكر يكون المعنى
وان لا يكون الصفة يستوي فيها المذكر مع المؤنث بان يكون لهما
على صيغة واحدة كما ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين
يندفع الاشكال واما ذكره الشارح ان الشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكور اي الذي اريد جمعه مذكر مستويا فيه اي في نحو
والزاني فاجلدوا التقدير ان الزانية والزاني حكمهما ما ذكر فاجلدوا
لان ... وان لا يكون مستويا فيه مع المؤنث قال
الرضي عبارة الى الصفة مع مؤنث فلا يندفع الاشكال لان الاسم
المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره الا
ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم
المذكور ملتبسا بتاء التانيث قيل هذا الشرط غير محتاج اليه لاستغنائه
عنه بقوله فمذكر وانما ذكره ليندفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير هو
ذهب الى المعنى بكسر السين جمع سنة بفتحها وانما بكسر السين
للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة وفتحت الراء
تنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة بل جمع غير قياس او حملا على
لئلا يلزم مزية للفرع على الاصل يعني لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع
التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء احمر ونعني فعلان كعطشى عطشان وجمع
مؤنثه بالالف والتاء لزم للفرع مزية على الاصل لزم الالتباس

ولم يلحق المشابهة غير المجرد الفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث
كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بالفعل
المؤنث ضمير المؤنث بخلاف المجرد لانها بمعنى الثبوت والصفة
الثابتة ما لا يختص بزمان دون زمان وهي الجارية على الفعل المختصة بزمان
دون الزمان نحو الآن او غدا من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه بان يقع التغيير فيهما فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه
وذلك اما حقيقة او حكما كما في فلك وذلك مفهوم من العبارة
لا كثيرا لما يطلق ويراد اعم من ان يكون حقيقة او حكما على ان مقام
التعريف يقتضي التعميم لان نحو فلك توهم ايضا جمع التكسير بخلاف
جمع السلامة فان التغيير وان وقع فيه لكن باعتبار الامور الخارجية
فان مسلمين مثلا تغير فيه بناء مسلم الى مسلمين باعتبار زيادة
الياء والنون اللذين من الامور الخارجة لا باعتبار نفسه فانه
باق على حاله اشار بذلك الى دفع ما ذكره الرضي ان جمع السلامة
بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا
بسبب زيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار
كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت
عشرة ويكون الجمع الثاني غير الجمع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا
في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له قال العلامة التفتازاني
في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة
فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة

التغيير [illegible]

يعني ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بالعشرة
ثم قال وهذا في الاستعمال وان صرح بخلافه كثير من الثقات
بالطرث منى قائما بالغير المراد بالمعنى الامر المعنوي الذي هو مما هو
من مقولات الفعل والانفعال والانكسار لا ما يقابل العين فلا يدخل
في الحد نحو السواد بمعنى سياهي كما قيل وايضا هو خارج بقوله
الجاري على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالمعنى المذكور مفعولا مطلقا للفعل
الدال على الحدث لا على الكيف المراد بجريانه على الفعل
الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر
على الفعل اي ان يقع بعد تعلقه به بالاشتقاق تاكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده والمراد ههنا المعنى الاخير وكل من هذه المعاني مشهور
في مقامه فلا يلزم الغرابة والابهام وانما يلزم لو لم يكن مشهورا في
واحد منها مما لم يشتق منه الفعل لان الاشتقاق موافقة
البناء بناء كلاهما في الحروف الاصول والمعنى ولم يوجد
بالنحو العالمية في الاشتقاق وشيء من حروف ويلا وكذا في الاشتقاق
من الاسماء من نحو هلك وبهذا فقوله في التعريف بعد تعلقه بالاشتقاق
للاحتراز عن هذه الاسماء لانها ليست من المصادر ان يراد بالمصادر
اعم من الحقيقة والفرض كما ذكر في الحواشي الهندية لانه يتوجه عليه
ما اورده بعض شارحيها وهو انه على هذا يلزم عدم الفرق بين
هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض الفعل في كل منهما

او نحو هو

كما قررناه ولا حاجة الى ادخالها في المصادر

وان كان الاخيران مفعولا مطلقا الظاهر انه اراد جواز وقوعهما
مفعولا مطلقا في كلامهم لا التجويز العقلي وكون العالمية والقادرية
لا تقع مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم عالمية فلا يرد ما قيل ان
اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا
اذ لا ضير في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فغير
قوله تعالى ويل للمطففين اي سماعي هذا بيان للقصد والمراد
انه على حذف المضاف او المصدر بمعنى المفعول وليس المراد
انه على حذف يا النسبة ليلزم ان حذف يا النسبة لم يثبت
في كلامهم في مثله بالقطع اي لا يكون على الاحتمال بان يكون
له دالفعل فلهذا لم يشترط فيه الزمان اذ لا فرق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل للمشابهة
الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى لا لفظا
ومشابها للمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل
عمل واحد منهما ولا يتقدم معموله عليه لانه في حكم حرف
حرف مصدري وبحرف المصدري موصول ومعمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل والمفعول لا تثنية تدل على تثنية الفاعل وكذا تثنية
اسم الفاعل والمفعول راجع الى الفاعل اذ ما يقع عليه اسم
الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة

تثنية ما خرج وجمعه

فتثنية احدهما وجمعه واعترض عليه الرضي بانه يجوز ان يحمل ضمير المثنى
والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف واجاب عنه
الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح
باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر قائم مقام
غيره وقد يقال انهم صرحوا بان الضمير ينتقل من الفعل الى الظرف
وان الضمير في نفس اسم الفعل متحقق لان الضمير في الفعل وانما
يقال فيهما تسامحا واذا كان كذلك فلا يكون القياس
مع الفارق بخلاف الفعل واسمي الفاعل والصفة المشبهة
فان النسبة الى شيء ما ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لكونه اخف من المنون وانما كان اضافته
الى الفاعل اكثر لكونه اخص من المفعول لانه فضلة فلما كان اخص
وقعت اضافته اكثر عمل الفعل بالاصالة وعمل المصدر
للنيابة ذهب الى الثاني السيرافي والى الاول سيبويه
فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل
وانما فصل بين قسمي المصدر يعني كان ينبغي ان لا يفصل
بين قسمي المصدر بالجمل المعترضة لبيان بعض الاحكام
بل يذكران معا الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقها بهما
على السواء اي حدث وذلك ان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا الآن ما جعل امره يذكر بلفظ ما
بمعنى ان ما قام به الفعل يكون عاقلا وغير عاقل لا شتمين

باحدهما فينبغي ان يذكر بلفظ ما الامن لان ما لذوي العلم وغيرهم
بخلاف من فانه يختص بذوي العلم الا انه غلب على العاقل
غير العاقل يذكر بلفظ من الذي للعاقل على معنى ما ثبت
اي غير متجدد بل مستمر ودائم اسند واخراج اسم
التفضيل على قوله بمعنى الحدوث يرد عليه ان اسم التفضيل
قد يكون بمعنى الثبوت وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن
كذا في الحواشي الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل مطلقا
ويدل عليه حصره يعني انه حصر صيغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
في فاعل ومن المزيد فيه في صيغة المضارع وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة
ليست من اسم الفاعل وان كان فيه خفاء كما يشعر به قوله ويبعد
وذلك ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت منحصرة فيهما لا يكون
غيرهما من اسم الفاعل ويكون احكام ذلك الغير مثل احكام
اسم الفاعل بخلاف المثنى والمجموع فانه ليس هناك ما يدل
على ان هو خارج من اسم الفاعل لان المثنى والمجموع لا يقال لكلمة منه تدل
على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل لان كلمة من للبيان لانا نقول
قد ذكر فيما سيجيء ان صيغ المبالغة بالتغيير خرجت من اسم
الفاعل يجوز انه يعد من اسم الفاعل باعتبار انها لمن قام به
اصل الفعل وان لم يكن منه حقيقة هذا توجيه ما ذكره الا ان
الظ ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل وان حصره باعتبار الاعم
الاغلب وانه بين غير الاغلب بلا غلب لكل ما ينبغي

قوله مقيدا باحد الازمنة الثلثة اي ولا لا يقيد الزمن بذلك بل هو ثابت عند العقل بحسب الوضع كذلك

قوله وفي الرجل الشريف في الاول لا يخفى ان الكلام في الشريف قد ذكره في ما ذهب الرازي من جهة ان اسم التفضيل يدخل تحت قوله على الدوام فتدبر

الميم

والاختلاف انما بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر لا في زائدة
من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن الضم والفتح وهو انه قريب من صيغة المضارع والتفاوت الا انه كالعدم

الميم فيهما الميم فيهما الموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوحة
والموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوحة وفيهما الكسر فيهما
الكسر الغير الواقع آخر المضارع غير مذكورة كما في متفاعل والكسر
الواقع آخر المضارع مكسورة كما في مكرم بشرط معنى
الحال او الاستقبال قال الرضي ظ كلام النحاة انه يشترط معنى
الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام
والاولى ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل بسبب حرفين
كما لا يشترط فيه ذلك اذا دخله اللام ومعناهما ان يقدر
هكذا قال الجرجاني وانما قدر احد هذين التقديرين ليكون زمان
الحال بالنسبة الى زمان المتكلم اللام الموصولة قيد اللام
بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح بذلك الرضي
لم وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب
فيه والتاديب مضروب له وقد يجاب بان مفعول في المثالين
المذكورين للمفعول وانما ذكر كلمة في واللام للظرفية والعلية الا انه
بني لهما ولو كان بني لهما ايضا لما اختص بالمتعدي بل يجيء
للازم ايضا من حيث وقوع الفعل عليه واحترز به
عن اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف
فانه ليس بهذه الحيثية لانه من انه وقع عليه زيادة الفعل
على الغير وامره في العمل اي عمل النصب او عمل الرفع
لا يتوقف على الشرط صرح بذلك الرضي وقال الاندلسي

والراجح كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابن مالك
ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا امره بعد وجوب الاضافة بمعنى الماضي
ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس

في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم
المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط
ذلك فيه كما في الفاعل   على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
اي الاستمرار والدوام قال الرضي الذي ارى ان الصفة
المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان
في الصفة ولا دليل فيه عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع
الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن
بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
وقوعه في جميع الازمنة الا ان يقوم قرينة على تخصيصها
ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح   اي صار الرحم
طبيعة له اي طبع الفاعل عليه   مع اختلاف انواعها
وهي ان يكون الصفة باللام او بالاضافة او مجردة
عنهما   لصيغة اسم الفاعل وهي ما فاعل اوعلى
وزن المضارع مع ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر ويرد
عليه ان ابن مالك صرح ان صيغة الصفة المشبهة
من غير اسم الفاعل   لكنها مشبهة به لان الصفة
ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها

فحسن

فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم المحل للحدوث المشتق هو منه نحو ضارب
بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما بمعنى الا من حيث الحدوث والاطلاق
كما ذكرنا كذا في الرضي ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة
الاختصاص بخلاف الوجه الآخر فانه مشترك بين اسم الفاعل
واسم المفعول   والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال
الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه سبق في مباحث
النعت والا فينبغي ان يذكر لانها من الاقسام الجائزة كسائر
اقسامها باعتبار اعراب المعمول   اي تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فانه شبيه بالمفعول به وليس بمفعول به
لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب
مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا
منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر في الضارب
الرجل شبيه بالجر في نحو حسن الوجه فيما يتعارضان في كل
واحد منهما   لكنها في الصورة شبيهة على عكس ما هو في الاضافة
لان الاضافة اللفظية تجيء نحو الاضافة المعنوية وتحاذيها
في الصورة وان اختلفا معنى   والتعميم لقصد شموله
فسمي اسم التفضيل ولهذا لم يقل لمن قام به او وقع عليه
لان المراد بالموصوف ذات ما مبهمة ولا ابهام
في تلك الذوات وذلك ان مفهوم قائم شيء ذو ذات
له القيام ومفهوم مقام موضع او مكان فيه القيام
لا شيء او ذوات فيه القيام كذا ذكره السيد الشريف

في حواشي المطول وذكر في الجاربردي ان الآلة كل اسم مشتق
من فعل انما لما يستعان به الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به
انتهى وايضاً صرحوا ان اسم الزمان والمكان موضوعان للزمان
والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع ع
للذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع
للذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما فلابد وان يكون
كل من اسم المكان والزمان الموصوف فظهر لك مع ذلك
ان كلاً من اسم الزمان والمكان والآلة لموصوف فلابد
من العناية ليتجه فسقط ما قيل انه لا حاجة في الاخراج
الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان
والآلة لم توضع لزمان او مكان وآلة موصوف بل لزمان
او مكان او آلة مضاف الى زمان الفعل او مكان الفعل
او آلة الفعل ولا يرد صيغ المبالغة ككذاب وان دلت على الزيادة
حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير فخرج بقوله على غيره كذا
لا يرد نحو زايد وكامل لان المراد الزيادة فيما اشتق منه
ولم يقصد ذلك اذ لم يرد الزيادة في الزيادة والكمال
بل في امر آخر   اما اسم التفضيل من حيث صيغة افعل
يعني ان صيغة اسم التفضيل افعل وفعلى للمؤنث وعلى
هذا القياس التثنية والجمع وهذا بخلاف الصفة المشبهة
فان لها صيغاً كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي نحو مثلاً اذا قيل افرج

واما قوله الفعل اي الفعل الذي ماخوذ منه لئلا
ينتقض بنحو زايد وغالب فانهما صفتان
لموصوف بالزيادة والغلبة لكن لا دلالة لهما
على الزيادة في ماخذهما اعني الزيادة والغلبة
كما في ازيد واغلب

من دحرج

من دحرج لم يعلم انه مشتق من خرج او دحرج فان هذه الحروف
الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف خرج او بعض دحرج
وذلك البعض كلها اصول لو قيل اخرج من استخرج
لان هذه الحروف يحتمل ان يكون تمام حروف خرج او بعض
حروف استخرج وذلك البعض كلها اصول او قيل اسخ
من استخرج لم يعلم انه مشتق من سخ او استخرج لان هذه الحروف
تمام حروف سخ وبعض حروف استخرج ممتزجاً بين الاصول
والزوائد او قيل آد من اغدودن لم يعلم انه مشتق من اود او من
اغدودن لان هذه تمام حروف آود بمعنى اعوج وبعض حروف
اغدودن الشعر اذا طال وتم وذلك البعض كلها زوائد
لان حروف الاصول الغين والدال والنون   والشارح
الرضي عد احق من قبيل الممد يعني لم يحكم بشذوذه   على سبيل
الانفصال الحقيقي وهو المنافاة في التحقق والانتفاء يعني انهما لا يجتمعان
ولا يرتفعان بل يكون احدهما فقط   ولست بالاكثر منهم
حصى الخطاب لعلقمة والغرة   الغلبة والكثرة نقيض القلة
والمعنى لست يا علقمة خصمي من بين هؤلاء باكثر منهم عدداً
بل اقل منهم وانما العزة والغلبة للكثير لا للقليل   اي احدهما
زيادة موصوفة مقصودة اشارة الى دفع الاشكال اورد
في الحواشي الهندية من ان معنى اسم التفضيل ليس المقصود به فيلزم
نحو لا على المعنى ووجه الدفع هو ان المحول في الحقيقة هو الزيادة
الا انه ادخل القصد بينهما تنبيهاً على ان الزيادة مقصودة باسم التفضيل

ومثله كثير في عبارة المفتاح واجيب عن الاشكال في حواشي النهذيبة
بانه على حذف المضاف اي زيادة يقصد باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم اي باعتبار تحقق فرد اضيف اليه في ضمن بعضهم لا في
ضمن جميعهم وهو ما عدا المفضل مثلا يقصد في مثل زيد افضل الناس
الزيادة على الناس باعتبار تحققه في ضمن بعضه وهي ما عدا زيد فلا يلزم
تفضيل الشي على نفسه وهو داخل في مفهوم الناس خارج عما
هو المراد منه وهو ما عدا زيد ليخرج عنه مثل ما رايت رجلا احسن
كحل عينيه منه كحل عين زيد فانه غير جائز صرح بذلك في الحواشي النهذيبة
ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي لعدم قوة المعنى
التفضيلي لكونه باعتبار وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد
الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا ليظهر من ذلك ان كونه
بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو
مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول لتحقق الاعتماد والشرط
الثاني ليحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر
ولقد احسن الشارح في بيان القيود والشروط والمساواة
بما يا باه مقام المدح او الذم ولا يخفى ان اسم التفضيل موضوع للموصوف
بالزيادة والوصف بالزيادة لا يخلو عن مدح او ذم فلا يتجه بان قيل
ان عمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة
مع تجاوز افادة اصل الفعل على وجه المساواة او على وجه يكون دونه
حسن المفضل في المعنى مجردا عن الزيادة عرفا قيل لا يناتي

ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها وقد يقال انهم
يجردون اللفظ الصريح عن بعض معاني الاصلية لاجل المقتضي لذلك
فلا يابى من التفضيلية التجريد فان نفي الزيادة لا يلايم المدح اذ
لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كونه دونه فيجرد عن الزيادة
فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل بالنسبة الى حسن زيد
مقيسا اليه اما بالمساواة لحسن زيد او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام مدح زيد لان المقصد اثبات كونه دونه
لا نفي كونه دونه فينبغي المساواة الا انه بنفي الزيادة فينبغي بالطريق
الاولى لاقتضاء المقام ذلك او يقصد نفي الزيادة في ضمن المساواة
لان الزيادة لا تكون بدون المساواة لان الزائد على الشي ما يساويه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا سواء كانت
في ضمن الزيادة اولا لا يقال قد نفي الزيادة اولا اي قبل التجريد
فما معنى لنفيه في ضمن المساواة لانا نقول بعد التجريد صار التركيب
مبتدأ لنفي المساواة واحتمل ثبوت الزيادة لوجهين بالطريق
الاولى وفي ضمن نفي المساواة من هذه الحيثية اي من حيث
انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية ولو قدم قوله منه واستدلوا
في المثال المشهور على عمل اسم التفضيل الرفع بان الكحل لو لم يكن فاعلا لكان
مبتدأ واحسن خبرا ولو كان كذلك يلزم الفصل بين احسن الذي
هو عامل ضعيف ومعموله باجنبي وهو غير جائز فتوجه عليه الاشكال
بانه لو لم يقدم منه فيقال ما رايت رجلا احسن منه في عينه زيد
الكحل فلا يلزم الفصل بينهما باجنبي وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت

رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يلزم
الفصل بينهما باجنبي فاجاب بانه تعقيد تركيب وهو كون
الكلام غير ظاهر الدلالة لخلل في النظم بسبب تقديم وتاخير وفي
الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في قوله وما مثله في الناس
الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه مع ان نقضه المستند لا لان العبارة
المشهورة ودفع ما يتوجه عليه وتمامه ان العبارات تستلزم العبارة
المشهورة في شيء فالجواب لا يلايم نقضه ولم يلتفت الشارح
الى جواب نقضه في الشرح وهو ان يلزم عود الضمير على المؤخر
لما رأى اعتراض الفاضل الهندي عليه بان المبتدأ رتبته التقدم
وكفى في صحة عود الضمير   والمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير
وهو تفضيل الكحل باعتبارين لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل باعتبار كونه
في عين رجل وعين زيد وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد
فيكون الكحل في عين زيد احسن منه في غيرها لان الغاية على
المساواة مما يابى المدح فعينا مفعول رأيت الاول واحسن
مفعوله الثاني ان كان من افعال القلوب وان كان بمعنى ابصر
يكون احسن بدلا او حالا من مفعول رأيت   ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وذلك
انه اذا لم يكن عين احسن فيه الكحل من غيره مماثلا لعين زيد فكيف يكون
ما هو ادنى منه مماثلا له فانتفى المماثلة بالكلية على طريق الكناية فيكون
ابلغ لان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر في علم البيان   وانما

جازت

يلزم هو

على الكحل هو

جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل جواب سؤال
تقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة
اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث
لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه
العبارة هو منه والجواب ان هذه العبارة فرع العبارة
الاولى فالضرورة معتبرة فيها حكما وذلك انه قد مر ان اصله
ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين
زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وان من التفضيلية مجرورها
فيها فيلزم الفصل بالاجنبي تقديرا   على وادي منسوب الى السبا
[illegible] فيه كما قال بعض شارح الابيات   فمرجع كون المعنى
في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لانها لاجل استقلالها بالمفهومية فيكون كالكلمة استقلاله
بالمفعولية منها وذلك بان لا يكون آلة لملاحظة غيره كما في معنى الحرف
واما ان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة ذلك فقط اذ لا معنى لكون
المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن
غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما
ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا يكون
المعنى حاصلا في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر يجب
لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف   هو آلة لملاحظة طرفيها
بعضها تخصص بالذات بهما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ
بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه

تقريرها

مقدرة هو

الفصل

لان جميعها امنقولة عن المصادر او غيرها فيكون المعاني الموضوعة
هي لها تلك المعاني فمعاني بعضها المعاني المصدرية والبعض الآخر
غيرها فجميعها منقولة عن المصادر وغيرها وكلمة او مانعة الخلو لا مانعة
الجمع بينهما فلا يرد ما قيل ان جميعها ليس دائرا بين الامرين من جانب لاء
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد قال الرضي واما السين وسوف فيسميهما سيبويه حرفي
التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في
الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا
من السين وقيل ان السين منقوص من سوف ودلالته بتقليل
الحروف على تقريب الفعل قبلية ذاتية اشارة الى دفع
ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون المتقدم في زمان
سابق والمتأخر في زمان لاحق والكلام في ذلك الزمان ويلزم
التسلسل وتقرير الدفع ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل بزمان
هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض لاجزاء الزمان بالذات
ولغيرها بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشيان من ذاتهما
فان ماهية الزمان اتصال التقدم والتجدد اعني عدم الاستقرار
فاذا فرض فيها اجزاء عارض لها التقدم والتأخر لذاتها فالمراد
ههنا بالتقدم بالطبع يجتمع فيه المتقدم مع المتأخر وههنا ليس كذلك
فان الامس لا يجامع اليوم فلا يلزم التسلسل كما تقرر في العلوم
الحكمية فلا يتجه ما قيل ان التقدم بين اجزاء الزمان زمانية

والمراد بالموصول الفعل لان الماضي قسم الفعل والمقسم معتبر في كل
قسم اما البناء على الحركة اما نفس البناء فلان الاصل في الفعل
البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه وهي المشابهة
التامة كما في المضارع فانه يضم مع الجانسة بهذا وقع
العبارة في الرضي وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد بني على الضم
لقصد مجانسته حرف العلة كما صرح به في التسهيل وغيره
باحد حرف اين الجليس لوقوعه مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
اي حقيقة فيهما وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اشار بذلك الى رعاية المعنى
اللغوي في المعنى الاصطلاحي من نوع واحد وهي المشابهة
قوله بالجر على البدلية اشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب
وذلك ان غيرا لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصلح صفة للمعرفة
الا انه يخرج بالاضافة عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
فيصلح للبدلية لان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فالنعت
واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه اما الضم في الرباعي
فلانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان
التغاير والتباين بينهما واما الفتح فيما سواه فللتخفيف الذي
استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما
زاد على اربعة احرف لعدم علة الاعراب فيه وهي
المشابهة التامة في اللفظ للموافقة في الحركات وفي المعنى في العموم

والمخصوص كما مر في الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مثل ضارب
ويضرب ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به فرجب انه في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع ومستلزم له وحاصله انه يتعلق
بمفهومه لا بمنطوقه لعدم استقامة المعنى وذلك ان انتفاء
اتصال النون بالمضارع او بغيره لا يكون شرطا لانتفاء اعراب
غيره فان غيره مبني سواء اتصل به او بالمضارع نون اولا
وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر فيه حرف علة واما عند
اهل التصريف فما لم يكن فيه حرف علة مثل يضرب مثل
لاحد اقسام اعرابه وهي الضمة واكتفى عن امثلة باقي الاقسام
لشهرة امرها ولهذا زاد الشارح قوله ولن يضرب ولم يضرب
او المراد على حسب العوامل كما قال الفاضل الهندي فيشمل جميع
الامثلة وهو مثال لاعراب الصحيح لا النفس الصحيح كما قيل
اذ لا يلائم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح فان النصب
فيه تابع للجزم يعني انما اعرب بحذف النون حال الجزم
لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم
فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لانه
بمنزلة الحركة في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع
للحركة فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما اعرابها بالحذف
فلما بينها صورة المثنى والمجموع في الاسماء بحرف
المناسب لها وهي حرف العلة كذا في الرضي ولعل وجه

الكلمة

المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة
الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين سواء كان العامل
فيه التجرد كما هو المتبادر من عبارته والشارح في ذلك تبع الرضي
الا انه اورد مكان لفظ الايماء لفظ المتبادر حيث قال هذا
وان لم يصح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب
الفراء كالايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه المتبادر والايماء
انه ذكر في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض
النحاة وقال يرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب
والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه
اختار مذهب البعض كما في الصلة اي اتمام الصلة فقط لان
الفعل لا يقع مفردا واما نحو سيقوم وسوف يقوم فلان حرف
التنفيس من خواص الافعال واما في خبر كاد فلان خبر كاد يكون فعلا
مضارعا ابدا واما في نحو يقوم الزيدان فلان المفرد لا يصلح ان يكون
خبرا عن المثنى وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير
الاعراب مع تقديره فعلا مضارعا شابها للاسم واعراب
ضارب وقائم لكونه مسندا اصله لاان عند الخليل
فقصر كما في ايش يعني للتخفيف وهو ضعيف لانه جاء تقديم
معمول عليه وان ليس كذلك حكى سيبويه عن بعض العرب
اما زيدا فلن اضرب وللخليل ان يقول هذا لا يلزم لان الحروف
تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستانف
الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ولا فيحدث معنى
آخر

التخفيف كـ لولا اذن بني وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه والمعنى في نحو اذن اكرمك لمن قال انا
آتيك اكرمك اذ آتيتني وقت اتيانك فان الفاء والواو
عاطفتان واما او فهي بمعنى تجار فاخذت حكم تجار او بمعنى الا
فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها فانها للرجاء والطمع
الدالين على ان ما بعدهما غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها
معلوم التحقق نفيا مؤكدا لا مؤبدا وقيل انها للتأبيد وهو
مردود بما ذكره فصار كأنه سبقها اي ما بعد اذن سبق
على اذن حكما فلا تعمل وهما لا يكونان الا في المستقبل
لان الجواب هو القول المقابل بقول والجزاء هو الفعل المقابل
للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الآتي
الذي هو المستقبل لاستقلال المعطوف لكونه جملة يعني ان
المعطوف بكونه جملة كان مفيدا استقلالا فغير لفظا حرف
العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها للسببية انما قال للسببية
وكذا بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن كي المصدرية وعلى لتي
بمعنى مع فلا يرد ما قيل لا فائدة لتقييد كي بالسببية سيما وقد علم
بمعنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز
عن الى بمعنى مع كأنك كنت في زمان الدخول تحكيه
هذه العبارة يعني اذا كنت دخلت البلد فزمان دخول
البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التي تؤدي هذا المعنى هو
ادخلها بالرفع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان

تكلمك وتفرضه موجودا فيه فكأنك تثبت تلك العبارة وتحكيها
على ما كانت عليه من الرفع فهذا توجيه من الشارح للرفع عند حكاية
الحال يعني حكاية الحال حتى يرد ما قيل حمل حكاية الحال يقتضي حكاية اللفظ
الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص لانه علم الاستقبال
فيما في الحال ليحصل الاتصال المعنوي وان فات اللفظي وهو
تعلق حتى الجارة بما قبلها جبرا لما فات من الاتصال اللفظي
نظرا الى الامر الاول لامتناعه بخلاف الامر الثاني فانه متحقق لجواز
ان يكون السير سببا للدخول في البلد نظرا الى الامر الثاني
لامتناعه بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم الجزم وان كان يلزم
منه باعتبار استلزام السببية وهذا هو مراد الشارح بقوله
نظرا الى الامر الثاني فبقي الناقصة بلا خبر اذ لا تعلق لها من حيث
الاعراب وان لها تعلق معنوي فلا يقدر لها عامل فلا يكون
حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت
جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد وان يقدر
قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الجزء في صورة النصب
ليس حتى ادخلها بالفعل العام المقدر متعلقا بالحتى فكذلك ان
تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره ان يكون
السبب محقق الحصول فكأنه قال السير المحقق الحصول الذي هو
سبب عن الدخول المحقق سار اي هو ولا فساد
فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف
بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكره

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب ان قصدت النهي عن الجمع بينهما وتجزم ان قصدت النهي عن كل واحد منهما
اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع ان نهيت عن الاول واجزت الثاني اي لا تاكل السمك ولك شرب اللبن
سح بعلم الكتاب

العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف ولهذا عطف في النسخة
الاولى بتقدير الفعل لانها حرف جر وامتناع دخول حرف
الجر على الفعل اي ما كان صفة الله تعذيبهم وهذا التقدير اولى من تقدير
كفعل الله لا العكس كما قيل لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور
التعذيب اصلا اي السببية قبلها اي قصد سببيته كما يشعر
قوله اذا لم تقصد السببية لان العدول من الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية يقتضي ان تقصد السببية فلا بد ان يشترط للنصب
ليدل على السببية كذا ذكره الفاضل الهندي وغيره وقيل انما اشترط
السببية لان كون الاول سببا والثاني مسببا علم لاضمار ان بحكم
الاستعمال ليبعد تقديم الاسم وما بعناه في اراد ان
الفاء للعطف فيقدر ان ليعطف المفرد على المفرد المتصور من الاشياء
المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك ليبعد عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجمل السابقة ويندرج فيها الدعاء ويندرج
فيه التحضيض وما وقع على صيغة الترجي اشار بذلك الى دفع اشكال
وهو انه ما باله ترك الدعاء والتحضيض وما على صيغة الترجي ووجه
الدفع ان الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا
والتحضيض مندرج في النفي والترجي الذي اريد به التمني وان كان
على صيغة الترجي داخل في التمني الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
لما بعدها اراد اجتماع ما قبلها لما بعدها في زمان واحد كما صرح
بعض الشارحين والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة
في الفاء لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية

لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير
المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم اي ما قبل الواقع قبل
الفاء اشار بذلك الى دفع ما يقال ان الواقع قبلها عين تلك
الاشياء لا امثالها ووجه الدفع المشبه به الواقع قبل الفاء والمشبه
الواقع قبل الواو ووجه الشبه كونه احد تلك الاشياء واو
التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان وانما يلزم تقدير ان لانها
بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الا على الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضمار ان ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء
وهي لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان اعم مما ذكر يعني ان كان
المراد بالعاطفة اعم من الفاء والواو يلزم انه ذكر العاطفة في التفصيل
مع انه لم يذكر في الاجمال وان كان المراد به ذلك يلزم تخصيص
الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه لجريانه في ثم ايضا وقع اي جريانه
في غير ما ذكر يرد عليه انه كان المناسب ان يقول في الاجمال
بعد قوله واو العاطفة كما ذكر في سائر الاجمالات فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لاختصاصها بالخبر كان المنفي اذا كان فعلا
ولهذا اختار لفظ الكلم دون لفظ الخبر لانه يعم الاسم والفعل بخلاف
لفظ الحرف ولام الامر ولا في النهي لم يقل لا النهي بالاضافة
تفننا في العبارة والاخفش قال فيما سيجيء ولا النهي ضدها
وكلم المجازاة اي جميعها الا انه يجزم مع بعضها على طريق الشذوذ كاذا
وكيفما ويختص لما بالاستغراق لا زديادها معناها بزيادة
ما قالوا لما كان في الاصل لم زيدت عليها ما وهي مكسورة
اللفظ اه

... اي فلا اعتبار لقوة القرابة [illegible]
وان استووا في القرب ولكن اختلف جهة قرابتهم لا اعتبار [illegible]

لفرق بينها وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولانها
لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل لشبهه اللام الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وقد تسكن كما سكنوا
باب كيف فالمراد بجعلها الشيء سببا للشيء يعني
ان المراد بجعلها الشيء سببا افادتها السببية التي اعتبرها المتكلم
بين الشيئين سواء كانت تلك السببية حقيقة اولا بل ملزومية
الشيء للشيء على ما حققه الرضي لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله ونحوه
لانه شرط لتحقق الثاني الشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكون
خارجا عنه مع صلاحية المحل وهو المضارع بخلاف الماضي
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم للشرط تأثير فيه لعدم
احتماله الاستقبال للتصحيح لعدم تأثير اداة الشرط فيه
معنى لان معنى الاستقبال حاصل بلن حيث خلصت
لمعنى الاستقبال لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا
صالحة لهما على الصحيح وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف
الشرط في الجزاء اما في الاسمية فظ واما في الامر والنهي والدعاء والتمني
والوعد والنفي بلن فلان زمانها الاستقبال قبل دخول حرف
الشرط واما في الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصح التغيير الى الاستقبال
كالطلبة واما في الاستفهام المنفي بما فلانها لنفي الحال صريح فيه ولكون
المراد بالمنفي بما الحال مع كونه جوابا للشرط اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وانما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف عليه والا فالشرط

هو قصد السببية والطلب غالبا يتعلق بالمطلوب الذي فيه فائدة
غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا بالذات
فاذا كان المضارع الواقع في لانه هذه معنى الشرط والجزاء وهو
ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر
فاراد النص على نقيضه وهو هذا النوع من الافعال يعني الصيغة
عن المفعول وهو مفعول ما لم يسم فاعله وحكم آخره اي الامر
في الحقيقة يعني ان الامر عند البصريين مبني وان حكمه في الحقيقة البناء
على السكون لانتفاء علة الاعراب الا انه جعل في الصورة حكمه حكم
المضارع المجزوم في حذف حركته وحذف حرف العلة والنون
لما شابه الذي فيه اللام يعني اعطي حكمه وعند الكوفيين انه معرب
مجزوم قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة
استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما
بتلك اللام المقدرة والمراد بالرباعي ههنا يعني ان المراد
بالرباعي في بيان موضع الامر وبيان زيادة همزة الوصل في الاول
وعدمها ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو باب الافعال
لا غير فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط
كذا في الرضي للالتباس بالمضارع المعلوم نحو اكافي حالة
الوقف وتحرزا عن الخروج عن الكسرة الى الضمة لان الحاجز
غير حصين لسكونه فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة اي
زيدت همزة وصل على ما بقي مكسورة في صورة ساكن سوى الكن
بعد ضمة اذ الهمزة لا تزاد في نفس الساكن واضافة الفاعل

اليه لادنى ملابسة لان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول
وانما يضاف اليه لملابسته فعله ووقوع ذلك الفعل عليه
غيرت صيغته دفعا للبس يعني غيرت صيغته لئلا يلتبس الماضي
المجهول بالماضي المعروف وانما اختير التغيير في المجهول لانه فرع
وانما اختير هذا النوع من التغييرات وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان بالخروج من الضمة الى
الكسرة ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى وانما لم يغير وزن فعل
بالخروج من الضمة الى الكسرة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة
فلا ضرورة في اختياره لعدم حصول المقصود يعني دلالة غرابة اللفظ على
غرابة المعنى لئلا يلتبس يعني لو اقتصر على ضمة الهمزة وهي همزة
الوصل تحذف في الدرج لا يلتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب
في حال الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه يتميز
بحركة الهمزة وحركة الآخر لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
يعني لو اقتصر على ضم التاء وقالوا تعلم وتجاهل وتدحرج لالتبس
بمضارع علم وجاهل ودحرج عند الوقف لئلا يرد مثل
عور وصيد مما لا يجيء هذا البناء منه لان كل واحد منهما لازم ولو
اتصل به حرف التعدية فكذلك لا يجيء هذا البناء منه لانه في معنى
ما يجب تصحيحه لمزيد غموض واختلاف في المبني للمفعول
اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو

ياء بخلاف بخوزي وودعي فانه لا نقل ولا ادي ولا نقل في دعي واراء
الاختلاف فيه فلاختلاف اللغات احدها قيل وبيع وهي افصحها
والثاني الاشمام وهو فصيح وان كان قليلا والثالث قول وبوع
وهو اقلها لثقل الضمة والواو اذ يتم وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت فجاز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع لتحركها حقيقة
كما في ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة او حكما اي بعد النقل كما في يعام
فانه كان في الاصل متحركا واما انفتاح ما قبلها فهو حقيقة لا غير
فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وان كان الفعل
لا يوجد بدون الامر او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين
الاستفعال لعلهم لم يذكروهما من حروف التعدية اكتفاء بذكر
غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة
فليت اصلا في التعدية الى ثلاثة لاشتمالها على معنى الاعلام
ولم يجيء سيبويه من هذه بخمسة الاشياء لبيان ما هي اي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عن الظن والعلم
يعني ان الاخبار عن الجملة تنشاء اما عن الظن او العلم لانه
يعلم او يظن اولا ثم يخبر لان مضمونها معا وهو المفعول به
في الحقيقة وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت
اخاك زيدا علمت زيدية اخيك لا تخلنا اي لا تظن انا
جازعون لا عزائك الملك بنا اذ قد وشي بنا قبل ذلك اكثره
عند الملك فلم يضرنا الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا
انما قال ذلك اشارة الى علة استقلال الجزئين كلاما تاما

التعدي وغيره

افعال القلوب

وانما قيد بالتمام ليصلح علة لجواز الالغاء وقد نقل الالغاء
عن التقديم ايضا لكن مع قبح وذلك لضعف عمل افعال
القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج لكن الجمهور على انه
لا يجوز لانها قويت بالتقديم دليل العناية دليل عدمها
اذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمعان نحو ضرب
احسب زيدا اي ضرب زيد في حسباني وهكذا الحكم في غيره
من الامثلة فلهذا اقيد جوازه المبني عن جواز الاعمال الغير
عن مثل هذه الصورة فان الالغاء فيها واجب وانما خص
هذا الالغاء اي حاصل اذا توسطت هذه الافعال او تأخرت
بين مفعوليها دون مطلق الالغاء بحيث يشمل ما ذكر من الصور
ايضا رأى النجرية التي بمعنى البصر والتي بمعنى الرؤيا
ولقد اراني للرماح دريئة الدريئة بهمزة ولا بهمزة حلقة التي يتعلم عليها
الطعن وهو مفعول ثان وهو عن يميني من جانب يميني فعن اسم
بمعنى جانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين
واما الظهر فان الفارس لم يكن منه احدا ولا بقي والله لقد رأيت
نفسي مرارا كثيرة كاني للرماح بمنزلة حلقة التي يتعلم عليها الطعن
فنا تمنى من جوانب كلها ثم سلمت ورجعت فيحب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت فهو بدل من بعضها او خبر مبتدأ
محذوف وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم اي لم يخبر خبر
الغيب بالوهم كالكاهن لانها لا تتم بالمرفوع بل تحتاج الى
المنصوب لتقييد ولو جعل اشارة الى جعل التقرير تمام الموضوع

وانما سمت هذه الافعال عامة لامكان الغاء ... اذ يصلح ان يقال
مثلا الضرب حاصل وموجود وكائن ومستقر وواقع وثابت
وحادث ولا يصح ان يقال الكون ضارب ولا مضروب ولا غيره

فان التقرير

فان التقرير جزئي اعني تقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال بمضي الزمان
الماضي تمام الموضوع له بالنسبة الى اللفظ الذي وضع ذلك
اللفظ له كصار مثلا ارعف شفرته اي حده وسكينه
حتى صارت تلك السكينة شبيهة بالرمح القصير خلافا للفراء
فانه قال تجاوزهما الموضع الذي استعملها العرب فيه قال بعضهم
الا وليطرد جاءني مثل جاء البر قفيزين قال الرضي فاجاد بعضهم وقيل
هو حال قال الرضي وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه
قفيزين ولا معنى له ثم قال اي بعضهم واما قعد فلا يطرد وان قلنا باطراد
في مثل الموضع الذي استعمل فيه او لا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد
كاتبا بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة
يعني اثره المترتب عليه فيكون الكل في الحكم ومعناه معنى على حذف
وقيل الاضافة بيانية ومعناه لا عطاء الخبر حكما هو معناها كائنة
لثبوت خبرها هذا تقسيم لكان الناقصة الى الاقسام الثلثة احدها
ما كان هي لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثاني بمعنى صار والثالث
ما فيه ضمير الشان لعطف احد الاقسام الثلاثة على الآخر وقال
البعض كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعله ذلك الضمير اي
وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه
لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا مبتدأ في حال ولا في
الاصل بثنيها بفتح الباء بمعنى في والتيهاء بفتح المثناة الفوقية
وسكون التحتية وبالمد المفازة القفر بفتح القاف وسكون
الفاء الخالية والمطي جمع مطية وهو المركب والقطا جمع قطاة

وهي طائر سريع الطيران يقال بالفارسية سنك خارك والحزن
بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء ما غلظ من الارض وارتفع وكانت
بمعنى صارت والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة خالية
يتحير فيها السالك والحال ان المطايا في سرعة سيرها كأنها قطا الحزن
التي صارت بيوضها فراخا فسرع اليها   اذا ارتدت شامتة
من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو وشامتة اسم فاعل منها تثنى عليه بالجر
والمعنى اذا امت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتي ونوع يحزن
ويثني بالذي كنت اصنعه في حيوتي   مع كونها غير ناقصة
والكلام في الافعال الناقصة   وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان كانتقل وذهب نحو صار زيد الى بلد كذا اي انتقل من
بلد كذا الى بلد كذا   تستحيل اي تصير مودة
العيد وكذلك النعمى والابؤس جمع بؤس من قولهم يوم بؤس
ويوم نعم كذا في الصحاح   المدلول عليها بموادها لا بصورها
واما الاوقات المدلول عليها بصورها فهي مشتركة في جميع الافعال
هذه الافعال اذا كانت ناقصة يكون معناها الدلالة على دخول
الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى
انه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح دون غيره واذا كانت
تامة كان معناها الدلالة على دخول فاعلها في هذه الاوقات
كذا ذكره بعضهم   كان خبرها اسم على حدة من المنصوبات
من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الافادة بدونه وان هذه
الافعال في المعنى قيد له بخلاف غيره من المفعولات   من تمام

قابلية

قابلية وصلاحية للامارة وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامها بها فيه
لا قبل ذلك   ونفي النفي استمرار وهو الثبوت وذلك ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود   اذا اريد
بها استمرار الثبوت يعني اذا كانت موضوعة لاستمرار الثبوت
واريد به ذلك لزمها النفي ليدل على استمراره   فهي مع ما بعدها
في تأويل المصدر استعمل ظرفا كما قال المص في شرح المفصل او بتقدير
قبله زمان كما قاله الرضي وتبعه الشارح   فان اريد بجواز
التقديم يعني ان اريد بالجواز استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان
الخاص ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها وتأخيرها
عنها لخروجها اذا اعرض ما يقتضي التقديم والتأخير لانه حينئذ يكون التقديم
والتأخير واجبا لا جائزا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم على ما هو مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التقييد كما ذكر
لان الصورة المذكورة ايضا من صورة الجواز بالمعنى المذكور لكن
ينبغي ان يقيد بما اذا لم يمنع من التقديم مانع لانه اذا كان مانع يمنع
من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة
نحو كان موسى عيسى ولا حاجة الى هذا التقييد اذا اريد بالجواز المعنى
الاول وهو ظ   كما يقتضيه باب المفاعلة لانها للمشاركة
فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل
فصار بمنزلة كان فلان نفي محقق   فانه نفي ما قيل وذلك ان
المخالف في ليس طائفة كثيرة من محققي البصرية بخلاف غير ما دام
فان المخالف فيه ابن الانباري فلم يعتد باختلافه   اي نحو

رجاء الخبر فيعلم منه ان عسى موضوع لرجاء دنو الخبر ومثل كاد لتنفسر
دنو حصول الخبر ومثل اخذ لدنو الشروع في الخبر وليس كذلك فان
عسى لم توضع للطمع في دنو حصول الخبر بل للطمع مطلقا سواء رجي
حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة نحو عسى الله ان يدخلني
الجنة واخذ وامثاله موضوعة لنفس الشروع في الخبر لا لدنو الشروع
فيه صرح بذلك الرضي فالعبارة المحررة كما قال صاحب المنتهى افعال
المقاربة ما وضع للدلالة اما على دنو ثبوت الخبر ككاد او على رجائه
كعسى او على الاخذ فيه كطفق ونقدير المضاف تكلف
اذ لم يظهر هذا اللفظ ابدا الا في الخبر كذا في الرضي واعتذر بعضهم بانه
من باب زيد عدل وصوم فلا يقدر مضاف وذلك
اي كونه مشبها بالمفعول فهو مشبه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر كما في ما احسن زيدا فان اصل معناه شيء جعل حسنا
ثم نقل عنه بافادة انشاء التعجب فلم يبق مفعولا فصار شبيها بالمفعول
ومشبها به فاقيم مقامه فهي في هذا الاستعمال ناقصة قال به
ابن مالك وذلك انه قال عندي انها ناقصة ابدا ولكن سدت
ان وصلتها في هذه الحالة مسد الخبرين كما في احسب الناس ان يتركوا
اذ لم يقل احد بان حسب خرجت في ذلك عن اصلها
باشرافه على حصول الفاعل اي باشراف الخبر واطلاعه على
حصوله للفاعل قال في الصحاح اشرفت عليه اي اطلعت عليه
من فوق عسى الكرب المعنى عسى الكرب الذي امسيت فيه
وصرت واقعا فيه يكون وراءه وامامه انفراج قريب اعلم

ان الشاعر قيل ابن عمه زيد بن زيد فهرب واخذ عمه ابن
غير لاجله فسجن فبلغه ذلك فقال عسى الكرب الخ
تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد قياسا
في اصل معنى المقاربة كقولهم قد كاد من طول البلا الخ
كقوله وكذا فيما سبق لانه قول الشاعر اي قول العرب والبلى
مصدر بلي الثوب بالكسر يبلى ويمصح الشيء مصوحا ذهب وانقطع
اوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى يصف منزل الحبيبة ويقول
رسم الدار عفا بعد انمحى تلك الدار قد كان من طول عفاه وقدم
اندراسه يذهب وينقطع فان المراد اثبات الفعل
اي الذبح وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح فلا يكون
نفي كاد مفيدا الثبوت مضمون الخبر فان قيل فح يلزم التناقض
لدلالة فذبحوها على وجود الذبح وما كادوا يفعلون على انتفائه
قلنا ما كادوا يفعلون على انتفائه في زمان سابق لتعنتهم ووجوده
في زمان لاحق لالجائهم فلا تناقض وانما يلزم التناقض لو كان
الذبح وعدمه في زمان واحد فلتخطئة بعض الفصحاء يعني
ان بعض الفصحاء اخطأ المخطئ ذي الرمة وخطأ ذا الرمة في رؤيته
وتسليم ذلك المخطئ فيكون قوله وبديهته صوابا لانه يكون
معناه ظلمات عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج يده
يراها وهو ظاهر الفساد وقد عرفت وجه التمسك وهو
ان المراد اثبات الفعل اي الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها واما
الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل

قوله والثالث طفق ودرب واخذ اى والثالث هو الذي لا ذكر اخذا فيه جعل وطفق واخذ واوشك فانه كالف

على كاد وبهذا سلم بناء على ما زعم صواب بديهية وخطاء روية لكن لا يثبت به مدعاه وهو ان النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال لجواز ثبوت الجزء الثاني منه مالم يثبت الجزء الاول وهو النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها وهو ان الشيخ علم من قوله فذكرها لان النفي الداخل على كاد فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا اشار بذلك الى الجواب عن الاشكال الذي اورد في حواشي الهندية وهو ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع قصد الفردين او الافراد في المحدود وتقرير الجواب ان التعريف لماهية فعل التعجب المفهومة في ضمن الفردين او الافراد وتثنيته وجمعه للتنبيه على ان صيغة نوعان وعلى ان افراده كثيرة لا انه تعريف للتثنية والجمع حتى يلزم ما ذكرت واجيب عن نسخة التثنية في الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يعرجوا بذلك على ان جعل المضاف جنسا عند الهندي في الجمع منتف ايضا ولا خفاء في عهدية الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين فيقال انه تعريف لفظي فائدة ثم شاعر بيان الضمير في فاتحة ولا شل عشرك قال الجوهري الشلل فساد في اليد وقد شللت بالكسر يا رجل تشل شللا اى صرت اشل والمراة شلاء يقال منه اجاد الرجي والطعن لا شلا ولا عمى ولا شل عشرك اى اصابعك

قوله بشرط

قوله وجعل بقوله وجعل عن اخواته لاختصاصه بالقول فلا انسب تحويل الشرح ان يتعرض له فتأمل

فعل التعجب ... ولا يرد في فعل التعجب ... لا لهما لا جازين التعجب بالمبني

قوله بصيغة التثنية ... بصيغة الجمع في نسخة ... الى النسخة الثانية بالمفرد المصدر ... حذف النون بالاضافة بخلاف ... افعال ... لكن

بشرط ان يكونا في هذين الصيغتين يعني يشترط في كونهما فعلي التعجب ان يكونا واقعين في هذين التركيبين من حيث انهما واقعين فيهما لا مطلقا بدون التقييد بكونهما فيهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد وتقرير للفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتاكيد اصل الفعل وتقريره وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا اى بكونهما جائزين فيما عداها بخلاف ما اذا لم يقيدا به بحيث لا يوجدان في غيرهما ايضا مثل تقديم التمييز مثلا فانه لا يكون من خواص فعل التعجب لانهما بعد النقل جريا مجرى الامثال في الاخراج عن موضعه الاصلي الى غيره وليسا من قبيل المثل حقيقة لانه القول السائر المثل مضربه بمورده فلا يغيران كما لا يغير الامثال لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على طريقة واحدة عند استعماله في المورد بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس فلا يلزم الاستدراك وانما يلزم لو كان للتاسيس والمقام مقام تاكيد لان المخالف واحد فاكد بحكم لئلا يذهب اليه واحد ولكنه ينفصل عنه بالقصد اذ قد يكون القصد الى تقديم المعمول وقد يكون الى تاخير الفعل

... والتقديم والتاخير ... المتقدم ... لا يتاخر ... التقديم ... ينفصل ... القصد ... اعتبار القصد ... الهندي

وما ابتدا النكرة الخ هذا شروع في تبيين اعراب ها تين
الجملتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب لالبيان انهما بذ
المعنى في هذه الحال لانهما بذرا لان لانشاء التعجب
لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه فكان
معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا
حسنا قال الرضي مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان
استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هي على قول مثله في مبتدا
فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذا ناب في مجرد كون المبتدا
نكرة وما بعده خبره لانه كان مجهول السبب حسنه
فاستفهم عنه والتعجب انما يكون فيما جهل سببه
والباء زائدة لازمة اي لا تحذف الا اذا كان المتعجب منه
ان صلتها فتحذف على ما هو القياس يعني الافعال
المشهور عند النحاة بهذا اللقب يعني ليس المراد مفهوم التركيب
الاضافي لئلا ينتقض بحد نحو مدحته وذممته وغيرهما مما لم يوضع
للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين
ما وضع لانشاء مدح او ذم كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا
اي للعهد الذهني ذهب كثير من النحويين الى ان اللام في
الفاعل المعرف باللام وكذا في المضاف الى المعرف بها
للعموم والاستغراق ورد عليهم بان العموم لا يفسر بالواحد
والاثنين والجمع وما فسر هذا بالواحد وثنى وجمع دل
على انه ليس للعموم وايضا اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال

وهذا مقطوع به في قصد المتكلم واختار انه للعهد الذهني وتبعه الشارح
وان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع بالابتداء ونعم الرجل خبره
والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود اليه او ما يقوم مقام
هذا الفاعل عاما مستغرقا لم يصح لعدم الضمير او ما يقوم مقامه
والجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الامور القطعية وما ذكرنا
مقطوع وايضا ما ذكرتموه احد الاحتمالين في الاعراب
فان تعذر تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا فانا متفقون
على صحة نعم رجلان زيد فيحتمل ان يكون مبتدا كما زعمتم وخبره نعم ولا
ان يقال الضمير عائد الى زيد والا ورد نعم الرجلين الزيدان ونعم
رجالا الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود
في الباب والتحقيق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الاصل
ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه واستعمل تارة مضمرا
وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه والآخر انهم لما قصدوا
الى معقول في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما
يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار
المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته مما يقدر من احاده
في المعنى هذا كله مذكور في شرحي الكتاب والمفصل لهم فلا يحتاج
ما قيل انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني
لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم
رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني يحتمل ان يكون اضافة

قوله وقد تقع قبل المخصوص وبعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان تقع حالا ايضا واللام حبذا
نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز فيه نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا غ[illegible] لفظي ای ذا
وبناء على الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفصيلا للفظ على الضمير وقيل اعلم انه يجوز ترك
التمييز في نعم اذ قد يستغنى عنه بالمخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه فافهم فانه عليه

المصدر الى المفعول والفاعل متروك او من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
متروك فهذا من قبيل ذي الوجهين لا من قبيل الالتباس وقدم الفرق
بينهما في المرفوعات فلا يرد ما قيل ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل
كما اذا التبس الفاعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل ای لجن
بديل والارض فرشناها الى من افعال المدح والذم
حب من حبذا وهو ای حبذا اذا ركب يعنى ان فعل المدح والذم
هو حب الا انه ركب مع ذا وجعل كالكلمة الواحدة فلذلك
لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا حب فعل وذا فاعله ولا تغليب لاحدهما على
الآخر فالجملة فعلية فعلى هذا القول الظاهر ان في حبذا فعلية واسمية
فلهذا قال فيما سيجئ ان العامل في الحال والتمييز ما في حبذا من الفعلية
ولم يقل من الفعل الا ما في مجموع حبذا ای من حب لانه فعل من وجه لا
ما قيل الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعند المبرد
وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان
الاسم اقوى فحبذا مبتداء والمخصوص خبره ای المحبوب زيد
وقال بعضهم ان التركيب ازال اسمية ذا لان الفعلية له فصار الفاعل
كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله
بالنسبة اليه بيان لقوله حاصل في غيره ای يكون آلة لملاحظة غيره
وقدم تفصيله اطلاق الاسم الجزء على الكل يعنى ان النهاية
جزء للمسافة كالابتداء فاطلق الغاية واريد المسافة اذ الابتداء
لا يكون للانتهاء وانما هو للمسافة مثلا اذا قلنا سرت من البصرة

يكون

يكون ابتداء السير من اول المسافة آخرها لا من اول آخر المسافة
او هو وارد على الحكاية ای زيدت في الموجب لاجل حكاية
الزيدة في غير الموجب فكانها في المحكي عنه مستدلا ببعض اشعار
العرب وهو قوله انت حسك تقصد كل فج ترجي منك انها
لا تخيب وقوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه حتا
بالقوم لا حق نحو ولا صلبنكم في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى على
ما في الكلام من الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصد
المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء نحو قلت لزيد انه لم يفعل
ای قلت عنه وقوله تعالى وقال الذين كفروا الذين لاجل الذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه ای عن الذين امنوا ای لاجل الذين
امنوا ولو كانت اللام كما في قلت لهم ولقال ما سبقتمونا اليه
كذا قيل ويرد عليه انه على هذا يكون اللام للتعليل بمعنى على عن فالاولى
ان يقال معناه متجاوزا عن الذين امنوا ومعرضا عنهم وقلت
لم يفعل بعد الذي عن فعل الشر وقال ابن مالك وغيره قال لام
التعليل لعدم احتياجها الى المعرفة لان وضعها لتعليل نوع
من جنس وذلك يحصل بالنكرة فتحصيل بالمعرفة فلها احتياج الى المعرفة
ايضا فلا يرد ما قيل لا فرق بين حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة
لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس اشار الى الفرق بين الالصاق والمصاحبة
ای جعل الفعل اللازم متعديا يعنى ان المراد بالتعدية هذا المعنى لا المعنى
الاعم والا فلا وجه لتخصيصه بالذكر في معاني الباء لبيان

علة النسبي ذهنا وهي العلة الغائية لانه اذا وصف صار الشي
اخص واقل الظاهر ان المراد بالقليل هو هذا الموصوف والذي
يظهر من كلامهم ان وضعها للتقليل نوع من جنس فوجب وقوع
النكرة لحصول معنى الجنس ووصف ليحصل النوع كذا ذكره المصنف
في شرح المفصل وذكره غيره ايضا ثم يستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة اي استعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة بحيث لا يفهم بدون القرينة كذا قال الرضي
وقال ابن مالك انها للتكثير ولهذا تصلح كم في كل موضع وقعت
فيه رب الا نادرا وقد تكون ما زائدة اي ما التي تلحقها
زائدة غير كافة عن العمل فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء بصرى بضم الموحدة بلدة
بناحية الشام اضيف بين اليها لاشتمالها على اماكن او التقدير
الاماكن اي اماكن بصرى والنجلاء بالمد الواسعة صفة طعنة
وبلدة ليس بها انيس اي رب بلدة والانيس اسم ليس وبها
خبره ويقال ما بها انيس اي احد والانيس كل ما يؤنس به واليعافير
جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي
الابل البيض التي يخالط بياضها شي من الشقرة وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترق
كانه قال رب مجهول قدمت عليه وقاتم الاعماق كان ذلك
تعسف اي تقدير المعطوف عليه تعسف فان قلت وجوب
ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قلنا ان

ان هذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء
وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كالجر ولو كانت
للعطف جاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل كذا في
الرضي
فظهر الفرق بينهما فالتعسف باق لحطه رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء وانما كان الاصل هو الباء لان تعلق الفعل
بالمقسم به الصاقي والباء هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب
ولم ... التاء والواو الاتي نحو الباء وعوضت الواو عنها لاتحادهما
مخرجا لانهما شفويتان وقربهما معنى لان الالصاق قريب
من الجمع الذي للواو له وابدلت التاء من الواو لقرب مخرجهما
ايضا لان الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا
والمراد بالجميع اشار بذلك الى ما ذكر في الحواشي الهندية
من السؤال والجواب تقرير السؤال ان قوله في الجميع يتناول
الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حينئذ لا يصح
ان يقال الباء توجد مع الاختصاص بالله وبدونه وتقرير الجواب
ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المخصوصة وهي حذف الفعل
وكونها لغير السؤال الى آخر ما ذكره من حذف الفعل لا الاختصاص
بالله والاختصاص باسم الله تو... توجه السؤال لكنه يجب
اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب للزوم وقوع
القسم غير صدر الكتاب وهو ممتنع لانه انشاء فيستحق الصدارة
لتوقف فهم السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام
وغيره مما هو للانشاء اي كاستعلاء شي على شي اما حقيقة

الفرق بين من وعن ان من للاتصال وعن للانفصال نحو انصرفت من القرية اذا كنت دخلتها
ثم خرجت منها وانصرفت عن القرية اذا كنت قربتها ولم تدخلها ثم انصرفت عنها وقد يقام
احدهما مقام الاخرى قاله ابن جني رحمه الله عليه كذا في حاشية نجم الدين

نحو زيد على السطح او مجاز نحو عليه دين كان ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين
على عنقه او على ظهره اشار الى ذلك بايراد المثالين قال نحو مجازا
استعلى الرجل اى علا واستعلاه اى علاه اذ التقدير ليس مثله
شيء لان مقصود نفى ان يكون شيء مثله لا نفى ان يكون شيء مثل مثله
سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض آه وانما قال
بعض الوجوه لان في الآية وجهين آخرين ليس الكاف فيهما زائدة
احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخي زيد ملزوم والاخ لازم لانه لابد
لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا الملزوم فالمراد ونفي اللازم
اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له
مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن المثل
والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه وليس مسده
فقد نفوه عنه وقد يكون اى الكاف اسما بتعين اسميتها
بدخول عليه وبتعين حرفيتها بوقوعه صلة وتجيئهم نحو زيد كالاسد
يضحكن اوله بيض ثلاث كنعاج جم النعاج جمع نعجة وهي
بقر الوحش وجم جمع جماء وهي التي لا قرون لها والمنهم الذئب
ثلاث مبتدأ خبره يضحكن والمعنى نساء بيض الالوان
شهاب بنعاج لا قرون لهن يضحكن عن اسنان مثل البرد

الذئب

الذئب في الرقة واللطافة مثل الكدت ويقيل انما عبر عن معانيها
بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشايع
استعمالها كصيغ العقود وغيرها من افعال المدح وافعال التعجب
مبلغ جمع الكثرة وهي ما فوق العشرة اى بعكس فيهما
على حذف المضاف وانما حمل على حذف المضاف لان ضمير باقيها
يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه وليس ان
بعكس نفسها لان نحو الاستفهام يكفي في ذلك فلو اريد
ذلك كان قوله فهي بعكسها مستدركا فقال في ذلك الرد على من حيث
فسر بذلك في الشرح اى في ابتداء الكلام سواء كان في اول
كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او في وسط كلامه اذا كان ابتداء
كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه
كذا في الرضي فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستانف كما يشعر
كلامه سواء سبقه كلامه او لم يسبقه اصلا وما وقع بعد القول ليس
بابتداء كلام المتكلم وانما هو ابتداء كلام المحكي عنه وكذا ما وقع بعد
الموصول وغيره مما هو من مواضع تحمل ليس بابتداء كلام المتكلم
المستانف وانما هو تتمة لما قبله فصح المقابلة بينه وبين كونه بعد القول
وبعد الموصول فلا يتجه ما قيل على ما حمل عليه الرضي كلام له لا يتحقق المقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول حال كونه مع جملتها
والا فليس ان وحدها فاعلة ولا مفعولة ومعنى عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم القفا واللهازم يعني بعيد ويخدم القفا واللهازم بمعنى
ان همته ان يكتسب ليأكل وليعظم قفاه ولهازمه وقيل معنى البيت

قوله لانه لو لم يعمل فيه قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم ... حاصله ان النحاة البصريين اشترطوا في العطف على محل اسم ان كون خبران مقدما على العطف اما لفظا او تقديرا لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد مثلا ان ذاهبا زيد قولك ان زيدا وعمرو ذاهبان من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر عن المبتدأ الذي هو معطوف على اسمه يكون العامل فيه رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر عامل معنوي على رفع الخبر وهذا ممتنع

... كنت اظن زيدا اسدا كما يقول الناس فنظرت فاذا هو

الاعضاء منه تدل على انه عبد دني لما هو ظاهر عليها من آثار الاستخدام والتجبر

التربية المنافية للسيادة حيث يكون مع ما عملت فيه تبادل

بجملة لكونها قائمة مقام المفعولين فان المحذور المذكور مشترك

بينهما وهو اجتماع عاملين على اعراب واحد وانما اختص دخول

اللام بهذه الصور لان فيما عداها يعني ان هذه اللام لام الابتداء

المذكور في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام

ولكن لما كان معناها يعني ان سواء المعنى التاكيد والتحقيق وكلاهما

حرف ابتداء كره اجتماعهما فاخروا اللام وجعلوا في هذه

المواضع وصدروا ان لانها عاملة والعامل احرى بالتقدم على معموله

وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ولكنني من جهتها

لعميد الضمير عائد الى سعاد والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل

هو من المكسر قلبه بالمودة لفوات بعض وجوه شبهها

مع الفعل ووجوه شبهها هي اقتضاؤها الاسمين وفتح الآخر

والزيادة على ثلثة احرف واما في الاعمال فلظهور الشبه

يعني كان مقتضى المخففة اذا اعملت ان لا يلزمها اللام لان

الفرق يحصل بالعمل ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا وهو ظاهر مذهب

سيبويه وسائر النحاة فان عندهم المعملة لا يلزمها اللام

لحصول الفرق بالعمل قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام

ان المخففة ان التبس بالنافية قال الرضي فعلى قوله يلزم اذا كان

الاسم مقصورا او مبنيا مقصورا لا غير انما ترك هنا القيد

لانه

قوله ويجوز دخولها على غير افعال المبتدأ اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاطلة عن المبتدأ والخبر كما في كان وظننت لبطلان عملها وحصول التاكيد للجملة الابتدائية في الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين ... ذاكره

لانه يفهم من قوله خلافا للكوفيين في التعميم بالله ربك خطاب

لعمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام رضي الله عنه وعقوبة المتعمد ان يقتل قصاصا

والمعنى انك يا عمرو قتلت مسلما وجب عليك فلو

انك في يوم الرخاء والرخاء مصدر رخي البال اي وسع الحال

والصديق يستوي فيه المذكر وغيره والمؤنث تشبيها له بفعيل

بمعنى مفعول يصف نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك

في يوم الرخاء والسعة الذي لا يوجب الفرقة سألتني ان افارقك

لاجبتك كراهية لردسؤالك وحرصا على رضائك

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف قائم مقام مفعولي اعلم

فراعوا الصورة ونحو النهرة وان كان المعنى على

الكسر اذ لم تقرا بالفتحة حرفا مصدريا كان ثدياه حقان

وجه مشرق اللون الحقة معروفة واراد حقتان ويكون

ما حذف منه التاء ذو المعنى عند تثنيته ورب وجه يضئ لونه وثديا

صاحبه كحقين في الاستدارة والنهود والاكتناز وجعل

الشارح الرضي الاخير اظهر قال وجعلها اعتراضية اظهر من حيث

المعنى لعل وجهه ان الاعتراض لا يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض

من الاغراض كالتاكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض

فيكون انسب بالاعتراض فيدخل على الممكن لكن بشرط

ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت البخيل يجود كقولك ليت

زيدا يا تيني فيحدثني حيث تدعي بعدم ذلك بعدم الطاعة

فيه وان كان ممكنا قريبا فاظنها منصوبان على المفعولية

يعني ليت وهو التمني لانه يتعدى الى مفعولين قيل والذي نقل عن
الفرا في كتب النحاة الثقات انه يجيز نصب جزئي الجملة الاسمية
بليت كما انه يجيز نصب الاول ورفع الثاني على ما هو المشهور
وعلى هذا ما جاء الثاني المنصوب هو خبر المبتدا في الاصل
في اللغة العقيلية العقيل بضم العين وفتح القاف ويا التصغير
قبيلة تميل المعطوف عليه اي في الحكم والاعراب
في عطف المفرد على المفرد او في الحصول في عطف الجملة على
الجملة وعد بعضهم اي المغيرة منها وهو السكاكي وصاحب
المستوفي وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون وتوسعها
مضمرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللمرفوع المتصل من غير
تاكيد بالمنفصل يقوي مذهب الاكثرين قال ابن هشام انما
لم تكن عاطفة لانها لا تصلح للسقوط دائما يعني ان اي لا تصلح للحذف
دائما فلا يكون من حروف العطف فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب
وجودا وعدما فيستحق في صورة الترتيب وعدم الترتيب
لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم ان يكون استعمالها في جميع
موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا ينفك في صورة من الصور
خارجية من التقييد دون الاطلاق اي للجمع مع الترتيب
اي لجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب
الاول من غير مهلة ولا تراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد فعمرو
او في الذكر اللفظي لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف عليه
المعطوف يوم

انما هو

انما هو بحسب اللفظ لان المعنيين مترتبان في الوقوع بحسب
نفس الامر وهذا يقع كثيرا في عطف المفصل على المجمل فان موضع
ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك
فقالوا ارنا الله جهرة وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ
من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين لان ذكر ذم الشيء ومدحه
يصح بعد جري ذكره او اعتبارا لا حقيقة نحو ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب وهو
كون الثاني تعقيب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء
بالنسبة الى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمنة
الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين
الطورين امر اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثاني
كانه وقع تلو الاول من غير تراخ هذا ما قالوا ويظهر منه ان يجيء حال
في الترتيب الذكري ايضا فلا يتجه ما قيل ان قوله للجمع احتراز عن الترتيب
في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها في الذكر حصول
مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس الامر
بحسب ما يقتضي وضعها يعني انها موضوعة لان يكون
معطوفها جزما قويا او ضعيفا كما هو ظاهر كلام الرضي بل صريحه فيفيد
على قوته وضعفه ويدل عليها والا فلا وجه لدلالته عليهما اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير
معين عند المتكلم هذا بحسب اصل الوضع واما في الثاني الآخر فل

والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء
وبهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبيل او وانما بل من قبيل اشياء
أخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة
من حيث يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك
الى ههنا كلامه فقوله اي غير معين عند المتكلم تفسير للاحد المبهم باعتبار
الوضع لا باعتبار العارض في الاستعمال فلا يتجه ما قيل هذا
التفسير للشك اما والتفصيل كما في التقسيمات او للابهام
فهو للمعين والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او قال الرضي مقتضى اصل وضع او الدلالة
على احد الشيئين بحيث ثبت احدهما وينتفي الآخر سواء
كان في النفي او الاثبات وان معنى رايت زيدا او عمرا وما
رايت زيدا او عمرا على السواء وهو نفي احدهما فقط ثم
بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي
معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير
الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين حاصل
فيجاب باحدهما لا على التعيين جاءك او لم يجئ وهو معنى نعم ولا
وقد يجاب بنفي كلاهما يعني قد يكون المستفهم مخطئا
في دعواه بثبوت احد امرين بالاجمال من استفهامه بالهمزة
وام فيقال له على سبيل الرد لما توهم من وقوع احد الامرين

ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفي كلا الامرين وينبه انه
اخطأ في دعواه بثبوت احدهما كما قول ذي الرمة تقول عجوز
مدرجي مترجحا على بابها من عند اهلي وغاديا اذو زوجة بالمصر ام
ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة
لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع
فيها يا ابنة القوم قاضيا مدرجي بفتح الميم مصدر من قولك درج
الرجل اذا مشى والمترجح اسم فاعل من رجح اذا ذهب في الزمن المسمى
بالرواح وهو من زوال الشمس الى الرواح وهو من زوال الشمس الى
الليل والزوجة منكوحة الرجل بعقد وذو زوجة خبر مبتدأ محذوف
اي انت ذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة وجيرة بكسر الجيم جمع جار
والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع والدهنا موضع ببلاد تميم
يمد ويقصر وهو في البيت مقصور اي بل اهلي شاؤا او نما
قدر والمبتدأ لانها لا تدخل الا على الجمل واعترض على قولهم انها
لابل ام شاء انه عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز
واجاب عنه الفاضل الهندي بان هذا الاستفهام مستانف فلا يلزم
عطف الانشاء على الاخبار او العطف بالتاويل لانه
لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه قال بعد
قوله انها لابل ليست كذلك فقال ام شاء اي اهي غير شاء
ام شاء فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى
وعن الشيخ ان الواو الداخلة قال المص في شرح المفصل ان
الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما

المتقدمة ويكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وهذا هو
الصحيح انتهى كلامه فظهران هذا ليس من مخترعات الشارح كما قيل
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب يعني انها وضعت
لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة يعني ان انتزاعه ولانها قيام قرينة
الاشارة وقد يفوت المخاطب قرينة الاشارة على تقدير
الغفلة فيقصد ولا التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها
من الاسماء فانها لا يقصد الى ذلك لانها لا تستعمل لنداء القريب
والبعيد والمتوسط ايضا تستعمل للاستغاثة والنداء
ومن بيان معنى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
وذلك ان معنى جميعها الايجاب والاثبات الا انها تفترق
في ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا كان او اثباتا
استفهاما كان او خبرا وبعضها لايجاب النفي وبعضها لايجاب
الخبر استفهاما كان او خبرا مثبتا كان او منفيا كنعم
في جواب قد قام زيد او لم يقم زيد وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وكذا قال به جماعة فلا يختص بالاستفهام وجير
بالكسر والفتح فالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس والفتح
للتخفيف كاين وكيف من جوى الجوى الحرقة وشدة الوجد
من عشق او حزن كثيرا يعني زيادة أن مع النافية بوقوع العلة
في مقابلة كان ظبية او كه ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة

الاتيان

الاتيان والمجازاة محسنه والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد
السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن وتعطوا اي تتناول
من معنى الميل ولهذا تعدى بالى والحلية صفة ظبية والناظر من نظر
وجهه اذا احسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم جمع سلمة وهي
شجر عظيم وله شوك والمعنى ويوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن
كظبية تمد جيدها الى غصن ناظر من هذا الشجر وانما شبهها بها في هذه
الحالة لانها في هذه الحالة يكون احسن منظرا على تقدير رواية
ظبية زيادة لفظ تقدير موضع تأمل لانهم ذكروا انه يروى بالرفع
والنصب والجر مع ما تعلق بالمذكورات لا بانكون
حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات
وحدها لا المجموع من المذكورات وما صرح بذلك في الرضي وغيره
وقيل ما فيها كلها نكرة تامة بمعنى شيء نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ادفعه بهذا القول ولو كان
لا غير مزيدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود وهو السجود فيلزم
ذمه على السجود التنبيه على جلاء القضية يعني يزاد لا قبل
القسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلي بحيث لا يحتاج الى
ان يقسم عليه كقوله فلا وابيك لا حور تمامه يا هالكة حتى اذا الصبح
جبر والحور الهلكة والهلكة الهلاك كذا في الصحاح قال
العلامة التفتازاني في شرح ابيات المفصل ويحتمل ان يكون
جمع حائر اي هالك كالبور في جماعة البائرين والمراد
الهلكة والافك الكذب جشر الصبح بجشر جشورا انفلق

دقيق لطيف فتدبر

يصف فاسقا او كافرا يقول ان الفاسق والكافر سارٍ في ليل مظلم المهلكة وابا طيله او في مهلك الهالكين وما علم لفرط جهله وغفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان سار خطا في ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه ذلك العلم وقال هذا المحصول ما قيل ولا يبعد ان هذا وصفا لرجل جرى خواص في المهالك سار في مساكن بجن ومعنى باجكه انه يكذب نفسه اذا اخذ نهايتي لا الصيد فيها والمعنى سار ليلا هذا الرجل طرابه وجلادة في مهاوي الهلاك فالمواضع التي يسكنها بجن حتى اذا اضاء الصبح وما ستوبه وما دري ذلك اي التي بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته انتهى كلامه ويظهر منه ان ما ذكره الشارح محتمل ايضا فلا يتجه ما قيل توهم الشارح ان المهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجائب اي بالفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف اشارة الى ان كون المعنى ظرفا للفظ لمعنى تقرر المظروف وهم يجعلون تارة اللفظ مظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدر بالمعنى كالظرف يقدر بالمظروف وتارة بالعكس فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا هكذا ذكره الرضي وهو اشارة الى ان معنى تفسيره للفعل في معنى القول تفسيره لمفعوله لا لنفسه وفي معناه اي في تاويل المفرد الذي في معنى المصدر ان لم يكن الخبر مشتقا ولكنه في معنى المشتق نحو اعجبني ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم يكن مصدرا اخوك

مطلب يفسر الجملة …

الذي

الذي هو الخبر لكنها في معنى المصدر له لكونه في معنى يواخيك فان تعذر اي تعذر مصدر خبرها او ما في معناه بان يكون الخبر جامدا محضا نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا لان كل خبر جامد نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا الكائن زيدا ومعناه واحد اي التصرف فيها باعتبار استعمالاتها في مواضع استعمالها يعني الاستعمال في مواضع تستعمل فيها هل وفيما لا تستعمل فيها هل بادخال الهمزة على ثم والفاء يعني ان الهمزة مقدمة عن تاخيرها وانها في الاصل واقعة بعد العاطفة ثم قدمت هذا عند الجمهور والزمخشري خالف في ذلك فزعم ان الهمزة في تلك المواضع واقعة محلها الاصلي وان المعطوف عليه مقدر بينها وبين العاطف فيقول التقدير امكثوا فلم يسيروا والمكثوا فلم يسيروا واعلم ان المشهور بين النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وخطاهم المص وقال هي لامتناع الاول لامتناع الثاني وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قال الرضي وفيما قال المص نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا

او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا
كقولك لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ثم قال
والصحيح ان يقال كما قال ثم هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع
الثاني اي لامتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي
ذكرها بل لانها موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر
وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم
لاجل امتناع لازمه اي الجزاء ولان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه
انتهى اذ لو تحقق الملزوم لانتفى الملازمة بينهما فعلى ما ذكره
يكون دليله باطلا ودعواه حقا ووجه العلاقة التفتازاني
قول النحاة انها لامتناع الثاني لامتناع الاول يعني ان علة انتفاء
مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي فمعنى لو شاء لهداكم ان
انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشية ولا يخفى ان العلة اذا
تحققت تحقق المعلول واما ما ذكره من العلاقة وصرح به الشارح
آخرا حيث قال وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء
اما المجيء فانتفاء المعلق به يستلزم انتفاء المعلق كما يشهد به اول كلامه
فلا يصح كما في صورة السبب والملزوم ولا الشرط ولا
السبب اي في اول زمان التكلم بالكلام اشار
بقوله الى دفع اعتراض اورد في حواشي الهندية وهو ان شرط
تقدير في ان يكون الظرف زمانا او مكانا مبهما واول
ليس كذلك لانه مكان معين وتقرير الدفع وهو ان اول
ظاهر

ظرف

ظرف صه زمان اضيف الى الكلام واجيب في حواشي الهندية بانه ظرف
تقدم بتضمين الدخول ولا يشترط في الدخول ان يكون المكان
مبهما بل يحمل ما بعد دخلت من الامكنة المعينة على المكان المبهم
واحترز به عن لو توسط القسم بتقديم غير الشرط
لا يظهر وجه للتقييد بغير الشرط لان الشرط وغير الشرط سواء
في الحكم لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم قيل اذا
كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فلا يكون الجزاء مجزوما
وغير مجزوم ويمكن ان يقال اذا جاز الوجهان جاز الجزم ايضا
فيلزم امكان الجزم وامكان المحال ايضا كما تقرر في الحكمة
فيكون باعتبار التقديم وجواز كليهما نشرا على غير ترتيب
اللف لان في اللف كل منهما تقدم غير الشرط ولغو القسم متأخرة
وفي المثال قدم كل منهما اما تقديم الغير فظ واما تقديم اللغو
فلانه قبل آتك مع تجويز آتينك في هذا المثال واعتبار الشرط
مقدم وقدم في المثال ايضا كما ذكرنا فهو باعتبارهما
معا نشر على ترتيب اللف لانه قدم كلا من الشرط واعتبار القسم
في اللف وفي المثال حيث ذكر لآتينك وجوز آتك
فكانه قال لآتينك وآتك فقدم آتينك على آتك
ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول اما في المثال الاول فلان
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه واما في المثال الثاني فبالعكس بخلاف المعنى الاول

فان النشر في المثال الاول باعتبار كل منهما على ترتيب اللف
وفي المثال الثاني على ترتيبه في صدر الكلام هذا قيد في المتوسط
وغيره والظاهر ان القسم لا يقدر في التوسط كان
الجزم بحذف النون اولى به انما قال ذلك لان الشرط اذا
كان ماضيا لم يجب الجزم بل اولى غير مقيد بحال تجويز
تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه اي مع قطع النظر
عن الفاء والا فيمتنع تقديمه مع الفاء ايضا فلا معنى للتعميم
فان وقع بعد اما شيء يمنع تقديمه نحو ان وما النافية مما له الصدر
لا يجوز نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولا يجوز تقديمه نحو اما
يوم الجمعة فزيد حسب فسيبويه يجعل الفاء جزئه في كلا الصورتين
عوضا عن الفعل ويقول ان لاما خاصة جواز التقديم لما
يمتنع تقديمه وهذه المسئلة قد تقدمت في فرع كما ذكره
صاحب المتوسط ان هذا التكرار لانه ذكره من قبل
التنوين في الاصل مصدر قال الجوهري نونت الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا في الاسماء ويعلم منه ان التنوين في اللغة
ادخال التنوين الذي هو النون الخاص لا مطلق النون
فلا يتجه ما قال الشارح كما قيل الا ان يقال ان الشارح بين
اصل اللغة والجوهري بين متعارف اللغة اي
بذاتها يعني انما قيد بها لئلا يخرج نحو عادن الاولى وهو من افراد
التنوين وليس المراد اخراج غيره من النونات حتى يلزم
ما قيل ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن

موجب

موجب التحريك فكل نون في آخر المعرب نحو حسن وضامن
كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم عليه وذلك
ان المراد ما ذكره وليس المراد اخراج شيء يتجه بل ادخال بعض
افراد المحدود وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي على ان
لها مكانة في الاسمية الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
جبرا للنقصان فلو لم يجبر يبقى الكلمة ناقصة وهذا قوله لئلا
يبقى الكلمة ناقصة لعدم مساعدة التعيين اي معنى العوض هنا
اذ لا شيء محذوف ههنا حتى يعوض عنه روي
حرف النهي يبني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
بائية لامية وقصيدة رائية اقلي اللوم عاذل
اراد يا عاذلة فحذف حرف النداء ورخم والمعنى اقلي لومك
وعتابك على ما افعله وتاملي فيه فان كنت مصيبا فصدقيني
بيني وقاتم الاعماق الواو واو رب وجوابه محذوف
الا قطعته والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار
والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة
والخاوي من خوى البيت والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف
وكسرها ايضا المحل الذي يخترقه الريح ويمر فيه بسهولة ومعنى كونه
خاويا انه لا شيء يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق
والتماع مبالغة اللامع والخفق اضطراب السراب يخفق اذا اضطرب والمعنى رب مكان
مظلم الجوانب الى بعيد اطراف الطريق عن الاهتداء بسبب الاعلام غير مهتد به لامع السراب
قطعته ولهذا استعمله في التظلم ولو زيد بردنه واما التنوين فغير الوضع

في بعضها ايضا تامل كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لعوض جبر النقصان وتنوين المقابلة لوضع المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بخلاف لانه يشبه الفعل ومبني الاصل وبخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدلول مدخولها غير معين كصه
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الا صفة لقلة استعماله مع ان التنوين انما حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وهذه العلة ليست موجودة في المبتدا مع خبره   المحذوفة لالتقاء الساكنين وهو النون
اولهما مدة والياء في غماً   فتقول في المثنى اضربان بابيات
الالف يعني لم يحذف الالف في نحو اضربان وان التقى ساكنان كما حذفنا الواو والياء في اضربن واضربن لئلا يلتبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان
الالف اخف من الواو والياء   واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف ولم يقل اضربن لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات
لزوم التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز بخلاف
التقاء الساكنين على حده فانه جائز وذلك ان يكون المدغم
وان كان ساكنا فهو كالمتحرك لانه يرتفع اللسان به وبالمتحرك ارتفاعه
واحدة فهما يكون كحرف واحد متحرك   ويعني بها الف
التثنية كذا ذكره بعض في الشرح اعترض عليه الرضي بان المعتبر ليس الالف فقط
بل الواو والياء في نحو اضربوا وارضي ... وانت ... اللام معها كما تبينها في الانف ...
وهذه الاعلة ... الوقف ... النون ...

مع الضمير البارز مطلقا وكذا لم يورد شيئا منها مع غير الضمير البارز جريا على ترتيب الواقع في كتب التعريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث   لاتهين الفقير علك يعني لعلك لغة فيه اجرى مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تهين الفقير عسى ان تركع وتذل والزمان رفعه واغناه فيستغنى وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم
فيرد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدها بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانها لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة مع عوض الحذف هذا آخر حواشي شرح مولانا عبد الرحمن الجامي   تم الكتاب بعون الوهاب

رحم الله لكاتبه وقارئه ومصححه

وجدت نسخة مصححة من نسختين وقابلت هذه من هذه من اوله الى آخره وكتبت اطرافها تلك الحواشي على قدر الطاقة ولكن لا تبلغ كمال الصحة رحم الله امرا قابلها وصححها وقراها وطالعها ولا ينسانا من دعائه بخير والله اعلم بالصواب ...